

رفه الله المالي الم

SOS S

الخلع

بينالفقهوالتاريخ

506

الخلع بينالفقه والتاريخ

الخلع

بينالفقه والتاريخ

د. نریمان عبدالکریم أحمد

أستاذ التاريخ الإسلامي المساعد كلية الآداب - جامعة المنوفية



للنشــر والتوزيـــع

الكتاب : الخلع بين الفقه والتاريخ تأليف : د. فريهان عبد الكريم احمد المدير المسؤول : رضا عسوض

> (رؤية) للنشر والنوزيع القاهرة ۱۲/۳۵۲۹۹۲۸ . Email: Roueya@hotmail.com

> فاكس : ۲۵۷۵۶۱۲۳-۵۷۵۲۸۵۶ الإخراج الداخلي : جوبي

خطط الغلافف : محمد العيسوي جمع وتنفيذ : القسم الفني بالدار

الطبعة الأولى ٢٠٠٨ رقم الإيداع : ٢٧٩٤ / ٢٠٠٨

رقم الإيداع : ٢٧٩٤ / ٢٠٠٨ الترقيم ا**لدولى : 4-5**7-6174-977

جميع الحقوق محفوظة لـ "رؤيسة"



تقديم بقلم د. محمود إسماعيل

يسعدني أن أقدم لهذا الكتاب الهام لاعتبارين أساسيين؟ أولهما أن مؤلفته من خيرة تلامذتي منذ تخصصت في التاريخ الاجتماعي الخاص ببلاد المغرب الإسلامي، ثم وسعت دائرة اهتمامها لتشمل أقاليم أخرى كمصر والأندلس. وقدر لها إنجاز عدد من المؤلفات والدراسات التي تلقاها المتخصصون بقبول حسن، وأثنوا على تمكنها من أدوات البحث التاريخي. هذا فضلا عما تميزت به من دأب وما بذلته من جهد في تتبع المادة العلمية في أمهات المصادر: ناهيك عن قدرتها الفذة في التمحيص والنقد والتحليل والتأويل إستنادا إلى مناهج متعددة - كلاسيكية وحداثية - وظفتها باقتدار حسب طبيعة الموضوعات؛ تأسيسًا على حقيقة أن طبيعة الموضوع تشكل حجر الزاوية في فرض المنهج المناهج المناسبة لمقاربته ودراسته.

—— الخلع بين الفقه والتاريخ —

وثانيهما، يتعلق بموضوع الكتاب ذاته: إذ يعالج إشكالية قدية وحديثة في آن؛ وهي إشكالية الخلع التي كانت تشغل اهتمامات الفقهاء، فأفتوا فيها حسب مذاهبهم الفقهية بما تنطوي عليه من احتلافات - بله مفارقات - أسهمت في تضبيب المشكلة وزيادتها إبهاما. على أن تلك الإشكالية إطرحها المؤرخون ظهريا؛ بذريعة عدم الاختصاص حينا، وعدم الإعداد والتأهيل لمعالجتها حينا آخر. لذلك اكتفوا بمجرد المرور عليها مرور الكرام - كما يقال - في لذلك اكتفوا بمجرد المورعيه الاجتماعية في الحضارة العربية ثنايا عروضهم عن الحياة الاجتماعية في الحضارة العربية الإسلامية. والأنكى أن المؤرخين أهملوا كتب الفقه والنوازل - إلا فيما ندر - في دراسة التاريخ الإسلامي؛ من قبيل الاستخفاف بأهميتها مرجعيا، أو العجز عن توظيفها منهجيا في حقيقة الأمر.

لقناعتنا بأهمية هذا المصدر «اللامفكرفيه» في الكشف عن

بواطن التاريخ الإسلامي، وحقيقة الحضارة الإسلامية بعق؛ باعتباره أساس التشريع الذي يشكل مرآة الواقع - إيجابا وسلبا - من ناحية، ولكونه يحمل مادة تاريخية ثرية وفريدة وأكثر مصداقية؛ ناهيك عن كون الفقه يعد من أهم إنجازات الفكر الإسلامي القح وأكثرها تعبيرا عن طبيعة «العقل العربي الإسلامي؛ لذلك كله كلفنا بعض تلامذتنا النجباء - في المشرق والمغرب - بإنجازات أطروحات علمية ودراسات جادة في التاريخ الاجتماعي أسفرت عن مدى أهمية الجدل بين الفقه والتاريخ في تخليق بحوث ودراسات مبتكرة ومتميزة.

كانت مؤلفة الكتاب إحدى أعلام تلك المدرسة حين تفانت في إنجاز هذا الكتاب الذي عالج الموضوع في عدة أقاليم إسلامية مختلفة مذهبيا ومتنوعة سياسيا ومتجانسة حضارية؛ فكشف عن منحنيات التحول والثبات، وعن المشترك العام والإقليمي الخاص؛ عما أثرى التاريخ الإسلامي عموما وجانبه الاجتماعي على نحو خاص.

وقد تطلب إنجاز هذا العمل ضرورة التعمق في مجال الفقه الإسلامي - وهو أمر صعب بالنسبة للمؤرخ التقليدي - بمذاهبه المتنوعة، ومقابلة معارفه النظرية بالتطبيق التاريخي العياني، واستخلاص حصاد معرفي جديد.

لذلك - وغيره كـشير - أتوقع أن يثير محتـوى الكتاب حوارا

خصبا بين المؤرخين والفقهاء؛ خصوصا بصدد المرجعية والمنهج؛ بما يؤكد تميز «المؤرخ الفقيه» عن «الفقيه القح» و«المؤرخ التقليدي»، وبما يؤكد على نحو آخر ضرورة إفادة المؤرخ - كما يجب أن يكون - من حقول معرفية شتى؛ تأسيسا على حقيقة أن المؤرخ مسئول عن كل جوانب المعرفة في الماضي، لا الوقائع والأحداث السياسية والعسكرية فحسب؛ وهو ما اعتمده «ميشيلية» في صيغة «التاريخ الشمولي» التي اعتمدها قبله ثلة من قدماء المؤرخين المسلمين الباكرين وعلى رأسهم «المسعودي».

والله ولي التوفيق،

محمود إسماعيل

Y . . A / 1 / 1 .

مقدمـــة

شرع الإسلام حقوقا للمرأة لم تأت بها حضارات سابقة ولا دين سابق، وارتقى بها إلى مكانة سامية بعد أن حررها من كل المروثات المتعسفة، ومنحها حرية ممارسة حقوقها بشكل مستقل، وأكسبها منزلة متميزة في المجتمع، ويتضح اهتمام الإسلام بالمرأة مما حواه القرآن الكريم من تشريعات خاصة بها في عشر سور⁽¹⁾، عرضت وعالجت أحوالها في مختلف مراحلها، وحرصت على حمايتها وبيان حقوقها على الرجل وحقوق الرجل عليها بكثير من التفصيلات والدقائق. كما حظيت المرأة في السنة النبوية باهتمام ملحوظ، فلم تترك شئون المرأة دون أن تين اهتمامها بما يخصها في كثير من الأحاديث الصحيحة، التي تشرح وتفصل لكثير من

ــــــ الخلع بين الفقه والتاريخ -

⁽¹⁾ منها سورتان، عرفت إحداهما بسورة النساء الكبرى، وعرفت الأخرى بسورة النساء الصغرى. وهما سورتا النساء والطلاق؛ إلى جانب سوة البقرة والمائدة والنور والأحزاب والمجادلة والممتحنة والتحريم.

شنونها، وحسبنا إنسارة الرسول عِلَيْكُمْ فى خطبته المشهورة التى عرفت بخطبة الوداع بشأن النساء، إذ أجمل العناية بهن بقوله: «واستوصوا بالنساء خيرا»(1).

ومن الحقوق التى قررها الإسلام للمرأة المساواة مع الرجل في أمور كشيرة، منها أنها هى والرجل سواء أمام الشرع، فتخاطب المرأة مع الرجل فى القرآن على قدم المساواة، وأيضا ما ورد فيه من ذكر عشر صفات للرجل والمرأة على السواء⁽²⁾. كما نجد صدى لهدذه المساواة فى السنة النبوية قال رسول الله عينه الرجال»(3)، وهذا معناه أن المرأة شريكة الرجل فى أمور كثيرة.

مهدمه

⁽¹⁾ النسائي، عشرة النساء، القاهرة 1988، حديث رقم 287.

⁽²⁾ سورة الأحزاب، الآية: 35 .

⁽³⁾ سنن أبى داود، مكة المكرمة، بدون تاريخ، جـ1، ص 61، رقم 236.

كما أعطيت المرأة حق الميراث بعد أن كانت تورث كأنها جزء من تركة المتوفى، فضلا عن حق التملك وحق التصرف فى البيع والشراء دون موافقة الزوج؛ لأنها منحت ذمة مالية منفصلة، إلى جانب ما تمتعت به من حرية الاعتقاد والتفكير. وأصبحت بذلك كيانا مستقلا بعد أن كانت شيئا تابعا للرجل.

كذلك أولى القرآن الكريم عناية كبيرة للزواج من خلال عرضه لطبيعة تلك العلاقة بين الزوجين، ومدى قدسيتها عراب تعالى: ﴿وَقَدْ أَفَضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مَنكُم مَيْفَاقًا غَلِظًا﴾ (1). يضاف إلى ذلك أن المرأة أعطيت حق اختيار الزوج من غير وصاية عليها؛ لأنه فرض على وليها ألا يزوجها بغير رضاها فقال رسول الله عَيْثُهُ : ﴿لا تنكح الأيم حتى تستأمر، ولا اللكر حتى تستأذن (2). كما جعل العصمة بيد المرأة إذا اشترطت ذلك الشرط في عقد الزواج وقبله الزوج، وتلجأ إلى القيضاء، وتقيم الدعوى؛ إذا اعتدى على حقوقها ليطلب الطلاق للضرر كذلك في حالة الطلاق نجد الإسلام يرعى مشاعرها فيعطيها متعة من كسوة بما يليق بأمشالها، أو مقدارا من المال قال تعالى: ﴿ وَلَلْمُظَلَّفَاتُ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًا عَلَى الْمُتَقِينَ ﴾ (3).

وبذلك حظيت المرأة في الإسلام بكثير من الامتيازات، بيد أن

_____ الخلع بين الفقه والتاريخ -

سورة النساء، الآية: 21 .

⁽²⁾ البخاري، الجامع الصحيح، القاهرة، 2000، جـ 8، ص 157.

⁽³⁾ سورة البقرة، الآية: 241 .

الأمر لم يقف عند هذا الحد، بل تعداه إلى معالجة دواعى الخلاف بين الزوجين، وعبر الإسلام من خلالها عن أرق وأدق علاقة، وهي مشاعر الحب والكراهة بين الزوجين، فيما عرف بالنشوز. فوردت الآيات السقرآنية الدالة على ذلك تفصيلا، قال تعالى: ﴿وَإِلاَ أَيْ تَعْلَقُونَ نُشُوزَهُنَ ﴾ وأيضا قوله تعالى: ﴿وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا ﴾ وأيضا قوله تعالى: ﴿وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا ﴾ (2)؛ فبينت الآيتان بذلك أن النشوز يأتى من قبل المرأة والرجل على السواء.

وجاءت المعالجة القرآنية لنشوز الاثنين حتى لا تنفصم عروة النكاح. فعالجت نشوز المرأة بشكل مرحلي، فأمرت الرجل بوعظها ثم هجرها وأخيرا ضربها، وإذا لم يستطع، فيكون إصلاح الشقاق بينهما من خلال الأقارب أو القضاء. أما عندما يكره الرجل زوجته في الوقت الذي ترغب فيه المرأة في البقاء معه، فلم تمنع الشريعة الإسلامية الزوجين من الاستمرار رعاية أيضا لمشاعرها، على أن يكون الرجل غير مسئول عن الواجبات المتعلقة بالزواج تجاه الزوجة من نفقة وكسوة وقسم(3).

ولحسوس الإسلام على مكانة المرأة وحسمايتها من كل سوء جعل أمرها بيدها إذا كرهت زوجها، فإذا كان الرجل قد أعطى حق التطليق، فمنحت هي حق الاختلاء. ولا تتضح فقط المساواة

= مقدمة = --

⁽¹⁾ سورة النساء، الآية: 34 .

⁽²⁾ سورة النساه، الآية: 128.

⁽³⁾ سحنون، المدوة الكبرى، بيروت 1994، جـ2، ص 242 - 241.

فى إعطاء المرأة هذا الحق، لكن أيضا العدل. فيرفض الإسلام أن تعيش المرأة قسرا مع زوجا تكرهه، ويحفظ للرجل حقه من خلال تعويضه عن فراق زوجته. ومع ذلك فهذا الحق مقيد في الشريعة الإسلامية، لأنه حق يكرهه الإسلام كما كره الطلاق، لكنه حق من حقوق الحرج لا يسكت عنه (1)، لأنه يرتبط بالاسرة المؤثرة في المجتمع. وبذلك يمثل الحلم قمة الحقوق التي منحت للمرأة.

ونظرًا لما حظي به التاريخ الاجتماعي من اهتمام كثير من الباحثين، بسبب كثرة ما ألف في التاريخ السياسي، ولمعرفة التاريخ الحقيقي للشعوب، لذا عولت كثير من الدراسات على هذه الناحية، وأفردت بحوثا أخرى لتفسير أحداث التاريخ من منظور اجتماعي، كما خصصت بحوثا عن المرأة في فترات مختلفة.

للك فكان لابد من التعويل على بحث موضوعات وثيقة الصلة بهذا الجانب، خصوصاً فيما يتعلق بالمرأة. وقصدت بهذه الدراسة أن أقدم بحثا يرتبط بقضية مهمة في المجتمع آئثذ، وأقيم علاقة بينها وبين الفترة الإسلامية في مصر والمغرب والأندلس، وكذلك لتبصير المرأة بحقوقها التي أتاحتها لها الشريعة الإسلامية لتقف على أحكام الخلع وضوابطه هي والرجل على السواء. وعلى ما طبق في الفترة السابقة.

كما أنها محاولة لإلقاء الضوء على وضعية المرأة في مجتمع العصور الوسطى، وقدرتها في الحصول على حقوقها خلال فترة سيطر عليها الرجل، أو بالأحرى كان مجتمع الرجل في المقام

⁽¹⁾ أحمد زكي تفاحة، المرأة في الإسلام، بيروت 1955، ص 115.

الأول، وإلى أي حد كان مهيئا لقبول حقها الشرعي.

وبسبب أن موضوع الخلع وثيق الصلة بالشريعة الإسلامية من ناحية؛ ولأن شيوع المعرفة به من خارج إطار المهتمين لم يظهر إلا في الآونة الأخيرة من ناحية أخرى. فهولذلك يعتبر محاولة لإيجاد ارتباط رحمي بين الفقه والتاريخ، لنستطيع عندئذ أن نرسم صورة واضحة لوضعية المرأة في مجتمع إسلامي له ضوابط تحكمه لا يمكن الاستغناء عنها لدارسي التاريخ.

وتبدو أهمية دراسة الفقه في أنه عمل الباب الحقيقي الذي ينفذ منه دارسو قضايا المرأة ذات الخصوصية السابقة؛ لأنه سيساعد على تفسير المادة التاريخية في ضوء القسوابط الموضوعة، لاسيما أن نشأة الفقه ارتبطت بإيجاد حلول عملية لمشاكل واقعية اعتمادا على مصادر التشريع المختلفة، فالفقه شديد الارتباط بوقائع الناس الحادثة ومشكلاتهم الناشئة وأقضيتهم الطارئة، وباختصار كان عليه مدار حياتهم اليومية (أ). في الوقت ذاته وجدت هذه المصنفات المعنية بالنوازل(2)، التي عرضت لمسائل مختلفة أجاب عنها الفقهاء والقضاة.

 ⁽¹⁾ محمد بنشريفة، نوازل غوناطية لابن عاصم الابسن، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، عدد خاص بالتراث بين أسبانيا والمغرب، غوناطة 1992، ص 215.

⁽²⁾ وتعرف عملى أنها القضايا والوقائع التي يفصل فيها القضاة طبقا للفقه الإسلامي، انظر، عبد الواحد ذنون طه، كتب الفتاوى مصدرا للتاريخ الأندلسي، المجلة العربية الثقافية - جامعة الدول العربية، العدد 27 سبتمبر 1994، ص 94.

فدراسة مثل هذه النصوص ذات الصفة الشرعية بمعزل عن الضوابط الفقهية لا تسهم في تحري الواقع، وتكون مجرد رصد لما حوته كتب النوازل من مادة علمية ليس إلا دونما الربط بينها وبين طبيعة المجتمع الذي أفرزها ولا تظهره إلا دراسة الفقه من حيث طبيعة القضايا المعروضة ومدى توافق الأحكام معها تبعا لوضعية المكان وظروفه.

كذلك لو اقتصرت الدراسة على كتب النوازل لكان الأمر قاصرا، إذ أننا سنحول ما هو مكتوب فيها فقط إلى وريقات جديدة، أو ننقله بلغة مفهومة لقارئ اليوم أو نستعرض حالات متكررة خاصة بموضوع ما تلك الحالات التي لا تعبر إلا عن نفسها، ولا ترتبط ببعضها البعض، وهذا لا يعد بحثًا تاريخيًا؛ لأن مهمة الباحث في التاريخ، هي استخدام كافة الوسائل والطرق البحثية لتحويل النصوص المكتوبة في فترة سابقة إلى كيان صحيح يزيد من فهم الفترة المعنية بالدراسة.

فضلاً عن ذلك فوجود أكثر من مذهب في منطقة واحدة، كما هو الحال في بلاد المغرب لا يجعلنا قادرين على فهم ما بين أيدينا من نصوص متاحة إلا في ضوء فهم هذه المذاهب ومدى تأثر النصوص التاريخية بقواعدها، ومع هذا التنوع من الممكن أن نقف على أكثر المذاهب انتشارا، أو بالأحرى على مذهب الدولة السائد المتعارف عليه بين الناس حين التطبيق، وبذلك تتضح الأهمية العامة التي تحتم دراسة النصوص في ضوء الفقه.

أما الأهمية الخاصة المتعلقة بدراسة الفقه فتكمن في التعرف على حـقـوق المرأة المادية والمعنوية، فـالحـقـوق المادية برغم أنهــا مطروحة بين الناس فسيما يتعلق بالزواج والطلاق، فسهناك الحقوق المعنوية، تلك الحقوق الغائبة للمرأة التي حلت محلها رواسب تاريخية بالية. وبقدر أهمـية الجانب المادي في العلاقة بين الزوجين من صداق وإنفــاق في حالة الزوجية ومــتعة ونفــقة عند الطلاق، فالجانب المعنوي في حد ذاته أعمق أشرا، منها تلك العلاقة السوية بين الزوجين والمعــاملة التي أقــرها الشرع فــي حالة نشــوز الرجل والتي تبين مراعاة الإسلام لمشاعر المرأة، فضلا عن الخلع الذي يساوي بينها وبين الرجل، من حيث حقها في الاختلاع منه مقابل حقـه في الطلاق؛ ولأن هذا الحق مـرهون بالكراهية والنشــوز من جانبهـا وعدم استقامة الحـياة الزوجية بينهما. لذلك تتـضح أهمية دراسة الفقه والاعتماد عليه لكشف بعض جوانب الحياة الاجتماعية الخاصة بالمرأة.

وهذه الدراسة التي تعد جديدة في بابها، ومن أوائل الدراسات التي عولت علي الربط بين الفقه والتاريخ والخاصة بإحدي مشاكل المرأة، لاسيما بما يرتبط بالفراق؛ ولأن موضوع الخلع يمثل قضية مهمة ترتبط بإرادة المرأة وحريتها وقدرتها في التعبير عنها، وبسبب أنها مسائل مرتبطة بالشرع، لذا كان لابد من فهم هذه الأحكام لحل هذه المشكلات من خلال الإجابات المقدمة من الفقهاء.

بيد أننا لم نقصد منها تقديم بحث فقهي لكن أردنا فهم الحياة الاجتماعية للمرأة من خلاله. معنى ذلك أن الفقه والمصادر المتعلقة به تعد من المصادر المعتمد عليها، لكن في حدود فهم ما تنطلبه النوازل المقدمة من تفسير للجوانب الفقهية للخلع.

وحتى لا يتصور البعض أن تناول مثل هذه الموضوعات التي تربط الفقه بالتاريخ ضربا من المغامرة لدارسي التاريخ باعتبار أن لب مادته وأساسه فقهي يرتبط بأحكام وقواعد شرعية؛ ولهذا يكون دور دارسي الفقه والشريعة أجدى بوصفهم أكثر قدرة على فهم الموضوع ودقائقه وتفصيلاته التي ترتبط بطبيعة دراستهم. لكن تصدى الباحث في الدراسات التاريخية لهذا النوع من الموضوعات يضيف أشياء كثيرة وجديدة.

أولها: أن دراسة مثل هذه المصنفات أعني النوازل المتعلقة بالتجارب المعاشة في فترة ما، لا يتصدى لدراستها، إلا من أهل لهذا الدور، وأقصد الباحث في التاريخ الإسلامي؛ لأنها تحتوي على عرض لحياة المرأة وغيرها خلال فترة معينة ارتبطت بنظم المجتمع وظروفه المؤثرة عليها.

ثانيها: أن دراسة تطور أى مذهب فقهي، أو ما يرتبط به من اختلافات فقهية داخل المذهب أو بينه وبين المذاهب الأخرى في منطقة تعددت فيها الهوية المذهبية مهمة لا يناط بها إلا الباحث في الخط التاريخ، إذ أنه يستطيع رسم صورة لهذا المذهب عمثلا في الخط البياني له المرتبط بالقوى الاجتماعية المؤسسة عليه والمنطلق من الخيام بين الفقه والتاريخ

أساس اقتصــادي يرتبط بهذه الشريحة الطبقيــة والفترة التي وقعت فيها هذه النوازل.

ثالثها: القدرة على تقديم هذه المادة المتاحة والتي تمت بالفعل وحوت دقائق وتفصيلات فقهية، والتي لا تقدم على أنها مادة علمية أو قبوانين مصمته يصعب فهمها. أو نصوصًا مغلقة على نفسها؛ لاسيما أنها مؤسسة على كليات تتفرع منها جزئيات دقيقة تزداد بمضى الوقت بفعل التجربة المعاشة، كما أن النصوص الفقهية تخفي وراءها مضامين لم يتم التوصل إليها إلا من خلال الفهم الواعي لها.

وعلى ذلك فربطها بالنوازل يكشف عن الأسباب والعلل من ناحية، كما يبعث في تلك النصوص الفقهية الحياة من ناحية أخرى من خلال الواقع الذي أفرزها. ومن هنا يكون دور الباحث في التاريخ الذي يشارك دارسي الفقه والشريعة ليفيد عما كتبوه، ويضيف عما لديه.

رابعها: أن دراسة مثل هذه الموضوعات بهذه الكيفية تفيد في ولوج باب آخر، وهو فهم ما وضع من قواعد وما تمت ممارسته بالفعل، ألا وهو الفارق بين النظرية والتطبيق. ومثل هذه الأوجه من الاتفاق والاختلاف يعني بها دارسو التاريخ أيضا، ويمكن الوصول عن طريقها إلى طبيعة الممارسة الفعلية من خلال الواقع المعاش.

كل ذلك وغيره يؤكد على حتمية دراسة الفقه عند تناول موضوعات تاريخية ذات صبغة فقهية. ويسوغ للباحث في التاريخ الإسلامي الدخول في هذه الدراسة التي تقوم على اساسيين مهمين، بحيث تكون التجربة مأمونة العواقب.

يتمشل الأساس الشاني لهذه الدراسة في كتب النوازل كما بينا، أو في هذا الواقع، وتتضح أهميتها ليس فقط بما تتميز به من تلك الواقعية، لكنها تنقلنا أبضا إلى حياة الناس في أدق تفاصيلها، وهي ربما تتماثل مع المصنفات التاريخيـة الأخرى في جانب اهتمام كل منها بما ارتبط به، فبينما اهتمت الأولى بحياة الناس، ركزت الثانية على أحوال الحكام، لذا لم نجد ذكرا للرعية فيها إلا نادرا، ولا يذكر الحكام في كتب النوازل إلا لماما. فهي بالفعل تعبر عن التاريخ الغاثب أو الغير المكتوب في كتب الحوليات وغيرها. كما نتبين منها شكل هذه المجتمعات من خلال مشاكلها اليومية معبرة بصدق على الجانب الاقتصادي والاجتماعي. وفوق كل ذلك فهي تمثل الجانب المتطور باستمرار من الفقه بالرغم من جموده؛ لأنها ظلت مستجيبة لمتطلبات حياة المسلمين حسب الظروف والأقاليم، كما اصطبغت بصبغة المذهب الى يتمذهب به المفتى⁽¹⁾.

تبدو قيمة هذه النوازل أيضًا في توضيح العموميات الواردة

----- الخلع بين الفقه والتاريخ -----

⁽¹⁾ محمد حجي، نظرات في النوازل الفققهية، المغرب 1999، صفحات 5 ، 3 .

في المصنفات التاريخية الأخري. وتعتبر صياغة حقيقية لأحوال الناس من خلال حالات معاشة ومسائل مدروسة. وتقدم فهما جديدا وعميقا لتلك المجتمعات، خصوصا مع كثرة هذا التراث الفقهي بالمغرب الإسلامي.

ولعل ذلك يفسر تزايد إقبال المؤرخين على مادة جديدة من تراثنا على حد قول أحد الدارسين (1)، إذا اعتبرها بعضهم ذات قيمة توثيقية في حين راهن الآخرون عليها في كشف خبايا التاريخ الحضاري للمجتمع الذي تؤرخ له.

في ضوء ما أسلفناه لنا أن نتساءل هل كتب النوازل تمثل خصوصية انفرد بها الغرب الإسلامي؟ بمعنى اقتصارها على بلاد المغرب والأندلس، وإذا كنا نجد ما يشبه هذه النوازل في بلاد المشرق فيما عرف بالفتاوى والمسائل والأسئلة والأجوبة والجوابات في بلاد العجم، كما عرفت أيضا فيها وفي ما وراء النهر باسم الواقعات، (2) تمشيا مع وحدة الظاهرة في العالم الإسلامي، لكن على ما يبدو أن أهم ما يميز النوازل المغربية فضلا عن الكثرة، أنها

مقدمة 🔳 🗕

أحمد اليوسفي شعيب، أهمية الفتوى الفقهية في كشف وقائع التجربة الأندلسية، نوازل ابن الحاج نموذجا - تطوان - المغرب، 1993، ص2.

⁽²⁾ ذكرت بعض هذه الكتب في متن كتاب ابن الشحنة، لسان الحكام ففي معرفة الأحكام، وهو ذيل كتاب ابن خليل الطرابلسي بعنوان "معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام"، الطبعة الثانية مصر 1973؛ انظر، محمد حجي المرجع السابق.

معنية في غالبيتها بالمسائل الواقعة بالفعل، بحيث كانت النوازل مستجيبة لمتطلبات حياة المسلمين المتغيرة حسب الظروف والأقاليم (1). وهذا ربما يفسر أمراً آخر، وهو أنه برغم تزامن ظهور النوازل في المغرب والأسئلة في المشرق الإسلامي، لكن كانت حاجة المشرق إليها بصورة أقل بسبب استقرار الأمور من الناحية الفقهية، لاسيما أن منشأ المذاهب والفرق مشرقي، فحدث نوع من التأصيل أو الفهم إلى حد ما.

أما الغرب الإسلامي فبرغم مضي الزمن كانت البلاد لا تزال في مرحلة متسقة مع المرحلة التاريخية، ومن هنا جاءت كتب النوازل لتكمل الناقص في الفقه، فضلاً عن أن المالكية التي غلبت عليه ارتبطت بالواقعية منذ مرحلة التأسيس حين كان الإمام مالك يستنكف عن الخوض في الفرضيات، ويحرص على ألا يجيب إلا في فقه المسائل التي حدثت بالفعل(2)، لذلك كان من الطبيعي أن تكثر نوازل المذهب المالكي التي ترتكز فلسفته على

(1) نفس المرجع، ص 29 .

ــــــ الخلع بين الفقه والتاريخ -

⁽²⁾ فسأله مرة عراقسي عن مسألة لا تعقل، فقال: أسأل عما يكون ودع مالا يكون، وسأله آخر عن نحو هذا فلم يجبه فقال له لم لا تجيبني يا أبا عبد الله؟ فقال له: لو سألت عما تنتفع به لاجبتك، حتي أن أصحاب كانوا يحتالون بأن يجئ الرجل بالمسألة التي يحبون أن يعلموها كأنها مسألة بلوي أي حدثت وأبتلى بها الناس فيجب عنها). انظر، القاضي عياض، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، بيروت، طرابلس - ليبيا 1965، حدا، ص 191.

الواقعية (1). ويوجد من هذه الكتب الكثير معظمها لا يزال مخطوطا. كسما لانعدم وجود نوازل للأباضية لاسيسما في بلاد المغرب، فضلاً عما تحويه نوازل المالكية مما يخص المذاهب الأخرى بسبب ما تفرضه المساكنة والمعايشة أحيانا.

وحوت هذه الدراسة ثلاثة بحوث لمصر والمغرب والاندلس، ومع أن الموقع الجغرافي يحتم علينا أن نلتزم بهذا الترتيب، إلا أنه بسبب توفر المادة العلمية للمغرب والأندلس، وكذلك لأن بحث الأندلس اعتمد على تقديم الأساس الفقهي للخلع متبوعا بالحالات الموجودة في النوازل، لذا فلابد أن نبدأ بها ونثني بالمغرب ثم بحصو.

وبرغم أن البحوث تتناول موضوع الخلع، إلا أنها جاءت بعالجات مختلفة، فالبحث الأول جاء بعنوان الخلع في الأندلس - دراسة وتطبيق، والشاني الخلع في بلاد المغرب - بين الفقه والتاريخ، جاء فيه الفقه متضمنا للحالات المقدمة اعتمادًا علي ما حوته النوازل. أما البحث الشالث الخاص بمصر، فحاء بعنوان: الخلع في مصر الفاطمية، دراسة وثائقية».

ولما كان الهــدف من البحث ولوج باب الفقه لفــهم التاريخ، لذلك جاء عنوان الكتاب بهذا المعنى.

■ مقدمة ■ ــــــ

محمد حجي، المرجع السابق، ص 56.

الفصل الأول

1

الخلعفي الأندلس

دراسةوتطبيق

عنى الباحثون بدراسة التاريخ الأندلسي خلال فتراته التاريخية المختلفة، بدراسات اشتملت على كافة المحاور، منها الدراسات المعنية بالأحوال الاجتماعية والمرأة في بحوث متأنية (1)، ومع اهتمامها بخواص المجتمع الأندلسي، فإنها أغفلت بعض الجوانب، منها الخلع، برغم أنه وثيق الصلة بالطلاق الذي حسوته هذه الدراسات عند الحديث عن الأسرة والزواج. ولعل ذلك يرجع إلى

الفصل الأول

⁽¹⁾ انظر، عصمت دندش، أضواء جديدة على المرابطين، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي 1991؛ إبراهيم القادري بوتشيش، المغرب والأندلس في عصر المرابطين – المجتمع – الذهيات – الأولياء، بيروت 1993؛ سعيد أبو زيد، الحسياة الاجتمعاعسية في الأندلس – عصر دولتي المرابطين والموحدين، قويسنا 1996؛ راوية عبد الحميد حسانين شافع، دور المرأة في المجتمع الاندلسي – من الفتح العربي للأندلس حتي سقوط الخلافة الأموية 29 – 422هـ/ 117-1031م. رسالة ماجستير غير منشورة كلية الآداب – جامعة الإسكندرية 1996.

أن الاهتمام بهذا الموضوع وشيوع معرفته ظهر مؤخرًا بسبب مناقشة قضايا المرأة في الفترة الحالية.

ونظرًا لأن الأندلس تمثل وحدة سياسة متكاملة في أغلب فتراتها التاريخية، ولسيادة المذهب المالكي في أنحاثها، فضلا عن ارتباطها بها التراث الفقهي المتمثل في كتب النوازل، التي تشاركها فيه بلاد المغرب أيضًا، لذا اقتصرت الدراسة عليها في هذا الموضوع، خصوصًا أن الدراسات التاريخية بدأت حثيثًا في دراسة هذا التراث(1) الفقهي السابق الذكر.

⁽¹⁾ عرفت الدراسات الأندلسية في الفترة الأغيرة صحوة علمية رائدة، أسهم فيها طائفة من العلماء عبرب ومستعربين. انظر، أحمد اليوسفي شعبيب، أهمية الفترى في كشف وقبائع التجربة الأندلسية، ابن الحاج نموذجًا، تطوان -المغرب 1993، صفحات 2-5.

وبرغم طول الفترة التي تمتد من الفتح إلى سقوط غرناطة 92-897هـ/710-1792م؛ فإن هذا الموضوع يعد من الموضوعات الدقيقة التي تحتاج إلى دراسة مجهرية للنصوص، والاستفادة مما ألف من دراسات تخص الجانب الاجتماعي.

وتهدف الدراسة من خلال تقديم حالات الخلع إلى معرفة مدى التزام فقهاء الأندلس بفقه مالك، والوقوف على طبيعة الشرائح الاجتماعية التي كثرت فيها حالاته بما حوته من دلالات اقتصادية لهذا المجتمع عبر تاريخه الطويل، فضلاً عن دور القضاء ومدى تدخله في حسم مثل هذه القضايا.

واستقينا المادة المتعلقة بهذا الموضوع من بعض المصادر مثل الوثائق والمصادر الكتابية الستاريخية المتمثلة في كستب النوازل والقضاة، والمصادر الفقهية والمراجع الحديثة المرتبطة به.

ولدينا عدد قليل من الوثائق ترجع إلى فترات تاريخية مختلفة تضمنتها بعض المصادر التي حوت وثائق فترة معنية، أو اشتملتها النوازل في صورة عقد ورد بصيغ مختلفة تبعًا لما يحتويه، وإن كان محكومًا بضوابط محددة، مثل ما يتم بمقتضاه الخلع، أو رفع دعوى للتحفظ لضرر أو شكوى لطلبه.

كما تمثل كتب النوازل أهمية بالغة، خصوصًا في الأندلس، حيث إن التراث الضخم الذي تركه الفقهاء يدل على عنايتهم

ــــــــــــ القصل الأول

بالفقه، ويعكس نزعة عملية وسمة واقعية (1). وترجع تلك الخصوصية التي بز بها الغرب الإسلامي عن المشرق، وتميز بها عنه إلى سيادة مذهب مالك من ناحية، والاعتماد على علم الفروع (2) من ناحية أخرى.

واستمر الأندلسيون يؤلفون في هذا الفرع إلى سقوط غرناطة، ومن هنا كان لكل عصر نوازله التي تعتبر مرآة له (3). وتعد نوازل ابن سهل (4) من أشهر النوازل التي ألفت في عصر ملوك الطوائف 422-484هـ/ 1031-1091م، وتبعتها نروازل كثيرة، شملت هذا العصر أيضًا وعصر المرابطين 484-541هـ/ 1091-1091م، ومن أهمها كتب ابن رشد (الجد)(5)، فيعرض في كتابه «البيان والتحصيل»(6) لنوازل مبكرة للعتبي (7)، والأصيغ

⁽¹⁾ محمد بنشريفة، مقدمة كتاب نـــوازل غرناطية لابن عاصم الابن، ص 215.

⁽²⁾ وهي الفرائض والمواريث وكتب الشروط والحسبة والنوازل. انظر، نفس المصدر.

⁽³⁾ المصدر السابق، ص 217.

⁽⁴⁾ هو الأصبخ عيسى بنن سهل بن عبد الله الأزدي ت 486هـ/ 1093م. تولي الكتابة مستقلا بين مدن الأندلس، مما جعله قادرًا عملى الاطلاع على أحوال المجتمع وقضاياه. انظر، عبد الواحد ذنون طه، المرجع السابق، ص 95.

⁽⁵⁾ هو أبو الوليد محمد بن أحمد ت 520هـ/ 1125م .

 ⁽⁶⁾ تحقيق محمد حـجي، بيروت 1987، اعتـمد في هذا الكتاب على مـسائل المستخرجة، وضمنه من الأسمعة المعروفة بالعتيبة.

⁽⁷⁾ محمد العنبي القرطبي 255هـ/ 868م.

ابن سهل⁽¹⁾ ، أما كتابة المعروف به افتاوى ابن رشدة (2) فيمثل أهمية خاصة ، لما يقدمه من حالات الخلع المختلفة. وهناك أيضًا نوازل القاضي عياض (3) ، وهي أصغر حجمًا ، لكنها لا تقل فائدة وقيمة عن سابقتها ، فبسرغم أنها نوازل مغربية ، فإن جل الفتاوى الموجودة بها لابسن رشد ولابن الحاج (4) ، التي ليست بين أيدينا ، خصوصًا أنه تميز باجتهاده الفقهى وميوله إلى الواقعية والمرونة (5)

ومن كتب النوازل المتأخرة، كتاب «المعيار» للونشريسي (6) وهو أكثر شمولاً وإحاطة بالنوازل الخاصة بالاندلس، وغطى الفترة الطويلة حتى سقوط غرناطة، وكذلك كتاب «النوازل الجديدة الكبرى» (7) للوزاني. وتبدو أهميتهما فيما حوياه من نوازل مبكرة

ابن القاسم القرطبي ت 293هـ/ 905م.

 ⁽²⁾ حققها محمـد الحبيب التجاني، بيروت 1978 في جزءين، ثم حققها المختار
 ابن الطاهر التليلي 1987 في ثلاثة أجزاء.

⁽³⁾ هو إبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي ت 544هـ/ 1150م، وكتابه المذاهب الحكام في نوازل الأحكام، تحقيق محمد بن شريفة، بيروت 1990م.

⁽⁴⁾ ت 570هـ/ 1174م.

⁽⁵⁾ أحمد اليسوسفي شعبب، أهمية الفتاوى الفقهية، ص 8 .

⁽⁶⁾ هو أحمد بن يحيى ت 914هـ/ 1508م، وكتابه «الميار المعرب عن فنتاوى علماء أفريقية والأندلس والمغرب، خرجه جماعة من الفقهاء بإشراف محمد حجى، بيروت 1990 الأجزاء 3-5.

⁽⁷⁾ هو ابن عيسى المهدي ت 1342هـ/ 1923م، صحيحه عسر بن عباد، المغرب 1997، الجزء الرابع.

لابن زرب⁽¹⁾، وابن عتاب⁽²⁾، وابن القطان⁽³⁾، وكذلك لابن الحاج، بالإضافة إلى نوازل متأخرة لابن لب وابن سراج⁽⁴⁾ وغيرهم.

وتحفل هذه الكتب السابقة بجزء لا بأس به من المسائل المتعلقة بالخلع، عرضت كثيرًا لمشتملات العوض الذي اختلعت به المرأة مثل الصداق ومؤخره ونفقة الحمل والرضاع وكفالة الولد. ومعلوم أنه يتم عرض حالات الخلع على الفقهاء، حين يحدث الخلاف عند التطبيق، أو للتأكد من اتساق ما جاء في العقد مع الشرع، ومن هنا كثرت مثل هذه المسائل.

كما وجـدت بعض حالات الخلع في الكتب الخاصـة بتراجم القضـاة، نتبين منها لجـوء المرأة هي وزوجها إلي القـاضي، إذا ما فشلا في الوصول إلى حل، ودور القاضي في حسم هذا الأمر.

ولدراسة أحكام الخلع الفقهية اعتمدنا على كتب الفقه المالكي، وبعضا من كتب المذاهب الأخرى، إلى جانب المراجع الحديثة التي اهتمت بهذا الموضوع بشكل مباشر أو من خلال دراسات عن الزواج.

ويأتي موطأ مالك⁽⁵⁾ في المقدمة، وبرغم أنــه لا يحتوى على

⁽¹⁾ وهو أبو بكر محمد بن يبقي القرطبي ت 381هـ/ 991م .

⁽²⁾ محمد القرطبي ت 430هـ/ 1038م.

⁽³⁾ وهو أحمد بن محمد القرطبي، ت 460هـ/ 1067م .

⁽⁴⁾ وهو من المفتين في عصر غرناطة.

⁽⁵⁾ صححه ورقسمه وخرجه أحاديث وعلق عليه محمد فؤاد عبد الجليل القاهرة، بدون تاريخ الجزء الثاني.

⁻⁻⁻⁼ الخلع في الأندلس «دراسة وتطبيق» =---

مسائل، ولا يتضمن مذهبه كاملاً عن الخلع، فإنه من أوائل الكتب التي دونت في الحديث، ومن الأولى أن نعني بصاحب المذهب الذي ساد الأندلس.

أما المدونة الكبرى لسحنون بن سعيد (1) ، فهي المعتمد عليها فيما نقل عن مالك من سماع من تلاميذه، وتأتي في الغالب في صورة حوار بين سحنون وابن القاسم حول المسائل المشتبه فيها، وعما حفز مالك لرأى معين، وهي بذلك تعطي صورة عامة بما يرتبط بالخلع من أحكام وضوابط.

وكذلك كتاب "بداية المجتهد ونهاية المقتصد" (2) لابن رشد (الحفيد) الذي حشد فيه كثيرًا من المذاهب، ولم يقتصر على المذاهب المشهورة فكان يجتهد ويرجح على أسس عقلية، غير منتصر لمذهب معين بما في ذلك مذهب مالك(3) . ويتضح ذلك في حديثة عن الخلع وجواز وقوعه وشروطه ونوعه، وما يلحق به من أحكام، ولكنه لم يأت بمسائل تعرض لرأيه المباشر فيما جرى في مجتمعه من قضايا الخلع، خصوصًا أنه من رواد أنصار المرأة.

⁽¹⁾ هو أبو مسعيد عبيد السلام بن مسعيد بن حبيب التنوعي ت 240هـ/854م . بيروت 1994 الجزء الثاني .

⁽²⁾ هو أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، ت 595هـ/ 1198م القاهرة، 1970م .

⁽³⁾ حمادي العبيدي، ابن رشد وعلوم الشريعة الإسلامية، بيروت 1991، ص 59 .

إضافة إلى ذلك، فهناك كتاب «جامع الأحكام الفقهية» للقرطبي (1). ويعرض لمسائل عامة حوتها كتب الفقهاء في كثير من المذاهب، أو ينقل عن بعض الفقهاء المصريين وغيرهم. هذا إلى جانب ما قدمته الدراسات الحديثة المعنية بالفقه (2)، والتي أسهمت في عرض المذاهب المختلفة.

ونظرًا لارتباط الخلع بالفقه، لذا يتحتم دراسته من حيث معناه ومشروعيته وأحكامه وشروطه، ليتسنى لنا فهم وتحليل مضامين النصوص المتاحة في ضوء ما نقدمه من ضوابط.

ويعني الخُلع المنزع والإزالة، وهو مأخوذ من خلع الشوب والرداء (3). قال تعالى: ﴿هُنَّ لِمَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِمَاسٌ لَّهُنَّ ﴾(4)، وبذلك تتخلع المرأة من زوجها كردائه. فالحلع يزيل العلاقة المعنوية بين الزوجين، وهو فراق الزوجة على مال أو غيره منها، أو من غيرها. وسمي أيضًا الافتداء، لأنها تفتدى نفسها منها بما تدذله له.

⁽¹⁾ جمع وتصنيف زيد عبد العزيز الجندي، بيروت 1994، الجزء الثاني.

⁽²⁾ عبلة محمد الكحلاوي، الخلع دواء مالا دواء له، دراسة فقهية مقارنة، مستلة من مجلة الزهراء، العدد العاشر 1412هـ/ 1992م؛ حسن السيد خطاب، أحكام الخلم في الشريعة الإسلامية، دراسة فقهية، 2000.

⁽³⁾ خلع امرأته وخالعها إذا افتدت منه بمالها فطلقها وأبائها من نفسه وسمي ذلك الفراق خُلعًا، انظر، ابن منظور، لسان العرب، بيروت 1956، المجلد الثامن، ص 76.

⁽⁴⁾ سورة البقرة، الآية: 187

أما معناه اصطلاحًا عند المالكية (1) ، هو الطلاق بعوض، كما جاء بكلمات أخرى تؤدى نفس المعنى مثل: المباراة والصلح والفدية، وربطوا بين الألفاظ التي استخدموها في الخلع وقيمة العوض، فالصلح ببعض ما أعطاها، والفدية بأكثره، والمبارأة بإسقاطها من حقها عليه، واسم الخلع ببذلها جميع ما أعطاها.

وتأكدت مشروعيه الخلع في القرآن والسنة وإجماع الصحابة والفقهاء على أنه من الأمور الواجبة في الإسلام. قال تعالى:
﴿لا يَحلُّ لَكُمْ أَن تَأْخُذُوا ممَّاءَاتَيْتُمُوهُنَّ شَيْنًا إِلاَّ أَن يَخَافَا أَلاَ يُقِيماً حُدُودَ اللَّه فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِما يُقِيماً حُدُودَ اللَّه فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِما فييما افْتَدَت بِهِ ﴿2) فأوضحت الآية الكريمة أنه لا يجوز للزوج أن يأخذ من روجته شيئًا مما أعطاها، إلا في حالة واحدة، وهي عدم القدرة على استقامة الحياة الزوجية واستمرارها بينهما وفق ما شسرعه الله، فاللزوجة أن تفتدي نفسها بما تدفعه لزوجها مقابل فراقه، وبذلك تكون اختلعت منه.

كذلك ثبت الخلع مما رواه البخارى(3) وغيره من حديث رسول الله عليه عن رواية ابن عباس قال: «أن امرأة ثابت بن قيس بن شماس أتت إلى رسول الله عليه الله عليه على ولكني أكره الكفر في ثابت بن قيس ما أعيب عليه خلق ولا دين، ولكني أكره الكفر في

ــــــــــــ الفصل الأول

⁽¹⁾ ابن رشد، بداية المجتهد، جـ2، ص 78 .

⁽²⁾ سورة البقرة، الآية: 229.

⁽³⁾ صحيحه، جـ8، صفحات 219-220

الإسلام، قال رسول الله عَلَيْكُ : أتردين عليه حديقته؟ قالت: نعم، قال رسول الله عَلَيْكُم : أقبل الحديقة وطلقها تطليقه». وكان هذا أول خلع في الإسلام. كما أجمع الصحابة على مشروعية الحلع، فقال به عمر وعثمان وعلى وغيرهم، ولم يعرف لهم مخالف في عصرهم»(1).

وتبدو حكمة الشرع في إيجاد هذا النوع من التفريق بين الزوجين، لأن الزوجة المبغضة لزوجها لا تستطيع إثبات هذا الضرر للتطليق، ففتح الشرع لها بابا تنفذ منه، لكن بشرط تعذر دوام الحياة الزوجية، وعدم القدرة على إقامة حدود الله بصيانة الحقوق المتادلة.

والحالات التي يباح فيها طلب الخلع، منها حالة النشوز والكراهة في الشقاق والوفاق، وتفصل السنة ذلك من خلال الروايات المختلفة لهذا الحديث⁽²⁾ في كلمات وعبارات تدل عليها مثل: «لا أطبقه»، «ولولا مخافة الله لبصقت في وجهه إذا دخل علي» ومعنى ذلك أن مجرد الكراهية كافيًا في جواز طلب الخلع. وهو ما عبر عنه في السنة أيضًا بعبارة: «أكره الكفر في الإسلام». وكذلك عندما تأتي الزوجة بفاحشة مبينة⁽³⁾، وحملوا الفاحشة

⁽¹⁾ القرطبي، جامع الأحكام الفقهية، جد2، ص 305.

⁽²⁾ وفي رواية للربيع بنت معوذ قالت: اختلعت من زوجي، فدفعت إليه كل شيء حتى غلقت الباب بيني وبينه. انظر، القسطلاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري القاهرة، 1305هـ، جـ8، صفحات 149-150.

⁽³⁾ سورة النساء، الآية: 19.

في الآية على الزنا فقط⁽¹⁾، وإن أولت على أنها كل فـــاحشة من بذاءة لسان وسوء العشرة قولا وفعلاً، بالإضافة إلى الزنا⁽²⁾.

وتلك المراعاة الدقيقة من الشرع لمشاعر المرأة، تحرم عليها بالتبعية أن تخالع زوجها بدون سبب⁽³⁾، لذا فإن استنعت الأسباب السابقة يكون من الخلع المحرم، لأنه إضرار بها وبزوجها.

أما إذا أكرهت المرأة على اختلاع نفسها من خلال إقدام الزوج على إيذائها، أو منع حقوقها، ففي هذه الحالة لا يحل العوض لقوله تعالى: ﴿ فَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا يَحلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُوا النِّسَاء كَرْهًا وَلا تَعْضُلُوهُنَّ لَتَذْهَبُوا بَبَعْض مَاءاتَيْتُمُوهُنَّ ﴿ (4) .

وفيما يرتبط بالخلع من أحكام، فهو طلاق بائن، ولا رجعه فيه، إلا بعد عقد ومهر جديدين. كما أطلق سبحانه وتعالى الخلع، ولم يقيد وقوعه بزمن، فمتى اختلعت المرأة وخلع الرجل وقع الخلع. فهو يجوز في الطهر والحيض⁽⁵⁾، وعدة المختلعة عند

⁽¹⁾ ابن رشد، بداية المجتهد، جـ2، ص 80 .

⁽²⁾ القرطبي، المصدر السابق، صفحات 312-313.

⁽³⁾ قال رسول الله ﴿ الله ﴿ الله عَلَيْهُ عَلَى الله الله الله عَلَى الله الله عَلَيْهِ الله عليها رائحة الجنة الظر، الشوكاني، نيل الأوطار، القاهرة 1297هـ، جـ5، ص 251 .

⁽⁴⁾ سورة النساء، الآية: 19.

 ⁽⁵⁾ عبلة محمد الكحلاوي، الخلع، ص 107. ففي حديث امرأة ثابت بن قيس، أطلق الرسول عَلَيْنِ الحكم في الخلع من غير بحث ولا استفصال عن حالة الزوجة.

المالكية ثلاثة قروء⁽¹⁾. كما أنه لا متعة لمختلعة ولا لمبارئة، ولا نفقة لها، إلا أن تكون حاملاً⁽²⁾، فالخلع يسقط حقوق الزوجية الثابتة بين الزوجين وقت الخلع.

ويقوم الخلع على عـمد منـها ملتـزم العـوض، والزوج ثم العـوض، وهو ما يبـذل للزوج مـقابل الخلع. وهذه الأركـان لا يتحقق بدونها الخلع.

وملتزم العوض، المقصود به الشخص الذي يقدمه سواء كانت الزوجة أو وليها أو الأجنبي. والرشيدة تخالع عن نفسها⁽³⁾. أما خلع الصغيرة والسفيهة والمجنونة، يشترط الأب⁽⁴⁾، فيخالع عنها، ويضمن الصداق كله للزوج، كما يسمح ببذل مالها، أما الخلع مع الأجنبي فصححيح، ويلتزم بالمال، ولا يلزم المرأة من ذلك الخلع غير انقطاع الزوجية.

وما يشترط في الزوجة أو ملتزم العوض، يشترط أيضًا في الزوج، فيجب أن يكون أهلاً للطلاق، فلا يصح خلع الصبي والمجنون، فيخالع الأب عنه، لكن المال الذي يخالع به، لايسلم له، وليس لأب السفيه أن يخالع عنه (5).

؛ الحلم في الأندلس «دراسة وتطبيق» ■–

⁽¹⁾ سحنون، المدونة، جـ2، ص 246...

⁽²⁾ نفس المصدر، صفحات 238، 243، لأن المرأة المختلمة لم يطلقها الزوج، إلا على أن أعطئ شيئًا أو أبرأته، فكأنها اشترت منه الطلاق، ولأنهما تعطيه، فكيف ترجع وتأخذ منه؟

⁽³⁾ ابن رشد، بداية المجتهد، جـ2، ص 80 .

⁽⁴⁾ سحنون، المصدر السابق، ص 253.

⁽⁵⁾ نفس المصدر.

ويمثل العوض أحد أركان الخلع المهمة لأنه يفرق بين الخلع والطلاق. واعتمادا على السنة في حديث امرأة ثابت بين قيس: «أقبل الحديقة وطلقها تطليقة» دل على جواز افتداء الزوجة نفسها من زوجها مقابل صداقها. أما مقداره، فأجاز مالك(1)، أن تختلع المرأة بأقل من صداقها وبمثله وبأكثره. وسبب هذا يرجع إلى آية الخلع: «فلا جناح عليهما فيما افتدت به»، فجاءت مطلقة، وشملت القليل والكثير. وكذلك اختلاف الروايات في حديث الخلع، ومنها: «أن يأخذ منها ولا يزداد» أو «يأخذ منها أكثر مما أعطى» كما أجاز عثمان بن عفان الخلع حتى عقاص رأسها وما دون ذلك، فجاءت هذه الروايات تجيز الزيادة على الصداق أو ما دون ذلك، فجاءت هذه الروايات تجيز الزيادة على الصداق أو تنهى عنه. وبرغم أن مالكا أجاز الزيادة، فإنه يرى(2) أن أخذها ليس من مكارم الأخلاق.

أما عن صفة العوض، فيصح على معلوم القدر والصفة، مثل المال سواء كان نقداً أو عينا، بمعنى أن يكون الخلع على المنفعة التي تقوم بالمال مثل نفقة الحمل والرضاع وكفالة الولد، كلك يصح على الدين الذي يكون لأحدد الزوجين على الآخر، فلا يسقط، ويجوز الخلع والدين لأجله(3). وأجاز

⁽¹⁾ ابن رشد، المصدر السابق، جـ2، ص79

⁽²⁾ الموطأ، جـ2، ص 565؛ الشـــوكــاني، نيـل الأوطار، جـ5، ص 251. والعقاص، جمع العـقيصة وهي الضفيـرة، انظر، ابن منظور، لسان العرب، جـ 28، ص 56.

⁽³⁾ سحنون، المدونة، جـ2، صفحات 243، 249.

مالك (1) الخلع على المجهول أو المعدوم، أما الخلع على المحرم مثل الخمر ولحم الخنزير، فيقع الخلع، لكن لا يستحق الزوج منه شيئًا (2)، كما يجيز الخلع بدون عوض، لأنه يتساوى مع الخلع على محرم (3)، وبما تقدم يتضح لنا أن الخلع تبادل منافع وإسقاط حقوق من جانب المرأة (4).

ويحتاج الخلع إلى قالب توضح فيه الأمور السابقة، أو صيغة تشتمل على الإيجاب والقبول، واشترطت المالكية (5). ثلاثة شروط، وهي أن يكون القبول لفظًا، بأن ينطق الزوج بكلمة دالة على الطلاق، والشانى أن يكون القول في المجلس، إلا إذا علقه الزوج بالأداء، والثالث أن يكون بين الإيجاب والقبول توافق في المال. كما أن مالكًا (6) لا يجيز الحلم عند السلطان.

وتأسيسًا على ما أسلفناه في دراستنا عن أحكام الخلع، نستطيع أن ننقله إلى الواقع العملي من خلال حالات الخلع التي وقعت في الأندلس، لنتبين منها مدى اتساق القالب النظري مع الواقع المعاش من ناحية، ومدي ارتباط فقهاء المالكية بآراء الإمام

⁽¹⁾ القرطبي، جامع الأحكام الفقهية، جـ2، ص 309.

⁽²⁾ سحنون، المصدر السابق، ص 248.

⁽³⁾ القرطبي، المصدر السابق، ص 311 :

schacht, J, An Introduction to Islamic law, Oxford. 1964, انظر (4)

⁽⁵⁾ الجزيري، الفقه على المذاهب الأربعة بيروت 1990، جـ4، ص 372 .

⁽⁶⁾ سحنون، المصدر السابق، ص 247.

مالك من ناحية أخري، سواء كانت هذه الحالات متقاربة أو متباعدة.

ويمثل نشوز المرأة حجر الزاوية في طلب المرأة للخلع، لكن ليس هناك في الغالب ما يشير إليه مباشرة، وإن كان حدوث الخلع في حد ذاته أو طلبه أحيانًا يؤكده. وثمة دلالات وردت تبين ذلك، وتوضحه بعض العبارات المستخدمة في النصوص، مثل: ذلك، وتوضحه بعض العبارات المستخدمة في النصوص، مثل: وفيما قالته امرأة للقاضي، عندما طلب منها أن تسير مع زوجها فلصقت بالأرض وقالت: «أن لا تمشى معه في الأرض شبرًا...، وليضا في شكوى امرأة أخرى قالت: «حتى اختلعت منه بكثير من وأيضا في شكوى امرأة أخرى قالت: «حتى اختلعت منه بكثير من مالي ورضيت العدم ثمنًا لرخاء بالي الله الله في مقابل خيان تلك نصرانية أسلمت ثم افتدت من زوجها على ألا يسلم (5) . كما أن العوض الذي قدمته المرأة لزوجها يؤكد في بعض الأحيان تلك العوض الذي قدمته المرأة لزوجها يؤكد في بعض الأحيان تلك الكراهية، حين تعمد إلى أن تعطيه ما يشاء في مقابل خلاصها

——— الفصل الأول ·

⁽¹⁾ الوزاني، النواززل الكبرى، جـ4، ص 255 .

⁽²⁾ فتاوى ابن رشد، جـ2، ص953، رقم 271 .

⁽³⁾ الخشني، قضاة قرطبة وعلماء إفريقية، بيروت، 1982، ص139 .

 ⁽⁴⁾ رسائل موحدية، مجموعة جديدة، القسم الأول، تحقيق ودراسة أحمد عزاوي، القنيطرة 1995، شكاية رقم 4، ص 526.

⁽⁵⁾ ابن رشد، البيان والتحصيل، جـ5، ص 271 .

منه (1). ويتضح ذلك في نوازل ابن الحاج (2)، الذي أفتى في مثل هذه الحالات بإخلاء سبيل الزوجة إذا وقعت الكراهية بينها وبين زوجها.

أما التراضي على الخلع بين الزوجين، فوردت في النصوص بعض العبارات تدل بل وتفيد عن عدم إكبراه أحدهما للآخر، مثل: «وعلمت ذلك كله طائعة متبرعة من غير إكبراه ولا ضرر لحقها»(3)، أو «أن تقوم بجميع مؤونته إلى البلوغ طائعة متبرعة من غير ضرر». وكذلك «طائعة» بذلك كله(4). بيد أنها ترفع بعد ذلك دعوى تفيد بأنه ضيق عليها لتفتدي(5). وهذا ربما يقودنا إلى أن تلك العبارات التي سبجلت في عقد الخلع أو المبارأة كانت مجرد صيغة لابد منها عند كتابة العقد، ولم تكن معبرة أحيانًا عن الواقع، أو أن الزوجة اضطرت إليها.

بيد أن هناك إشارات عن إجبار الزوجة على الخلع، رغبة من الزوج في الحصول على العوض، فإذا طلبت المرأة الطلاق من زوجها بشكل ودي، فيخيرها في الخلع إذا أرادت تعجيل

---- الخلع في الأندلس «دراسة وتطبيق» ـ

⁽¹⁾ وثائق عربية غرناطية، من منشورات معهد الدراسات الإسلامية بمدريد، حققه وقدم له وذيله مع ترجمة إلى الأسبانية لويس سيكوري لوثينا، مدريد 1961، ص 60 .

⁽²⁾ الوزاني، النوازل الكبرى، جـ4، ص 135.

⁽³⁾ نفس المصدر.

⁽⁴⁾ فتارى ابن رشد، جــا، ص 297، ورقم 59؛ جــ2، ص1117، رقم 346.

⁽⁵⁾ نفس المصدر.

ذلك (1). أو أن يقول لها: «إن أعطيتني مالي عليك فارقتك»(2) معني ذلك أن الرجل أحيانًا كان يستفيد من رغبة المرأة في الفرقة. وربما يريد بذلك استنزاف ما تملكه، إذا كانت ثرية، أو انتقامًا من المرأة الكارهة له. ولذلك يأبي أن يتخلى عنها، إلا إذا تركت جميع مالها قبله (3)، وأحيانًا يرفض قبول الخلع بعد حصوله على العوض (4).

ولم يقتصر الأمر على إجبار المرأة لتفتدي، بل وصل في بعض الحالات إلى الإضرار بها وتعمد ايذائها. واتضح ذلك في دعوي رضعتها امرأة بعد الخلع تؤكد هذا الضرر الذي لحق بها، مستعينة بالشهود، الذين أثبتوا معرفتهم للزوج واسمه، وذكروا أنهم سمعوا كثيرًا من بعض الناس والخدم والجيران بأنه يه بزوجته، ويضيق عليها لتفتدي (5). لكن من الواضح أن إثبات هذا الضرر جاء سابقًا لعقد المبارأة (6)، برغم أن الوثيقة تشير إلى أن

ذتاوی ابن رشد، جـ3، ص 1552، رقم 565.

⁽²⁾ الونشريسي، المعيار، جـ3، ص 93.

⁽³⁾ فتاوى ابن رشد، جـ1، ص 185، رقم 19.

⁽⁴⁾ رسائل موحدية، ص 526 .

⁽⁵⁾ المصدر السابق، جـ2، ص 954، رقم 271.

⁽⁶⁾ يرجع إثبات الفسرر إلى عام 511هـ/1117م. بينما عقد المبارأة يرجسع إلى عام 512هـ/1118م، وبرغسم إن محقق الكتاب يشمير في هامش (ب) ص 549 إلى تاريخ عقد المبارأة به خطأ، وأنه يرجع إلى عام 510هـ/1116م. لكن من الثابت في النسخة الأخرى المحققة لفتاوى ابن رشد، بعنوان «مسائل ابن رشد» للحبيب النجكاني، يذكر نفس التواريخ بدون أي ملاحظات. انظر، صفحات 846-843، ونفس المسألة عند الونشريسي، المعيار، جـ4، ص7.

أباها كان فقيها، وهذا معناه، أنه يعرف جيداً أنه متى رفع ما يفيد الضرر بابنته يشبت حقها في الخلاص منه، لكن على ما يبدو أن الخلع حدث اضطرارا بسبب مسطوة الزوج، لذا كان اللجوء إلى التحايل لفسخ العقد بعد ذلك. ويتضح أيضًا إصرار الرجل على الإضرار بزوجته فيما ذكرته امرأة أخرى: «وقد اضطرني بما سامني من الخسف، وركبني به من العنف والعسف حتى اختلعت منه الزوج الثاني بعد وفاة الزوجة بسبب رغبته في الحصول من قبل الزوج الثاني بعد وفاة الزوجة بسبب رغبته في الحصول على نصف ما وقع به الخلع(2).

وهناك وسائل أخرى لجائت إليها المرأة، أو غيرها لإثبات الضرر، من خلال ما يعرف بالاسترعاء وهو التحفظ بعد الخلع، لتعديل شروط العقد بعد إثبات الضرر⁽³⁾ وفي هذه الحالة لابد أن يزيد شهود الاسترعاء بالضرر في شهادتهم على استمرار الزوج في الإضرارر بزوجته حتى مفارقته لها⁽⁴⁾.

كما أن هناك حالات أخرى اختلعت فيها المرأة، ليس لها علاقة بما أوردناه لكنها تمت لأسباب مختلفة، منها امرأة تريد التخلى عن زوجها لما يلحقها من الضرر، والمقصود بالضرر هنا،

⁽¹⁾ رسائل موحدیة، ص 526 .

⁽²⁾ الونشريسي، نفس المصدر، جـ4، ص 139 .

⁽³⁾ فتاوى ابن رشد، جـ2، ص955، رقم 271.

⁽⁴⁾ الونشريسي، نفس المصدر، جـ4، ص 7 .

هو ما يرغب فيه النساء من أزواجهن⁽¹⁾، أو أن تفتدي من زوجها بعد أن ظهر به جذام⁽²⁾. وبرغم أن الحالتين كان من الأولى أن ينتهيا بالطلاق للضرر، فإن المرأتين اختلعتا. كذلك تم الخلع بسبب منازعة بين والد الزوجية وصهره⁽³⁾. وربما هذا يبين أن الخلع كان أيسر من الطلاق في حالة الرغبة في الخلاص من الزوج.

وأحيانًا تقطع دعوى الخلع المرفوعة بين الزوجين، ويرد ما حصل عليه الزوج من عوض مقابل الخلع أو ما سمى فيه، وبرغم أن هذه الحالة تكررت، فإنها تبدو قليلة (4). أو أن تعود المرأة إلى زوجها بعد الخلع بنكاح جديد بعد فترة تراوحت بين شهر وثمانية أشهر (5). ولا نستطيع أن نتين سبب المراجعة. كما ان هذه الحالات قليلة، إذا ما قورنت بغيرها من حالات الحلع.

وإذا انتقلنا إلى ملتزم العوض، نجد أن المرأة كثيرًا ما التزمت بدفع العوض، وهذا يتضح من النصوص الواردة لدينا مثل: «أسقطت جميع ما كنان أمهره لهنا» أو «حطت عنه جميع كالئ

⁽¹⁾ المصدر السابق، جـ1، ص 185 ، رقم 19 .

⁽²⁾ الونشريسي، المصدر السابق، جـ3، ص 93.

⁽³⁾ فتاوى ابن رشد، جـ3، ص 1552، رقم 565 .

⁽⁴⁾ الوزاني، النوازل الكبرى، جـ4، ص 392 .

⁽⁵⁾ المصدر السابق، جـ2، ص 1116، رقم 346.

صداقها $^{(1)}$ ، أو "وضعت عنه جميع كالثها $^{(2)}$. وكذلك "خالع امرأته على أن تحملت نفقه ابنه $^{(3)}$ عا يبين أن المرأة كانت تقوم بدور ملتزم العوض في المقام الأول. وأحيانًا كان والدها يشارك في العوض، ويلتزم بجزء منه $^{(4)}$ ، أو أن تقوم المرأة بدفع العوض، ويوافق عليه والدها $^{(5)}$ ، أو أن يكون ضامنًا هو وزوجته لما قامت به الابنة، وتقر على نفسها به في العقد أو يقوم الوالد بالالتزام عن ابنته في تقديم العوض من ماله، وعند وفاته تقوم والدتها بهذا الأمر عما تركة $^{(6)}$. كما توكل المرأة من ينوب عنها في الخلع وتقديم العوض للزوج بدلاً من المرأة، وهي حالة نادرة $^{(8)}$ ، إلا أنها تتوافق مع ما أشرنا إليه من خلع الأجنبي الذي ليس له أي صلة بالمرأة ويتعهد بدفع المال.

أما الـعوض المقـدم، فيـتنوع بين المال والمنفعــة، ويتمــثل في

الخلع في الأندلس «دراسة وتطبيق» هـــ

⁽¹⁾ الكالئ: هو مؤخر الصداق. انظر، مسائل ابن رشد، جـ1، ص 408، هامش 6؛ وهو أن تشترى أو تبيع دينا لك على رجل بدين له على آخر. انظر، لسان العرب، مجلد 11، ص5.

⁽²⁾ فتاوى ابن رشد، جـ2، ص 1187، رقم 381.

⁽³⁾ نفس المصدر، جـ1، ص185، رقم 19.

⁽⁴⁾ وثائق عربية غرناطية، ص 60 .

⁽⁵⁾ فتاوى ابن رشد، جـ2، ص 953، رقم 271 .

⁽⁶⁾ نقس المصدر، جـ2، ص 1187، رقم 381.

⁽⁷⁾ الونشريسي، المعيار، جـ3، ص 93، جـ4، ص 9 .

⁽⁸⁾ الخشني، قضاة قرطبة، ص 139 .

الصداق كله أو الكالئ فقط. فإن كان مقبوضًا لزمها أن ترده للزوج، وإن لم تقبضه سقط عن الزوج، وعلى الرغم مما حوته النصوص عن افتداء المرأة بصداقها ومؤخره، فإنه لم تذكر قيمته، وإن ذكرت، لا تفرق بينهما، مثل التي اختلعت على ستة مثاقيل وأخرى على عشرة دنانير⁽¹⁾.

ولدينا إشارات أيضًا عن احتواء الصداق على أصول ثابتة، مثل الدور والجنان وعدد من القرى، وعما يرتضع من إيراد العقار⁽²⁾. واشتمل ما افتدت به أخرى على جنات وأرض زراعية ودار عوضته عنها بخمسة وعشرين مثقالا مرابطية⁽³⁾. أو تقتصر قيمة الصداقة على نصف حديقة⁽⁴⁾، أو ما ساقته إليه كان أملاكًا غير معلومة⁽⁵⁾.

ولم يقتصر الأمر فقط على ما تقدمه المرأة من عوض متمثلاً في صداقها كله، لكن كان مضافًا إليه أيضًا ما أسقطه والدها عنه مقابل سكناه في الدار التي يملكها إسقاطًا تامًا. وأخرى اختلعت بنقد لم تذكر قيمته أو الصداق المتمثل في خادم ونصف دار

(1) ابن رشد، البيان التحصيل، جـ5، ص317، الوزاني، النوازل الكبرى، جـ4، صـ309.

⁽²⁾ فتاوى ابن رشد، جـ2، ص 953، رقم 271 .

⁽³⁾ نفس المصدر، ص 1188، رقم 381.

⁽⁴⁾ الونشريسي، المصدر السابق، جـ5، ص98 .

⁽⁵⁾ فتاوي ابن رشد، جـ3، ص 1552، رقم 565.

وحديقة ومؤخر صداقها وزيادة (1)، أو أن تختلع بأقل مما يجب لها عنده، أو حتى بعدة دراهم (2)، أو أن يصل بإحداهن الحال إلى الاضطرار إلى بيع متاعها وحليها (3).

كذلك وجدنا حالات للعوض على نفيقة الحمل إن ظهر بها، أو على ما يحتاج إليه البولد إلى فطامه (4). أو أن تختلع به إلى وضع الحمل (5). كما كانت كفالة الولد محددة بسنة أو عدة سنوات بعد الفطام، أو أن تتحمل نفقة الولد إلى أن يبلغ الحلم (6). كمما تم الجمع في عوض الخلع بين الصداق ونفيقة الحمل والرضاع، وربما خيرت في أن تقوم بجميع مؤونة الولد إلي البلوغ أو أن تصرفه إلى والده (7). لكن أحيانًا يجمع في العوض كل ما سبق، مضافًا إليه حضانة ابنتها وكفالتها إلى سقوط النفقة عن والدها شرعا (8) أو أن تقتصر على النفقة فقط، أو حتى جزءا منها ويكون على الوائلة الباقي (9). بيد أن إحدى الوثائق (10) تشير إلى

⁽¹⁾ وثائق عربية غرناطية، ص 60؛ الونشريسي، المعيار، جـ4، صفحات 139-141.

⁽²⁾ الوزاني، النوازل الكبري، جـ4، ص 309 .

⁽³⁾ ابن رشد، البيان والتحصيل، جـ5، ص 167 .

⁽⁴⁾ فتاوى ابن رشد، جـ1، ص297، رقم 59.

⁽⁵⁾ وثائق عربية غرناطية، ص 60.

⁽⁶⁾ الونشريسي، المعيار، جـ4، ص 11-11 .

⁽⁷⁾ فتاوى ابن رشد، جـ1، ص297، رقم 59.

⁽⁸⁾ وثائق عربية غرناطية، ص 60 .

⁽⁹⁾ الوزاني، النوازل الكبرى، جـ4، ص 308 .

⁽¹⁰⁾ المصدر السابق، ص 60 .

اختـ لاع الزوجة على نفقـة عدتها منه إلى تمامـها، وهذا أمر غير مقبول إلا في حالة واحدة مـشروطة بالحمل، والوثيـقة التي بين أيدينا لا تؤكـد ذلك وإن أشارت إلـى «إن ظهر حـمل منه» وهذا الأمر يشى بجهل الموثق والعاقد.

لكن من اللافت للنظر أن تختلع المرأة على إسقاط حضانة الابنة، التي كانت صغيرة جدًا، ويتضح من هذه الحالة الغريبة، أن هذه المرأة كانت معدمة، أو أنها ربما دفعت إلى ذلك بسبب شدة الكراهية لزوجها. ويبدو أنها لم تكن الحالة الوحيدة، فهناك امرأة أخرى اختلعت من زوجها وتركت ابنها عنده لمدة سنة، بيد أنه لم يذكر أن العوض كان على إسقاط حضانة الابن (1)، فإن هذه الحالة السالفة تعد استثناءًا. برغم أنها مقررة، لكن وجه الغرابة فيها هو التخلي عن صغيرتها في هذه السن المبكرة.

ويتضح مما سبق زيادة العوض على الصداق، بل واشتماله على أشياء أخرى كمات بينا، ويرتبط به ما تضيف إحدى الوثائق (2). بعد ذكر العوض: «وعلى ذلك كله وبسببه أوقع عليها الزوج طلقة واحدة». كما لو أن السبب في موافقته على الخلع هو ما حصل عليه، أو ربما بسبب ارتباط دفع العوض بالخلع، أو كما يذكر في نص آخر: «حتى اختلعت منه بكشير من مالي»(3).

⁽¹⁾ الوزاني، المصدر السابق، صفحات 309 ، 608 .

⁽²⁾ وثائق غرناطية، ص 60 .

⁽³⁾ رسائل موحدية، ص 526 .

وتأكيدًا لما أسلفناه، نجد أن بعض الأزواج حاولوا الحصول على أكبر قدر ممن من العوض، عندما تكون المرأة ثرية، أما في حالة فقرها، فهناك أيضًا ما يدل على ذلك، فتطالعنا المصادر (1)، بأن القاضي عندما عرض على الزوج أن يخالع زوجته مقابل ما تبقى عما ارتفع من ضيعته، قال: «لو كان الطعام بقرطبة»، وكأنه يشترط على القاضى توفر العوض قريبًا منه أو أن يدعى الزوج بعد إتمام الخلع حقا له على الزوجة أخذته منه، برغم أن ما سمجل عند الخلع: «أبرأ كلا منه ما الأخر في جميع ما يطلق عليه اسم مال "(2) أو أن يدفع الزوج من المحيطين به على الاستفادة من طلب الزوجة للخلع. (3).

فضلاً عن ذلك، فهناك العوض على إسقاط الديون، إما أن يكون الزوج مدينًا لغيرها، أو إسقاط دين للزوجة قبل الزوج⁽⁴⁾، أو أن يخرح على هذا كله ويخلعها من قبرطها، لو كانت عديمة، أو على طعام تسعة أشهر وشقة صوف⁽⁵⁾، وعندما تشترط المرأة على نقسها دفع العوض، ثم تشبت أنها عديمة يلزم الزوج به⁽⁶⁾.

الخشني، قضاه قرطبة، ص 139 .

⁽²⁾ الوزاني، النوازل الكبرى، جـ 4، ص 308.

⁽³⁾ نفس المصدر، ص 55 .

⁽⁴⁾ ابن رشد، البيان والتحصيل، جـ5، ص 208 .

⁽⁵⁾ الخشني، المصدر السابق.

⁽⁶⁾ فتاوی ابن رشد، جـ1، ص 297، رقم 59.

وإتمام الخلع يحتاج في الغالب إلى صيغة مكتوبة، تشتمل على ضوابط معينة، لأنه يبدو أن هناك بعض الحالات تبين منها أن الاتفاق على الخلع لم يسجل كتابة، فلم يجدا ما يستندا إليه عند اختلافهما(1). ونستطيع أن نقف على شكل العقد اعتمادًا على ما بين أيدينا من وثائق، سواء التي وجدت مستقلة أو التي اشتملتها كتب النوازل، حيث كانت تقدم نسخة العقد أحيانًا في صورة مسألة، أو يلحق السؤال بعد عرض عقد الخلع أو المبارأة ليطلع عليه القاضي، خصوصًا أن العقد كان يكتب من نسختين⁽²⁾، وجاء لنا العقد بصيغ مختلفة ارتبطت بمحتواها اللفظي، فإذا عنون بـ «هذه نسخة رسم اختلاع» بدأت بـ «اختلعت⁽³⁾ »، وإذا كان العنوان «نسخة عقد المبارأة، تبدأ به «بارًا فلان....»(4) ، ثم يذكر اسم الزوج والزوجة حسب النص، ويتبع ذلك في بعض الأحيــان إثبات الدخــول بها، ويذكر العــوض المتفق عليــه، وأنها قدمت طائعة متبرعة، فضلاً عن تأكيد إسقاط الحقوق بينهما، وإجابة الزوج، وأنه طلقها طلقة واحدة ملكت بها أمرها. ثم يوقعً الشهود بصحة عقلهما وبدنهما، ويؤرخ العقد في بعض الأحيان،

(1) ابن رشد، البيان والتحصيل، جـ5، ص 304؛ الوزاني، المصدر السابق،

جـ5، ص 307 .

 ⁽²⁾ فستاوى ابن رشد، جـ2، ص 953، رقم 271؛ المراكسثي، وثائق المرابطين
 والموحدين، تحقيق حسين مؤنس، القاهرة 1997. ص 398.

⁽³⁾ وثائق عربية غرناطية، صفحات 59-60

⁽⁴⁾ فتاوى ابن رشد، جـ2، ص 952، رقم 271، ص 1187، رقم 381 .

ويذكر اسم المدينة(1).

وما يهمنا ضررة اشتمال العقد على الإيجاب والقبول والمحل، وعلم كل عـاقد بما صـدر من الآخر، واتصـال القبـول بالإيجاب في مـجلس واحد⁽²⁾ ، وعقـد الخلع يختلف عن عـقد الزواج، فيكون الإيجاب من الزوجة، والقبول من جهة الزوج، ولعل ارتباط هذا العقد بهذه الضوابط يرجع إلى وجود المختصين، الذين يقومون بـكتابته، ويتضح ذلك من خــلال عقود الزواج في عصرى المرابطين والموحدين (3) . ويتأكد لنا من أمثال العامة في حالـة تعذر الوفـاق بين الزوجين، حتى يصـبح الطلاق هو الحل، فيقولون: «إن وفق وفق وإلا حانوت الوثائق»(4) . فلابد أن الخلع كان يتم أيضًا بهذه الطريقة. كما تشتمل كتب الحسبة على ضوابط عند كتابة الوثائق(5) ، وتأمر الموثقين بالا يعقدوا مراجعة رجل طلق امرأته طلاق خلع⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ المصدر السابق.

⁽²⁾ عبد الكريم زيدان، المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، الإسكندرية، 1969، ص 288 .

⁽³⁾ ابن الخطيب، كناسة الدكان بعد انتقال السكان، القاهرة، 1966، ص 52

⁽⁴⁾ إبراهيم القادري بوتشيش، المغسرب والأندلس في عصسر المرابطين، ص 41، نقلاً عن الزجالي ري الأوام، جـ2، 58.

⁽⁵⁾ ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب، رسالة ابن عبدون، تحقيق ر وفنسال، القاهرة 1955، ص 13.

⁽⁶⁾ نفس المصدر، رسالة ابن عبد الرؤوف في آداب الحسبة والمحتسب، ص 82 .

بيد أن هناك بنودًا زائدة نستخلصها من المسائل المقدمة للفتوى، منها أن تقر المرأة في العقد على نفسها بالوفر واتساع الحال⁽¹⁾ ، أو أن يشترط عليها "بألا تشزوج إلا بعد عام، وأن تزوجت تغرم مائة مثقال مرابطية⁽²⁾ ، أو حتى تفطم ابنها⁽³⁾ أو تشترط على زوجها، أنه لاحق له في جميع الثياب المقبوضة منه المكتوبة في كتاب صداقها، ولا قبل أبيها في شيء من الأشياء من تجارة أو غيره⁽⁴⁾ .

ومع ذلك، كانت تحدث الاختلافات بعد إتمام الخلع، وتتعارض مع ما جاء في العقد، فربما لأن العقد كان يكتب بصيغة تعارف عليها حال الخلع لا تعبر عن الواقع، أو أن المرأة الكارهة تقبل أي شروط في سبيل خلاصها، أو يحاول الرجل أن يستفيد من المرأة حتي بعد إجراء الخلع وتذكر المصادر أمثلة عديدة لذلك، أو لأن الموثقين يقعون في بعض الأخطاء بسبب جهل بعضهم (5).

---- الفصل الأول

فتاوى ابن رشد، جـ1، ص 298، رقم 59.

⁽²⁾ نفس المصدر، جـ3، ص 1560، رقم 569.

⁽³⁾ ابن رشد، البيان والتحصيل، جـ5، ص 48 .

⁽⁴⁾ فتاوى ابن رشد، جـ2، ص 953، رقم 271 .

⁽⁵⁾ تذكر إحدى النوازل في العصر الغرناطي هذا الأمر جليا: «والذي يظهر ببادي الرأي وشاهد الحال أن كاتب وشيقة الشفاضل ظن بجهله ورعونة أن ذلك العيب يوجب رد الزوجة على أهلها بغير طلاق، لأنه كتب بعد ذكر التفاضل وانفصلت الزوجة بسبب العيب المذكور على السنة، انظر، بنشريفة، نوازل غرناطية لابن عاصم الابن، ص 231.

وارتباطًا بما أسلفناه عن موقف مالك بعدم جواز رفع أمر الخلع إلى القاضي. فهل تأكد ذلك بالتجربة العملية، أم أن الواقع أدى إلى ضرورة تجاوزه؟ معلوم أن هذه الجزئية اختلف فيها الاقدمون والمحدثون، حتى أن أحد الدارسين⁽¹⁾ يرفضها تمامًا، ويرى في إدخال سلطة القاضي في مسألة الخلع سلب لقوامه الزوج على زوجته الثابتة بالقرآن.

بداية لابد أن نتناقش نقطة مهمة، وهـــى أن ما كان يرفع في الأغلب الأعم للفقهاء للإفتاء فيه، لم يكن مرتبطًا بتوقيع الحلع من قبلهم، لكن بعد إتمام الحلع وحدوث اختلاف في تطبيق ما اتفـــق عليه بين الطرفين كـما بينا. فكان لابد من رفعه لحل الخلاف بالفتوى. ولأن من كان يقوم بالإفتاء آنذاك كانوا غالبًا هـم القضاة (2). فهتاك بعض الإشارات التى تبين حرية المرأة في الـلجوء إلى القضاء أو على الأقل لم تمنع من ذوجها أن تختلم دون أن ترفع أمـرها إلى

(1) حسن السيد خطاب، أحكام الخلع في الشريعة الإسلامية، ص 62.

⁽²⁾ منهم أبي الأصبغ بن سهل قاضي غرناطة، وابن الحاج قــاضي الجماعة بقرطبة انظر المالقي، تاريخ قفـــاة الاندلس، بيروت 1967، ص102، 96، فضلاً عن ابن رشــد (الجــد) انظـر، ابن بشكوال، كــــاب الصلة فـي تاريخ أئمــة الاندلس، القاهرة 1994، جـ2، ص 546 ومابعدها وابن عاصم الابن 730 – 1358هـ/ 1358 – 1426م، تولى قــفـــاء الجــمـاعــة في غـــرناطة عــام بيروت 1438هـ/ 1484م، انظر، المقــر، نفح الطيب من غــمـن الاندلس الرطيب، بيروت 1988، جـ6، ص 148.

القاضي (1). وأحيانًا تحـال مسألة الخلع بعد إتمامـها إلى القاضي، بسبب خطأ في الإجراءات (2) .

ومع ذلك وجدنا امرأة تتقدم هي وزوجها إلى القاضي سعيد ابن سليسمان الغافقي الذي تم الخلع على يديه⁽³⁾. ويتضح من النص أن المرأة اختلفت مع زوجها، فلجأت إلى القاضي الذي لم يجبر الزوج على الخلع، بل طرحه عليه كحل بسبب تهديد المرأة للقاضي، إذا ما أجبرها على العودة إلى الزوج، فأيقن القاضي أنها كارهة للزوج، وهذا يبين أن تدخل القاضي كان يحدث حين الشقاق وعدم القدرة على الوصول إلى حل يرضي الطرفين.

وهناك بعض النقاط الأخرى لابد من مناقشتها في إطار التطبيق أو هي من ملحقاته، منها ارتباط الخلع بحالات خارجه عنه، مثل الحالات بين الخلع والتطليق للضرر، وبين عوض الخلع وإسقاط حق الشفعة (4)، وكذلك التنازع في توكيل وبيع وخلع، وارتباط تمام إقامة الخلع والبيع في وقت واحد أم لا(5). وهذا أمر طبيعي، خصوصًا أن الخلع يتعلق بأداء الحقوق المالية.

⁽¹⁾ الونشريسي، المعيار، جـ3، ص 93.

⁽²⁾ الوزاني، النوازل الكبرى، جـ4، ص255.

⁽³⁾ الخشني، قضاة قرطبة، ص 139 .

⁽⁴⁾ فتاوى ابن رشد، جـ1، ص 185، رقم 19.

 ⁽⁵⁾ ابن سهل، ديوان الأحكام الكبرى، تحقيق رئسيد النعيمي، الطبيعة الأولى
 السعودية 1997، جـ1، ص 622 وما بعدها.

كسما ترتب على الخلع بعض المشكلات، أو على الأقل أن تلك الحالات التي رفعت للقضاء، كانت بسبب بعض التجاوزات منها اختلاع امرأة بجنان من زوجها، وبعد خمس سنوات، رفعت والدة المختلعة ما يفيد بأن ابنتها صيرت لها هذا الجنان في إنفاق كان له على ابنتها(1). معنى هذا أن الأمر يعرض لمسألتين، الأولى صحة العقد الذي عقتضاه انتقلت الملكية إلى الأم، والثانية جواز الخلع لو ثبت عسـر الزوجة، وأنها عديمة بلا مال. لكن يتضح لنا أنه نوع من التحايل في قيام الأم بالـدعوى ضد الزوج لاسترجاع العوض بهذه الطريقة أولاً، لأن المسألة تذكر أن هذا العوض كان زوجها أصدقها نصفه، واشترت الزوجة النصف الآخر. معنى ذلك أنها امرأة ثرية. ثانيًا أن الزوج كان يتصرف فيه لمدة سبع سنوات تصرف المالك في أملاكه بعلم والدتها. وثالثًا أن الأم تقدمت بعد خمس سنوات من الخلع لـتثبـت ما أسلفناه، فهل لم تعرف بحدوث الخلع وقيمة العوض إلا مؤخرًا؟ كما أن هذا العقد الذي يفيد ملكيتها، لا يثبت سوى قبول ابنتها، ولا يشتمل على دفع المبلغ ولا حيازة الحديقة. كذلك طول المدة في حد ذاته يؤكد هذا التحايل، لذلك نجد فتـوى ابن الحاج فيـها، لا تنصرف إلا إلى جـواز الخلع، سواء كيانت والدة الزوجية حاضرة للخلع، ولم تنكر أو لم تحضر وسكتت بعد العلم به.

(1) الونشريسي، المعيار، جـ5، ص 98 .

وفي بعض الأحيان، يرفع للفتوى، بسبب تنازع المختلعة مع زوجها بخصوص العموض الذي تنازلت عنه للزوج، المشتمل على العقار والأرض، مما كان ساقه إليها زوجها ومنها شرب الماء لهذه الأرض، هل تدخل في العوض أم لا(1)؟

ومع ذلك كان الخلع أحيانًا هو العلاج الناجع للمشاكل الزوجية. وهذا ثابت من خلال إقدام امرأة على الخلع ثم المراجعة إلى الزوج، لكنها لم تستمر معه، فإما أن تطلب الطلاق $^{(2)}$ أو تطلب الخلع مرة أخرى $^{(3)}$. أو يحدث الخلع بعد المراجعة بعد فترة قصيرة $^{(4)}$. كما لم تكن الفترة التى عاشتها المرأة مع زوجها طالت أم قصرت تقف حائلاً دون طلب الخلع، فهناك امرأة عاشت مع زوجها سبعة أعوام، وأخرى سبعة أشهر $^{(5)}$ ، وثالثة ظلت مع زوجها سنوات ولديها منه أو لاد $^{(6)}$. كذلك تؤكد النصوص أحيانًا أن الخلع كان في صالح المرأة. فتذكر إحدى الوثائق: "وأمضى ذلك كله من فعلمها والدها فيه إذ رآه نظرًا لها وغبطة ومصلحة ورشادًا» $^{(7)}$.

نتاوی ابن رشد، جـ2، صفحات 1187 – 1188، رقم 381.

⁽²⁾ نفس المصدر، جـ3، ص 1277، رقم 428.

⁽³⁾ الونشريسي، المعيار، جـ4، ص 7 .

⁽⁴⁾ ابن رشد، البيان والتحصيل، جـ5، ص 251 .

⁽⁵⁾ الونشريسي، المصدر السابق، جـ3، ص 93 ، جـ5، ص 98.

⁽⁶⁾ الونشريسي، المصدر السابق، جـ3، ص 93 .

⁽⁷⁾ فتاوى ابن رشد، جـ2، ص953، رقم 271.

ومن الأمور المهمة أيضًا التي يجب مناقستها هي مدى توافق آراء الفقهاء في المسائل التي عرضت عليهم، وأفتوا فيها مع رأى الأمام مالك. من المفيد أن نشير إلى أن فتاوى الفقهاء المتعلقة بالخلع جاءت في أحايين كثيرة متوافقة لآرائه، وبما جاء بمدونة سحنون، لكن هذا لا يمنع من وجود بعض الاستثناءات في أحكام الفقهاء في المسائل المعروضة عليهم.

فرفع لابن رشد (الجد) مسألة (1)، يتبين منها من خلال شهادة الشهود الإضرار بالمرأة حتى تفتدى من قبل الزوج، فأجاب: "لو ثبت في عقد الاسترعاء بالضرر على السماع بشهادة شاهدين عدلين، وجب للمرأة على زوجها الرجوع بما صرفته إليه، لأنها لم تباره إلا لتتخلص من إضراره". وهو هنا لا يقول مالك، فهل معنى ذلك، لأنه جاء في الوثيقة الأولى المقدمة إليه: "أنها طائعة بذلك كله"، وأنه أجاز الخلع مع رد العوض، أم اعتبره طلاقا؟ في حين أن السؤال الوارد إليه عن مدى صحة عقد المبارأة.

وهناك إشارة أخرى فى بعض المسائل المتى عليها في مذهب مالك، لا يأخذ بها فقسهاء الأندلس، وأن لم يصل إلينا منها حالة معينة، لكن يتضح ذلك مما عرضه القاضي عياض في مسألة فيمن خالع على أن أخرته بكالسها بعد حلول ستة أشهر، وهذه المسألة

----- الخلع في الأندلس «دراسة وتطبيق» = ----

⁽¹⁾ نفس المصدر، ص 954 .

ظاهرة في المدونة⁽¹⁾ بأن الخلع جائز، لكن جماء جواب ابن رشد: «هذا اختلاف لا أعرفه ولا يصح عندي»⁽²⁾.

كذلك أفتى ابن رشد في مسألة رجل طلق امرأته، وأسقطت عنه حضانة ابنه لعوض أخذته منه، وأجراه مجرى الخلع⁽³⁾. والمسألة ليست جواز الحضانة كعوض في الخلع، لأن هذا الأمر مقرر، وليس فيه اختلاف، إنما ما يلاحظ فيها تلك الازدواجية فكيف يقوم الاثنان بتقديم العوض؟ بداية من المعلوم أنه لا يجوز للزوج أن يأخذ شيئًا من المرأة على طلاقها، وأن الرجل يعطى امرأته مالأ، إذاكان النشوز من قبله، فيصالحها بما ترضى به وتقر عنده (4). فنجد ابن رشد يترك كل ذلك، ويناقش مسألة جواز الحضانة، ويقيسها على ترك حقها فيه، واعتبر الحضانة والمال تتساوى مع هذا الحق من خلال اعتماده على مالك، فإذا كان هذا الصلح مشروط بأن تقر عنده، فالحلع فراق، فكيف يتحقق ذلك؟

وفي فتوى أخرى لابن الحاج⁽⁵⁾ في امرأة ظهر بزوجها جذام من بعد مـا ولدت معـه أولاد، وأقامت مـعه سنين، وأرادت الآن

⁽¹⁾ سحنون، ص 248 .

⁽²⁾ مذاهب الأحكام في نوازل الأحكام، ص 299 .

⁽³⁾ فتاوى ابن رشد، جـ3، صفحات 1546 - 1549، رقم 563 .

⁽⁴⁾ سحنون، المصدر السابق، جـ2، ص 241.

⁽⁵⁾ الونشريسي، المعيار، جـ3، ص 93 .

فراقه، فاختلعت منه، فأجاب أن الخلع ماض، ولا خلاف فيه، ولا ترجع عليه بشيء، لأنها كانت قادرة على الصبر معه. وهذا الأمر يخالف ما جاء في المدونة (1)، وهي إذا اختلعت المرأة، ثم انكشف أن بزوجها عيبًامثل الجذام أو الجنون، فإنها ترجع عليه بما أخذه منها، لأنها أملك لفراقه، وابن الحاج يشير إلى ذلك في إجابته، لكن يفرق بين ما قاله والمسألة التي بين يديه.

وربما جاءت هذه الاستثناءات، لأن المسائل التي عرضت على الفقهاء تكاد تتشابه إلى حد ما، أو تختلف مع ما قاله مالك ونقل عنه. وهذا الأمر يضعنا أمام قضية مهمة، وهي وضعية المالكية في الاندلس من خلال مقولة لأحد الدارسين⁽²⁾ قبأن المذهب المالكي في رحلته إلى الغرب الإسلامي تطور إلى حد أخرجه في النهاية عن أصوله المحافظة، بحيث وجدت في الأندلس مالكية جديدة»، وإذا كان هذا الموضوع ليس مجالنا، لكنه يخصنا إلى حد ما، وسنحاول مناقشته.

ليس هناك شك في اعتماد مذهب مالك في الأندلس على الفروع دون الأصول، حتى أصبح التخريج والتفريع والترجيح قصارى ما يبلغه الفقيه، وكانت آراء الفقهاء السابقين أدلة للشرع(3).

⁽¹⁾ المصدر السابق، ص 250 .

 ⁽²⁾ محمود إسماعيل، سوسيولوجيا الفكر الإسلامي، الدار البيضاء 1980،
 جـ1، ص 167.

⁽³⁾ حمادي العبيدي، ابن رشد وعلوم الشريعة الإسلامية، ص 159.

لذلك كان ظهور ابن حزم⁽¹⁾ رد فعلى طبيعي لسيادة علم الفروع حتى أنه عاب على المالكية ترك مالك الحقيقي، والتشبث بكتب المسائل، والوقوف عند المدونة أو المستخرجة دون تجاوزهما⁽²⁾. ولعل استمرار هذه الظاهرة التي سادت عصر التقليد نتبينها جليًا في كتاب البيان والتحصيل لابن رشد، فيما عرض للخلع من خلال مسائل وأسمعه للفقهاء القدامي⁽³⁾، معقبًا برأيه بعد كل

ويبدو أن ابن رشد في كتابه "الفتاوى"، الذي شمل أحكاماً لنوازل عصره كان مختلفاً إلى حد ما، وهذا يتضح من إحدى المسائل التي عرضت عليه في شأن الفتوى والمفتى (4) فيذكر أنه لابد من معرفة الصحيح والسقيم في أقوال مالك وأصحابه، ومن يصح له الفتوى هو من يقوم بالاجتهاد والقياس على الأصول بالمعنى الجامع بينها وبين النازلة. فربما كانت هذه الاستثناءات السالفة في الخروج عما قاله مالك، معبرة عن اجتهاد الفقهاء، خصوصًا أن هذه الفترة الممتدة من القرن 4 - 7 هـ/ 10 - 13 اتسمت بالاجتهاد داخل المذهب (5).

------ الفصل الأول -

هو أبو محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم ت 456هـ / 1064م .

 ⁽²⁾ سالم يفوت، ابن حزم والفكر الفلسفي بالمغرب والأندلس، الدار البيسفاء،
 1986، ص 109 .

⁽³⁾ أمثال ابن القاسم وأسد بن الفرات وعبد الله بن وهب وأصبغ وغيرهم.

⁽⁴⁾ انظر، جـ3، ص 1502، رقم 549.

⁽⁵⁾ محمد حجى، نظرات في النوازل الفقهية، ص 29 .

ومما يبين الميل إلى الاجتهاد، ما حدث من اختلاف بين الفقهاء في بعض المسائل التي ليس لها سند عند مالك، مثلما حدث في الحكم بين ابن عتاب وابن القطان في أجرة المحضون لأمه (1). والاختلاف بين فقيهي قرطبة ابن رشد وابن الحاج في مسألة إنهاء دعوى الخلع، فأفتي ابن رشد، بأن يرجع إلي جميع ما يتعلق بالذمة، ما سمي وما لم يسم، بينما أفتى ابن الحاج، بأن العقد قاصر على أحكام الخلع خاصة (2). ثم ثار ابن رشد (الحفيد) بعد ذلك على ظاهرة التقليد. فسعى من طرف خفى إلى بعد ذلك على ظاهرة المجتهد» (3).

وما يهمنا أن أراء هؤلاء الفقهاء التي تجاوزت مذهب مالك، ارتبطت بطبيعة المجتمع الأندلسي، وما طرأ عليه من تغيرات اقتصادية، جعلت الفقهاء يميلون إلى المذاهب الأخرى التي تعول على الرأى⁽⁴⁾. لكن بعد عصر الموحدين، احتجب علم الفروع، وجاء عبصر غرناطة، فنشطت الدراسات الفقهية من جديد، ووصل الفقه إلى درجة دقيقة من التقعيد⁽⁵⁾.

ولا يفوتنا بعــد عرض نوازل الخلع من التعرف على وضــعية

(1) الوزاني، النوازل الكبرى، جـ4، ص 361 .

⁽²⁾ نفس المصدر، ص 328.

⁽³⁾ حمادي العبيدي، ابن رشد، ص 162.

⁽⁴⁾ محمود إسماعيل، سوسيولوجيا، جـ1، ص 167.

⁽⁵⁾ محمد بنشريفة، نوازل غرناطية لابن عاصم الابن، ص 217 .

المرأة الاجتماعية. وليس هناك شك في أن قيمة العوض تدل عليها. ويتبين لنا هذا من خلال الحالات المقدمة، أن المختلعات في الغالب كن من الطبقة العليا في المجتمع سواء بما افتدين به من صداق، أو أضفن إليه أشياء أخرى تدل على ثرائهن، وهذا لا يمنع من وجود نساء من الطبقة الوسطى، كما وجدت أيضًا نساء من الطبقة الدنيا، لكن بحالات قليلة، فربما ثراء المرأة ووضعيتها الطبقة الدنيا، لكن بحالات قليلة، فربما ثراء المرأة ووضعيتها الاجتماعية شجعاها أحيانًا على الحصول على حقها الشرعى.

أما المطالبة بهذا الحق، ومدى قدرة المرأة في الحصول عليه، تمثل في قيامها بطلب الخلع أو وجود الوكيل أو الأجنبي. فمن الملاحظ في غالبية النوازل المرفوعة للفتوى أنها تبدأ بكلمة «سئل» فلا نتيين منها مقدم النازلة، ومع ذلك لا تخلوا الوثائق من دلالة على وجود المرأة تتضح في بعض العبارات، ومنها: «وأمضي ذلك كله من فعلها والدها(1). وأحيانًا تبدأ الوثيقة بكلمة «اختلعت»، ثم تأتي عبارة: «بمحضر والدها وأمها» أوأن يقوم أبوها بهذا الأمر، وهذا يتضح في خلع المحجور عليها أيضا(2)، أو أن توكل من يخالعها بشيء معلوم(3).

لكن وصل الأمر إلى دفاع المرأة عن حقها في الخلاص من

ابن رشد، جـ2، ص 953، رقم 271.

⁽²⁾ نفس المصدر، جـ1، ص 185، رقم 19؛ الونشريسي، المعيار، جـ4،ص 139 .

⁽³⁾ الونشريسي، نفس المصدر، جـ3، ص 93 .

الزوج في فترتين مختلفتين، الأولى في عصر الأمارة، 138 - 316هـ/ 756 - 929م عندما تشبشت امرأة برأيها، ورفضت العودة مع زوجها، وهددت القاضي وأعلنت رغبتها في الحلاص⁽¹⁾، والثانية في عصر الموحدين، عندما رفعت امرأة شكواها إلى الخليسفة يوسف بن عبسد المؤمن 558 - شكواها إلى الخليسفة يوسف بن عبسد المؤمن 558 مناكر، والفارق بين الحالتين يتضح في الفترة الزمنية، مناكر، والفارق بين الحالتين يتضح في الفترة الزمنية، كما اختلفت الوضعية الاجتماعية، إذ أن المرأة الأولى كانت عديمة، بينما المرأة الثانية يبدو من عوض الحلع أنها كانت ثرية، وإذا كانت المرأة الأولى تحركها كراهيتها الشديدة لهذا الرجل، فالثانية ربما كانت مدفوعة إلى ذلك بالظلم الواقع عليها من قبل زوجها.

بيد أن هناك سبب آخر لابد من التعويل عليه، ألا وهو وجود الحالة الأخيرة في الفترة التي عاش فيها ابن رشد (الحفيد). وهذا يقودنا في عجالة إلى إبراز وضعية المرأة في عصره، لنقف على إسهاماته في هذا المجال. ومن المعلوم أنه برغم ما حصلت عليه المرأة من حقوق في الإسلام، فإن دورها ظل متواريًا ومهمشًا، وإن كانت هناك إشارات في الفترة الاندلسية تبين حصول المرأة على وضعية متميزة. أشار إليها

(1) الخشني، قضاة قرطبة، ص 139 .

⁽²⁾ رسائل موحدية، ص 526 .

بعض الدارسين⁽¹⁾، في ما حصلت عليه خواص النساء خلال عصر المرابطين، في حين عندما يتحدثون عن عوام النساء من وجهة نظر الفقهاء. نجد اختلافًا كبيرًا. فبقدر ما حصلت عليه المرأة في القصر المرابطي من سطوة، كانت المرأة من العامة ضعيفة غير قادرة على تحمل المسئولية. فيصف ابن عبدون النساء بالجهل والغباوة⁽²⁾. أما في عصر الموحدين، فبرغم أنه كان لا يسمح باختلاط الرجال بالنساء في الأسواق والأعياد⁽³⁾، فإن المرأة نالت قسطًا من التعليم خصوصًا أن عبد المؤمن بن علي المرأة نالت قسطًا من التعليم خصوصًا أن عبد المؤمن بن علي إجباريًا لكل مكلف من الرجال والنساء⁽⁴⁾.

وليس معنى هذا أن وضع المرأة كان متميزًا في المجتمع الموحدي، فيشير ابن رشد (ك) إلى مظاهر التردي التي وصلت

 ⁽¹⁾ عصمت دندش، أضواء جديدة على المرابيطين، صفحات 163 - 165؛ إبراهيم
 القادري بوتشيش، المغرب والأندلس في عصر المرابطين، صفحات 43 - 55.

⁽²⁾ رسالة ابن عبدون، ص 46 .

 ⁽³⁾ البيسذق، أخبار المهدي بن تومسرت وابتداء دولة الموحدين، نشسرة، بروفنسال،
 باريس1928، ص51 .

⁽⁴⁾ بروفتسال، مجموع رسائل موحدية، الرباط 1941، صفحات 131 - 137. وكائن الدافع من وراء ذلك، أن يلم الناس بعقيدة ابن تومرت ومبادئه. انظر، عبد الله على عـلام، المدولة الموحدية بالمغرب في عهـد عبد المؤمن بن على، القاهرة، 1971، ص 244.

⁽⁵⁾ منى أحمد أأبو زيد، المدينة الفاضلة عند ابن رشد، الإسكندرية 2000،ص 13.

إليها المرأة في عصره بسبب النظرة الرجعية للمرأة في رأيه، والتي حصرت مؤهلاتها في الإنجاب وتربية الصغار فقط. وانطلاقًا من تحليله لهذه الوضعية، دافع ابن رشد عن المرأة وكفل لها المساواة مع الرجل في أصور كثيرة، مما جعله نصير المرأة، وأحد دعاة الدفاع عن حقوقها وحريتها. وإذا كنا نفتقر إلى فتاوى بين أيدينا خاصة به في موضوع الخلع، لكن رأيه يتضح بما يتناسب وما أوردناه عن المساواة في عدة أمور (1)، كما تأكدت في عبارة خاصة بالخلع: «فإنه لما جعل الطلاق بيد الرجل، إذا ما فرك المرجل، إذا ما فرك المراق، جعل الخلع بيد المرأة، إذا فركت الرجل (2)».

معنى ذلك أن أراء ابن رشد، ربما كان لها أصداء في هذا المجتمع، وتأثرت بها هذه المرأة أو غيرها من قريب أو بعيد. لكن تعوزنا الحالات المماثلة التي نستطيع من خلالها أن نوضح مدى فاعلية آرائه.

وارتباطًا بما أسلفناه عن قدرة المرأة في الحصول على

⁽¹⁾ ساوى بين المرأة والرجل في العقوبة على قتل المرأة، فتكون نفس عقوبة قتل الرجل، وكذلك في حصولها على حتى من الغنائم في الحرب تعادل حصة الرجل، وجواز الإسامة في الصلاة، وحقها في أن تعقد زواجها بنفسها، انظر، بداية المجتهد جـ2، ص 434، جـ1، ص 551، ص 176.

كما ذكر أنها يمكن أن تصل إلى مرتبة الفلاسفة والحكام وقيادة الجيش. انظر، أحمد عبد الحليم عطية، دراسات أخلاقية، القاهرة 2001، ص 289.

⁽²⁾ نفس المصدر، جـ2، ص 11 .

حريتها، فهناك سؤال آخر يطرح نفسه، وهو هل أحكام الفقهاء والقضاة كانت منصفة للمرأة أم لا؟ معلوم أن الفقهاء يحكمون تبعًا للمذهب المالكي، وأن حدثت بعض الاستثناءات المرتبطة بتطور المالكية، وتأثرها بطبيعة التحول في المجتمع. وكذلك ما قيل عن نظرة الفقهاء المتدنية للمرأة في العصر المرابطي والموحدي. ومع ذلك وجدنا بعض الفقهاء تمسكوا بالنص المنقول عن مالك الذي ينصف المرأة، بينما تركوه في مواضع أخرى، وتمثل ذلك فيما أفتى به ابن عتاب الذي عاش في عصر ملوك الطوائف فيما طرح عليه من نوازل، وقع فيها الاختلاف بين المرأة والرجل بعد الحلع، فيقول: «القول قول المرأة» أو يفتى بأن المرأة المختلعة على نفقة الولد، إذا عمل أو تكسب سواء الابن أو الابنة يكون الأجر للأم لتستعين بها في النفقة(1)، في حين أن أحد معاصريه أفتى بأن يؤول الأجر إلى الأب(2).

كما أفتى ابن رشد في مسألة، اختلف فيها أيضاً بعد الخلع فقال: "إن أدعى الزوج أنها صالحته على الجميع، فالقول قولها مع يمنيها أنها صالحته على العقار دون شرب الماء "(3)، وهذا يتوافق مع قول مالك(4): وهو "لا يكون للزوج، إلا ما أقرت به

الوزاني، النوازل الكبرى، جـ4، صفحات 361 - 362.

⁽²⁾ نفس المصدر.

⁽³⁾ فتاوي ابن رشد، جـ2، ص 1188، رقم 381.

⁽⁴⁾ سحنون، المدونة، جـ2، ص 251 .

المرأة ، ويبدو أن الفقهاء حرصوا على عدم اهتضام حقوقها ، إذاما حيف بها في بعض النوازل. ويتجلى ذلك في مسائل مشابهة مثل نوازل الحضانة (1). كما كان بعض القضاة يرأفون بالمرأة ، ويرون أن النساء ضعاف ، وأن الإغلب من الرجال قويًا . ولابد أن هذا الرأي كان ينسحب على الأحكام الخاصة بالنساء (2). كذلك وجدنا بعض الفقهاء المتأخرين أمثال ابن لب أشهر المفتين في العصر الغرناطي ، وابن سراج يكتفيان بشهادة السماع لإثبات الضرر في حالة إضرار الرجل بزوجته حتى تفتدي (3).

كذلك هل القيود الاجتماعية منعت المرأة من المطالبة بهذا الحق؟ أشرنا فيما سبق إلى أن سنوات الزواج ووجود الأولاد، لم يمنعا المرأة من طلب الخلع أحيانًا، لكن أقصد نظرة المجتمع للمرأة المختلعة. حقيقة لم نقف من خلال النصوص على ذلك مباشرة. بينما نتبين لنا من تردد المرأة أحيانًا في طلبه، فتذكر المصادر(4): ووأقامت معه سنين، ولم ترفع أمرها إلى الحاكم، وأرادت الآن ذلك، وطلبته... من غير أن ترفع أمرها إلى القاضي، وعلى ما يبدو أن شيوع هذا الحق ومعرفته في المجتمع أبعد المرأة إلى حد ما عن الشعور بالحرج في طلب الخلع.

_____ الخلع في الأندلس «دراسة وتطبيق» = ____

⁽¹⁾ محمد بنشريفة، مقدمة كتاب مذاهب الحكام للقاضي عياض، ص 16.

⁽²⁾ ابن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة، القاهرة 1901، جـ2، ص 52.

⁽³⁾ الونشريسي، المعيار، جـ4، ص 141.

⁽⁴⁾ الونشريسي، نفس المصدر، جـ3، 93 .

ولذا يبدو أن هذه المعرفة ساعدتها في الحصول على حريتها من الرجل بشكل عام، بل وساعدت الرجل على تقبل هذا الحق أيضًا مما قدمناه، لكنها مع ذلك تظل حالات فردية تؤكد سعيًا من قبل المرأة للحصول على ما أرادت.

وفي ضوء ما عرضناه نستطيع أن نقف على أكثر الفترات التي وقعت فيها حالات الخلع، فنجد أنه من المتعذر وجود حالات بعد الفتح الإسلامي للأندلس. لكن بعد فترة طويلة نسبيًا، لأن التعريب استغرق وقتًا، ولم يستطع أهل البلاد أن يقفوا على حقوقهم في الإسلام. كما أن العرب الذين دخلوها مع الفتح، إذا وقعت بينهم حالات للخلع، فليس من السهل الحصول عليها، لأن الفقه كان يخطو خطواته الأولى خلال هذه الفترة الباكرة، كما لم توجد المصنفات المعنية بمثل هذه المسائل وغيرها بعد.

لذلك كانت أولى الحالات التي صادفتنا فيما اطلعنا عليه، ترجع إلى عصر الإمارة. خلال عصر الأمير عبد الرحمن بن الحكم 206 - 238هـ/ 822 - 853م. اعتصمادًا على كستب القضاة. ثم في عصر الخلافة 316 - 4422هـ/ 929 - 1031م، من خلال ماحوته كستب النوازل المتأخرة لفقهاء تلك الفسرة كما بينا. لكن أكثر الفترات التي وقعت فيها حالات الخلع ترجع إلى عصر المرابطين. وهذا يرجع في المقام الأول إلى ما شهدته هذه الفترة من وجود عدة كتب للنوازل في زمن متقارب وعصر

ــــــ الفصل الأول

واحد، مثل: نوازل ابن سهل وابن رشد وابن الحاج والقاضي عياض. مما يدل على حركة الفقه ورواجه (١)، فضلاً عن عصر غرناطة الذي حوى كثيرا من النوازل إلى جانب الوثائق وبرغم خلو النوازل نفسها بشكل عام أحيانًا من التاريخ، فإن مجرد ذكر الفقهاء أو القضاة، يحدد الفترة الزمنية.

وفيما يخص المدن الأندلسية التي ذكرت في حالات الخلع، فهذا الأمر ليس سهلاً أيضاً، لأن غالبية النوازل التي وردت لم يذكر فيها اسم المدينة، وأحيانا يذكر فيها من بعض مدن الأندلس⁽²⁾. ومعلوم أن كثيراً من القضاة المرتبطين بهذه النوازل كانوا ينتمون إلى العاصمة. أو عملوا بالقضاة في قرطبة. وكان من المنتظر أن تأتي لهم المسائل من قرطبة ومن أنحاء المدن الأندلسية. وهناك إشارات قليلة لبعض المدن، مثل: لشبونة ومرسية(3)، وغراطة(6).

كذلك أمكنا الوقوف على بعض المصطلحات المستخدمة في وثائق الخلع أو المبارأة، ومنها كلمة «السياقة» التي وردت كشيرًا

⁽¹⁾ محمد بنشريفة، مقدمة كتاب مذاهب الحكام، ص 13.

⁽²⁾ فتاوي ابن رشد، جـ3، ص 1551، رقم 565 .

⁽³⁾ نفس المصدر، جـ2، ص 952، رقم 271، ص 1188، رقم 381 .

⁽⁴⁾ الونشريسي، المعيار، جـ4، ص 7 .

⁽⁵⁾ الخشني، قضاة قرطبة، صفحات 138-139.

⁽⁶⁾ وثائق عربية غرناطية، ص 60 .

في النصوص، وهي من المصطلحات الأندلسية الخاصة ظاهرة أو عرفًا ملزمًا فيها وتعني السياقة ما يقدمه الزوج لزوجته هدية في عقـد الزواج تكون غالبًا من العقار، وفي مـقابلهـا يقوم الأب بتجهيز ابنته بما يساوي قيمة السياقة أو يفوقها(1).



⁽¹⁾ محمد الحبيب التجكاني، مقدمة مسائل أبي الوليد بن رشد، جـ1، صفحات 12-12.

الفصل الثاني

2

الخلع في بلاد المغرب

«بينالفقه والتاريخ»

مقدمة

اهتمت الدراسات التاريخية منذ العقود الشلائة الأخيرة ببحث الجانب الاجتماعي لبعض الفترات إما إجمالا تضمنتها دراسات عامة، أو أفردت له بحوثاخاصة، لما لهذا الجانب من أهمية تساعد على فهم طبيعة الفترة، ولقدرته على تفسير الكثير من غوامض الأحداث. ثم تعمقت هذه الدراسات لتشمل جانبا مهما آخر أكثر خصوصية، كان مهمشا لفترة طويلة، ألا وهو دراسة أحوال المرأة خلال الفترة الإسلامية، عرضت فيه لما أسهمت به المرأة في الأحداث التاريخية، أو وقفت على وضعيتها في هذه المجتمعات، فظهرت عدة دراسات تعرض لهذا الدور. ولم يكتف فيها بما أسلفناه، لكنها تناولت أيضا الزواج، بداية من الخطبة مرورا بعقد

— الفصل الثاني

الزواج ثم الحياة الزوجية من خلال المادة العلمية المتاحة في بطون المصادر، والتي اقتصرت على إعطاء صورة عامة للمرأة.

إضافة إلى ذلك فهناك بعض الدراسات الحديثة الخاصة ببلاد المغرب التي توفرت على دراسة الجوانب السابقة في معرض الحديث عن الأحوال الاجتماعية من خلال مادة علمية موثوق بها، وهي كتب النوازل، مما أعطى هذه الدراسات قيمة كبيرة لاعتمادها على وقائع فعلية عاشتها المرأة (1).

ومع ذلك فلا يزال الحديث عن المرأة يحتاح إلى دراسات

 ⁽¹⁾ الهادي روجي إدريس، الدولة الصنهاجية – تاريخ إفريقية في عهد بني زيري
 من القرن 10 - 12م نقله إلى العربية حمادي الساحلي، بيروت 1993؛
 محمد حسن، المدينة والبادية في العصر الحفصي، تونس 1999.

⁻⁻⁻⁻ الخلع في بلاد المغرب «بين الفقه والتاريخ» = ----

دقيقة لبعض الجوانب المرتبطة بها، أو بالاحرى بمشاكلها وحقوقها. تلك التي ارتبطت بطبيعة المجتمع الذي تعيش فيه والمشاكل المتعلقة به، خصوصًا الزواج والأسرة للوقوف على حالات أكثر خصوصية من خلال المادة العلمية الموجودة في كتب النوازل.

ويأتى في مقدمة كتب النوازل، كتاب «مسائل نفوسة» للإمام عبد الوهاب بن عبد الرحمن بن رستم المتوفى عام 250هـ/864م(1)، وهو يمثل أقدم كتب النوازل، ويبين أن المشاكل اليومية كانت تعالج من خلال الإمام الأباضي، فضلا عن ارتباطها بمنطقة معينة، هي نفوسة بالمغرب الأدني، والكتاب لم يقتصر على مسائل الإمام عبد الوهاب فحسب، بل أضيفت إليها أسئلة أجاب عنها ابنه الإمام المتوفى عام 258هـ/ 871م. ومن الملاحظ في بعضها أن الإجابة تأتي بمسائل أو جزئيات لم تعرض في السؤال ما يبين أن السؤال جاء مختصرا في النوازل(2).

أما عن نوازل المالكية فهناك كتاب «مذاهب الحكام في نوازل الأحكام»، للقاضي عياض وولده محمد⁽³⁾ الذي يقوم بالتعليق

------ القصل الثاني ·

⁽¹⁾ تحقيق وترتيب محمد طلاي، غرداية 1989، ويشير في عنوان الكتاب إلى سنة وفـــاته، وفـــي المـقـدمـــة يؤكـــد أنه توفى عـــام 208هـ/823م وهذا هو الأرجـح،ص 10.

⁽²⁾ نفس المصدر، صفحات 113، رقم 34، 128 رقم 66.

⁽³⁾ تحقيق محمد بتشريفه، بيروت 1990 .

علي النوازل التي حكم فيها أبوه معتمدا على أقوال الفقهاء السابقين، إما للتوضيح أو للتفسير، وعلى ذلك نجده في إحدى المسائل يقول: «الالتباس في الجواب ظاهر»(1) وبرغم قلة نوازل الخلع في هذا الكتاب؛ فإننا نجد مسائل أخرى شملتها ارتبطت بموضوعات الحضانة أو غيرها كما يجيب القاضي عياض بأكثر من إجابة عن النازلة.

وكان لابد من الاعتماد على كل من الونشريسي والوزاني فيما يحوياه كتابيهما من مادة علمية خاصة بموضوعنا، فضلا عن تنوعها وشمولها لمعظم فقهاء المغرب، سواء من وقفنا على مؤلفاتهم، أو الذين لم نستطع ومن هنا تبدو الأهمية لكليهما.

فكتاب الونشريسي المسمى «المعيار المعرب والجامع عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب»(2)، إضافة إلى ما أشرنا إليه فهو يشمل مناطق مختلفة من بلاد المغرب، وإن كان لم يصرح غالبا بذكرها، كما أنه يعقب برأيه أحيانا على بعض المسائل التي لا تتفق معه. لكن يؤخذ عليه التكرار لبعض المسائل في أحايين قليلة جداً، أو إيراد بعض الإجابات دون عرض السؤال، أو تأتي مدغمة لا يتضح منها السؤال وكل هذا لا يقلل من قيمته، فيحفل

⁽¹⁾ نفس المصدر، ص 135 .

 ⁽²⁾ أحمـد بن يحيي الونشـريسي، المتوفى بفـاس عام 914هـ/1508م، خرجه
 جماعة من الفقها، إشراف محمد حجي، بيروت 1990 .

كتابة بنوازل البرزلي (1) التي اختصرها واعتمدها كمصدر لكتابه. كما أن نوازل الخلع رغم كثرتها فهي مبعثرة في أجزاء الكتاب برغم اشتمال أحد أجزائه عليها، وهو الجزء الرابع. وربما يرجع ذلك إلى أن هناك بعض الموضوعات الأخرى المرتبطة بموضوع الخلع.

وهناك كتاب نوازل العلمي⁽²⁾، والتي تعتبر أيضا متاخرة، حيث توفى صاحبها في القرن الحادي عشر الهجري/السابع عشر المبلادي. وبرغم أن نوازل الخلع الموجودة بالكتاب قليلة فيما تخص الفترة التي نحن بصددها، لكنه يأتي بنوازل جديدة بعضها لفقهاء عاشوا خلال القرن التاسع والعاشر الهجريين/الخامس عشر والسادس عشر الميلادين.

أما كتاب الوزاني⁽³⁾ النوازل الجديدة الكبرى فيما لأهل فاس وغيرهم من البدو والقرى المسماه - «المعيار الجديد الجامع المعرب

——— الفصل الثاني

 ⁽¹⁾ هو أبو القياسيم أحسم البرزلي القييرواني، شم التونسي، ت 841 أو 843هـ/ 1437 - 1439م انظر، محمد بن مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات - المالكية، بيروت 1349هـ، ص 245.

⁽²⁾ هو أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن الإمام الشهير أحمد بن عبد الوهاب ابن علال بن المولي عبد السلام. كان إماما مفتيا، ولد في أواخر المائة العاشرة الهجرية، انظر، مقدمة كتابه النوازل، تحقيق المجلس العلمي بفاس 1983، ص 13.

⁽³⁾ هو أبو عيسى سيدي المهـدي، المدرس المفتي بفاس المتوفى 1342هـ/1923م،المغرب 1997 .

عن فتاوى المتأخرين من علماء المغرب، فأهم ما يميزه، ليس فقط احتوائه على فتاوى المتأخرين، لكن أيضا هناك بعض النوازل المبكرة جاءت سواء بالإيجاز أو بالتفصيل، أو يكرر ما جاء عند سابقيه، خصوصا أنه يعتمد على الونشويسي في المعار. كما ينفرد بما هو موضح في عنوان الكتاب بأنه يجمع بين نوازل الحواضر والبوادي.

ولا يقتصر الوازني على عرض النازلة وإجابتها، لكنه أحيانا يدخلنا في جزيئات فقهية من خلال عرض لآراء السابقين والمعاصرين للمسألة. ومع صعوبة فهم هذه الآراء الققهية، إلا أنها تقف بنا على بعض الدقائق، كما يعرض للاختـلاف في بعض النوازل بين المشهور من مذهب مالك، وما تم بالفعل في كتب الموثقين، إضافة إلى أنه يأتى بأقوال المعاصرين للنازلة في بلاد المغرب والأندلس ومنصر، ويقوم بشرح المسألة والربط بين أجزاء العالم الإسلامي معقب برأيه، حيث يقول: "وفيه نظر" أو يعلق بقوله: «ولم يصح عندي شيء من ذلك فأردت أن أبين ما وقفت عليه من المسألة، ليكون تبصره»، وهو في ذلك يتبع أسلوبا علميا من حيث عرض رأيه ثم إثبات صحته على ما بني، وهذا يساعد إلى حد كبير في فهم بعض الغوامض الخاصة بالموضوع المطروح في بداية عرضه. ومن اللافت للنظر أن كتابه مرتب على أبواب الفقه بحيث يحتل الخلع ونوازله جيزءا كبيرا، مما يسمهل على الباحث عناء البحث في تتبع النوازل في عدة أجزاء. إذ تقتصر نوازل الخلع أو لواحقه على الجزء الرابع فقط.

وللوزاني كتاب آخر هو «تحفة أكياس الناس بشرح عمليات فاس» (1) وهذا الكتاب الذي جمع فيه عمل أهل فاس على منظومة عبد الرحمن الفاسي الذي توفي 1096هـ/ 1684م، بني فيه الوزاني على قاعدة أشار إليها في بداية هذا الكتاب وهي: «رأيت بعض الأعراف قد تبدلت، والأحكام تدور معها إذا تحولت» (2).

وفيما يخص دراسة الخلع في بلاد المغرب، فهذه الدراسة تعد الثالثة من جانبنا، حيث بُدأت بالخلع في الأندلس وثُنيت بالخلع في مصر الفاطمية. حاولنا من خلال ما توفر لنا من مادة علمية أن نصيغ الدراستين، لذلك جاءت الأولى في ضوء دراسة أحكام الخلع وتطبيقها على ما حدث في الأندلس من نوازل، وكان عنوانها: «الخلع في الأندلس دراسة وتطبيق»(3). كما حتمت المادة العلمية في الثانية التي حملت عنوان «الخلع في مصر الفاطمية - دراسة وثائقية (4) أن تأتى الدراسة بهذه الكيفية.

أما دراسة الخلع في بلاد المغرب فتختلف عن الدراستين السابقتين في عدة أوجه، منها: الناحية المذهبية، ففي الأندلس صاحبة المذهب الواحد في الغالب - وهو المذهب المالكي - بحيث

____ الفصل الثاني

⁽¹⁾ تقديم وإعداد هاشم العلوي القاسمي، المغرب 2001 .

⁽²⁾ انظر مقدمة الكتاب، صفحات 8 - 9 .

⁽³⁾ انظر، المجلة التاريخية المصرية، العدد 43، 2005.

 ⁽⁴⁾ انظر، حولية التاريخ الإسلامي والوسيط، كلية الأداب - جامعة عين شمس،
 المجلد الرابع، 2004 - 2005.

أصبح التركيز علي فقه المالكية أمرا مهما لمحاولة استنطاق النصوص المتعلقة بهذا المذهب، فكانت الدراسة ذات اتجاه احادي ارتبط بهذا المذهب وعول عليه في كل قضاياه. وفي مصر الفاطمية هدفت الدراسة إلى الوقوف على مدى ارتباط الوثائق المتاحة بالمذهب السائد في مصر وقتئذ، أو الخروج عليه إلى المذهب السني، برغم أنها إسماعيلية المذهب، فوجدنا وجودا للسنة حال التطبيق.

لكن عند دراسة هذا الموضوع في بلاد المغرب، فضلا عن أنها تتناول فترة طويلة مثل الأندلس، لكنها لاتعتمد على تعاقب الدول، خصوصا بعد انتهاء عصر الولاة وقيام الدول المستقلة، وما ارتبط بهذه التجزئة السياسية من اختلاف المذاهب من مالكية وخارجية وزيدية وإسماعيلية. برغم سيادة المذهب المالكي في فترات كثيرة، لذلك لابد من فهم الأساس العام لموضوع الخلع في هذه المذاهب بقدر الإمكان بما يرتبط بالنوازل المتاحة فيها.

وليس المقصود من ذلك أن نعقد مقارنة فيما بينهم من حيث أوجه الاتفاق والاختلاف، كما أنه لا يمكن أيضا أن نعرض للجانب الفقهي لهذه المذاهب في الخلع، بسبب أننا قمنا بالفعل بهذين الأمرين في البحثين السابقين؛ ولأنه يصعب الوصول إلي فقه بعض الفرق والمذاهب. والناحية الأخرى ترتبط بطبيعة التقسيم الجغرافي لبلاد المغرب بين حواضر وبوادي، واختلاف عوائد كل منهما المؤثرة في الخلع ومن قبله الزواج، ومدى ارتباط البادية

بالمدينة. كل ذلك يعطي لدراسة الموضوع في بلاد المغرب أهمية وشكل يختلفان في الجزيئات، لما يتسم به الموضوع من خصوصيات. فضلاً عما ترتب على ذلك من اختلاف المادة العلمية المتاحة المرتبطة بطبيعة المجتمع المغربي، وأن تشابهت في ظاهرها على وجه العموم، فهي تختلف في جزيئاتها على وجه الخصوص.

لذا يظل التساؤل عن كيفية تناول هذا الموضوع، فإذا عرضنا للنوازل الواردة كنوعيات مختلفة مرتبطة بالخلع، فسنواجه بعديد من المشاكل منها:

أولاً: التكرار الذي سيؤدي إلى ضياع المادة العلمية، خصوصا أننا لا نعتمد التطبيق على ما ورد في الفقه.

ثانيًا: أن المسائل المقدمة هي فتاوي الفقهاء التي ترتبط بكل حالة، وبرغم التشابه في أصل الموضوع، فهي تختلف في مضمونه لارتباطها بحياة الناس المتغيرة والظروف الخاصة لكل نازلة تبعا للوضعية الاقتصادية، بحيث لا تكاد نازلة تطابق الأخرى، فتتغير الفتاوى وتؤول النصوص حسب ظروف النازلة بما يراه المفتى.

ثالثًا: السرد الذي سيظهر من خلال العرض، بحيث لا يمكن أن نقدم معه جديدا، ويستحيل معه الاستفادة من المادة العلمية الثرية بالمعلومات.

ــــــــــــ القصل الثانى -------

وعلى ذلك، لابد من طرح عدة تساؤلات تساعد على إبراز حقائق معينة من خلالها، منها: بماذا تفيد هذه النوعية من المراسات؟، وهل المقصود منها التأكيد على وضع المرأة في الإسلام ارتباطا بأحد حقوقها؟، وهل تميزت المرأة المغربية بخصوصية اختلفت عن نظيرتها في الاندلس ومصر؟. ومن خلال الإجابة عن هذه التساؤلات وغيرها، نستطيع أن نتعرف على وضع المرأة في المجتمع المغربي في العصور الوسطى الإسلامية، ومحاولة فهم الواقع التاريخي لها من خلال إحدى قضاياها، وأن نخرج بما كان سائدا في هذا المجتمع عما يخص المرأة بوجه خاص، ويجعلنا أيضا أقرب إلى فهم هذا المجتمع، لاسيما أن النوازل تقدم أحداثا حقيقية لا تخضع للهوى؛ لأنها ترصد وبدقة مجتمع كامل لا يستمل فقط على المرأة، بل يرسم صورة لطبيعة وشكل الحياة من خلال مشاكلها.

لكن لا يتسنى الإجابة عن هذه التساؤلات إلا في إطار تبيان الخصوصية المغربية مع الحفاظ أيضا على تأكيد التواصل بين العدوتين، وكذا السيولة الفكرية في عالم إسلامي واحد، حتى تتضح الرؤية المنوط بها البحث وتفسيرها، الذي لا يتأتى الإباعتماد الدقائق والتفاصيل المرتبطة بالخلع في ضوء ما أوردناه مستفيدين من كثرة النوازل في إتباع المنهج الإحصائي الذي يفيد في حصرها من حيث النوعية وما تحويه من جزئيات، وكذا الفترة الزمنية والمقارنة بينها من حيث النسب المثوية المختلفة، وكذلك

الإفادة من الدلالات المرتبطة بالنوازل ودراستها سواء كانت دلالات لفظية أو صيغ واردة أو دلالات موضوعية. وكل ما سبق من الممكن أن يفيد في فهم المجتمع وقتئذ وكيفية تعامله مع موضوع الخلع.

أسباب الخلع:

الأسياب الدافعة:

تعددت الأسباب الواردة في النوازل والمؤدية لحدوث الخلع، ومع اختلافها وعدم ذكرها أحيانا، فلابد من التعويل في البداية على أمور مساعدة جاءت في النوازل توضح وتبين ما تخفيه من أسباب حقيقية كانت دافعة لحدوث الخلع. وكانت من وراء هذه الأسباب، أو من مظاهره والدالة عليه. ولعل من المفيد أن نعرض لها قبل الشروع في تتبع الأسباب الظاهرية باعتبار أن ما سنذكره ربما يكون من الأسباب الفاعلة والمعبرة عن طبيعة الفترة، مستعينين في ذلك ببعض الدراسات النفسية، خصوصاً أن الحالات التي بين أيدينا برغم أنها لا تفصح عن الكثير، فإنها تتماثل إلى حد ما مع العينات التي يعتبد عليها دارسو علم النفس (1). ومن هذه العينات التي يعتبد عليها دارسو علم النفس (1).

_____ الفصل الثانى _____

⁽¹⁾ ومنها دراسة بعنوان: بعض المتغيرات النفسية والاجتماعية المرتبطة بالاختلالات الزواجية، إعداد صفاء إسماعيل مرسي السيد، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب - جامعة القاهرة 2004، أوضحت فيها الباحثة أن مجررات إجرائها هو الزيادة المطردة في معدلات الطلاق، انظر، ص 13.

الأسباب ما تعلق بها من ظواهر الزواج المبكر في المجتمع الإسلامي عامة، وعلى ذلك فلابد من استقصاء عمر المختلعة وحالتها، والسنوات التي عاشتها مع زوجها قبل الاختلاع، وصيغة السؤال الذي قدمت به النازلة، ومن الذي تقدم بها ولماذا؟؛ لأن كل ذلك سوف يعرض لبعض النقاط المهمة التي تؤكد الأسباب المعروضة في النازلة، وكذلك العبارات والألفاظ التي حوتها النوازل لقادرة أيضا على تفسير أمور أخرى تتعلق بما أوردناه.

صفر سن الختلعة:

بخصوص عمر المختلعة الذي يعد أحد المؤشرات المؤثرة لحدوث الخلع، فلا نستطيع أن نستخلصها من النوازل، إلامن خلال ما أوردته فيما يخص حالة المختلعة، التي يقصد بها أمرين، سن البلوغ وسن الرشد، وأن كان الأمر الأخير صعب التحقق؛ لأنه لم يحدد خلال هذه الفترة السن الذي بمقتضاه تصبح البنت رشيدة (1)، لكن من الممكن محاولة التغلب على هذه الصعوبة بما أتى في النوازل مما يخص المختلعات اللاتي لا يزلن في ولاية الأب أو غيره.

 ⁽¹⁾ في إحدي النوازل كات أخت المخالع قــد وصلت إلى ثلاثين عاسًا أو أزيد،
 وذكر أنها غير رشيد، لاسيــما أنها لم تتزوج بعد، انظر العلمى، العلم، كتاب
 النوازل، جــد، ص 236.

تشير غالبية النوازل التي لدينا إلى أن المختلعة في الغالب الأعم كانت بالغة(1)، وليس هناك ما يفيد بأنها تزوجت واختلعت دون سن البلوغ، إلا في حالات قليلة(2). أما فيما يخص رشدها، نجد أن أكثر الحالات تشير إلى أنها كانت سفيهه. ومن المفيد أن نرسى بعض القواعد في البداية لنعرف بعض المصطلحات التي ملئت بها كتب النوازل، فيما يرتبط بعمر المختلعة أو حالتها. فقد تواترت بعض الألفاظ الخاصة بها والتي عبر عنها بالسفه، أو أنها في حكم السفه، وكذا اليتيمة التي لا أب لها لا وصي أطلق عليه «المهملة»(3). وتجوز أفعالنا بتعنيسها أو مضى عام من دخول زوجها(4). وليس المقتم: بالسفه هو إصابتها بما يمنعها من التمييز، لكن لكرن المغيرة، ولا تستطيع أن تكون مسئولة عن تصرفاتها، خصوصا المالية وغيرها.

معلوم أن صغر سن المختلعة يرتبط وطبيعة الفترة، لذلك نجد تكرارًا لحالات السفه في عبارات منها «أنها لازالت في حجر

____ الفصل الثاني

⁽¹⁾ الونشريسي، المعيار، جـ3، ص 319، جـ4، ص314؛ الوزاني، النوازل الكبرى، صفحات 324، 333.

⁽²⁾ مسائل نفوسة، ص 99، رقم 4.

⁽³⁾ الوزاني، المصدر السابق، صفحات 324، 333، 337، 347، 388.
كما نجد ذكرا للمهملة عند ابن رشد الحفيد في كتبابه بداية المجتهد ونهاية المقتصد بنفس المعنى الموضح بعاليه. بيروت، 1994، جـ2، ص81.

⁽⁴⁾ الوزاني، نفس المصدر، ص 333 .

أبيها»، أي في ولايته، أو محجورة، وتأتى في غالبية النوازل بهذه الصفة، مثل «محجورة أبرأت زوجها» أو إذا ماتت المحجورة المخـالعة»(1) . وكذلك «خلع الأب على ابنته البـاقية تحت نظره، ويأتى في السؤال أحيانا هل يلزم البنت ذلك لكونها محكوم عليها بالسفه؟، أو «أي رضى وهي محجورة؟» (²⁾ ، أو اختلعت بموافقة والدها لكونها في حجرة»⁽³⁾ . وذلك باعتبارها غير مسئولة عن أفعالها التي ترد إلى وليها. وغالبًا تأتى حالات الخلع إما قبل البناء عليها أو بعد الزواج الأول بفترة قصيرة (4). ومع ذلك طالعتنا النوازل بمن اختلعن وقد وصلن إلى سن الرشد، ولعل الخلع تم لبعضهن بعد فترة طويلة من الزواج⁽⁵⁾، أو اللاتي اختل ن بعد الزواج الشاني أو بعد عدة رجال(6). وفي حالات قليلة أشارت النوازل إلى عمر المختلعة، منها: أنها بالغ منذ سنين، أو أن لها تسعة عشر عاما⁽⁷⁾. لكن تظل غالبية الحالات محكومة بصغر سن المختلعة، لاسيما أنه

⁽¹⁾ الونشريسي، المصدر السابق، جـ4، ص 139، الوزاني، المصدر السابق، ص 330.

⁽²⁾ الونشريسي، نفس المصدر، ص317، الوزاني، المصدر السابق، ص332.

⁽³⁾ الوزاني، نفس المصدر، ص 337 .

⁽⁴⁾ الونشريسي، المصدر السابق، ص444؛ الوزاني، نفس المصدر، صفحات 337، 341

⁽⁵⁾ الونشريسي، نفس المصدر، جـ4، ص 107؛ الوزاني، نفس المصدر، ص331.

⁽⁶⁾ الونشريسي، نـفس المصدر، جـ3، صـ184، جـ5، صـ181؛ الوزاني، نفس المصدر.

⁽⁷⁾ الوزاني، نفس المصدر، ص 322 .

يشار في كثير من النوازل إلى أنها تزوجت وهي بكر⁽¹⁾. مما يبين أن الزواج المبكر يمثل أحد الأسباب الاجتماعية التي تسبب الاختلالات الزواجية (2).

سنوات الزواج

أما عن السنوات التي عاشتها المرأة مع زوجها قبل الاختلاع، فتطالعنا النوازل أيضا بحالات حدث فيها الخلع بعد الزواج مباشرة، بحيث لم تعش الزوجة فترة يمكن أن تحسب أو تعتبر⁽³⁾، وأن كانت لها دلالتها، ومنها: "إذ بفور الدخول ساءت عشرتها»⁽⁴⁾. وهناك من عاشت أربعة أشهر، أو سنة أو أقل من عام، أو عامين⁽⁵⁾. كما تخبرنا المصادر بمن عاشت مع زوجها قبل الاختلاع ثماتية أو عشرة أعوام⁽⁶⁾.

ــــــ الفصل الثاني

⁽¹⁾ الونشريسي، المصدر السابق، جـ4، ص 314؛ الوزاني، نفس المصدر، صفحات 325، 331، 372، 350، 351، 385.

⁽²⁾ صفاء إسماعيل، المرجع السابق، ص 28.

⁽³⁾ وتشير الدراسات المعنية بعلم النفس، بأن دراسة حالات الطلاق - بشكل عام تدل على أنه يحدث حسب مدة الحياة الزوجية، فكلما زادت مدة الحياة الزوجية قلت حالات الطلاق، انظر، مصمود حسن، الأسرة ومشكلاتها، بيروت 1981، ص 202.

⁽⁴⁾ الوزاني، نفس المصدر، صفحات 317، 331، 332، 387.

⁽⁵⁾ الونشريسي، المصدر السابق، جـ3، صفحات 319، جـ4، صفحات 15،(5) الونشريسي، المصدر السابق صفحات 324، 333، 300.

⁽⁶⁾ الونشريسي، نفس المصدر، جـ4، ص107؛ الوزاني، ص 331.

وتعد كثرة الحالات الواردة عن قصر الفترة التي عاشتها الزوجة قبل الاختلاع لفترة أقصاها عامين أحد المظاهر المبينة لحدوث الخلع. ونجد إحدى النوازل لقادرة على أن تشرح ذلك تفصيلاً؛ حيث أن الفترة التي عاشتها المرأة قبل الخلع مؤشراً لحدوثه، فتشير وثيقة (1) مقدمة في صورة نازلة إلى أن عائشة ابنة عمر بن عبد السلام اليفرني تزوجت في الثالث من ربيع الأول عام 712هـ، ثم خولعت في 11 رمضان من نفس السنة، معنى ذلك أنها لم تعش معه سوى ستة أشهر فقط، ثم طلقت في ١٠ من ربيع الأول من عـام 713هـ، وخولعت في 13 صفر عام 714هـ. فنجد أن الطلقة الخلعية الثانية تمت ربما بعد الرجعة بفتـرة. فبين الطلاق الثاني والخلع الشاني ما يقرب من عشرة أشهر، طلقت ورجعت بعد العدة ثم خولعت. والفترة الزمنية التي عاشتها معه وتخللتها الثلاث طلقات لم تصل إلى عامين منذ الزواج، مما بين استحالة الحياة الزوجية بينهما.

مقدم النازلة:

وتبدو أهميته في طبيعة السؤال المقدم لنتبين منه حضور المرأة وسماع صوتها. بداية السؤال المقدم في النازلة يتعلق بالمشاكل المترتبة على الخلع في الغالب، وليس طلبه،

⁽¹⁾ الونشريسي، نفس المصدر، جـ4، ص 493.

وبرغم عدم تبيان مقدم السؤال، وأن صرح به في إحدى النوازل فقيل «فقد ذكر لنا صاحب النازلة» أو حتى صرح باسمه (1)، ومع وجود بعض المشاكل المرتبطة في النوازل بالرجل، لكن نجد أن غالبية المشاكل المترتبة على الخلع كانت في الغالب الأعم تخص المرأة. وهذا يتضح ضمنيا أو تصريحا. فإذا كنا لا نسمع صوتها، فمشاكلها الكثيرة تعبر عنها إلى حد كبير.

مع ذلك، لا نعدم هذا الحضور الذي يعبس عنه في النازلة من خلال بعض الألفاظ والعبارات الواردة فيها، والتي تبين أقدامها على القيام بالخلع، منها: "ثم أنها طلبت فراقه»، أو "امرأة طلبت من زوجها الطلاق»(2)، كذلك "أعطني مبارأتي لست أبقى معك»(3)، وقالت أيضا: "وجه إلى بالشهود يأتون يشهدون بيني وبينك بخلع أو ما قصدت به من الإشهاد»(4). وغيرها من العبارات الأخرى التي تبين ذلك وتؤكده، مثل: "رجل خالعته

ـــــــ الفصل الثاني

⁽¹⁾ الوزاني، المصدر السابق، ص309. وذكر عند الونشريسي في إحدى النوازل، قال السائل، وهو السيد أبو يحيى بن عقيبة، انظر، المصدر السابق، جـ4، ص178.

⁽²⁾ نفس المصدر، صفحات 323، 373

⁽³⁾ القاضي عياض مذاهب الحكام، ص 275؛ الونشريسي، المعيار، جـ4، ص 178.

 ⁽⁴⁾ نفس المصدر، ص 99، وكذلك اخد ما شرطت أخذه وطلق، انظر، نفس المصدر، ص 13.

امرأته»، أو «اختلعت من زوجها» وأيضًا: "طلبت من زوجها مخالعتها»(1).

لكن وردت أيضا بعض العبارات الأخرى التي نقلت عن الزوج، منها فخالع زوجته "(2)، أو من قال لزوجته عندما طلبت الفراق: فسلمى فيما لك قبلي "(3) أو يقول لأخ الزوجة: «أن الفراق: فسلمى فيما لك قبلي "(4) وكذلك: فأراد تطليقها(5). وكل ذذلك وغيره مع أنه صادر من الرجل، ويبين أحيانا قيامه هو بقول الكلمة أو العبارة المعبرة عن الخلع، لكن من المعتقد أنها قيلت بناءا على رغبتها، أو هي التي دفعته إليها، وحتى مع قيام الأب أو الأخ أو غيرهما بالخلع كما سنرى فليس هناك مناصا من الاعتراف بأن هذا الطلب ارتبط في الغالب الأعم بها. وجاءت الصيغ المختلفة للخلع أما بالطلب صراحة، أو بدفع من حولها إليه؛ لأنه أحيانًا يأتي قوله في صيغة سؤال هل هي راغبة فيه أو بريد فراقه؟ (6)، وهذا بالتبعية يكشف عن النوعية المختلفة للمرأة تريد فراقه؟ (6)،

⁽¹⁾ فتساوي ابن رشد، تحقيق محمد مختار السليلي، بيروت ١٩٨٧، جـ2، ص 1237، رقم 481؛ الوزاني، المصدر السابق، جـ5، ص 181؛ الوزاني، النوازل الكبرى، ص 323.

⁽²⁾ الونشريسي، نفس المصدر، جـ4، صفحات 7، ٨، ٩، ١4.

⁽³⁾ الوزاني، المصدر السابق، صفحات 298، 336، 371.

⁽⁴⁾ الونشريسي، المصدر السابق، جـ4، ص 258 .

⁽⁵⁾⁾ الوزاني، المصدر السابق، ص 390 .

⁽⁶⁾ الونشريسي، المصدر السابق، ص 346.

المختلعة وارتباطها بظروفها من كل ناحية مما سنوضحه في الدراسة.

النزاع

بخصوص العبارات الواردة في النوازل والمبينة لوقوع الخلع بشكل مباشر، نجد أنها تعد أيضا مظهرا للنزاع، أو على الأقل تبين من البادئ به الزوج أو الزوجة أو الاثنين معا. صحيح أن النوازل لا تكشف عن طبيعة المشاكل التي نشأت بينهما وأدت إلى الخلع، لكن تأتى بعض التعبيرات الدالة على ما وصلا إليه، فمثلا نذكر منها: «رجل وقع بينه وبين زوجته نزاع»، أو «رجل وقع بينه وبين زوجـه كلام»(1)، وكـذلك «عمن تشــاجر مع امــرأته»، «أو شارر زوجته»(2). ويتضح من العبارات السابقة أن الرجل كان البادئ به، أو السبب في وقوع ما بينهما. كما تأتى عبارات أخرى يتبين منها أن النزاع والتشاجر كان من الاثنين، منها: «تشاررا، أو وقع بينه وبين زوجته شر كثير»(3). لكن في بعض الأحيان كانت الزوجة مستولة عما وقع بينهما، ومنها: «تنازع مع امرأته، ثم رجع إلى داره، فسمع منها كلمة أوجعته»، أو «الذي يخرج من الدار حتى لا تزداد حدة النزاع بينهما». ونتبين من كل ما سبق أن المرأة الصغيرة لم تكن بقادرة على فهم طبيعة الحياة المقدمة عليها،

ـــــــ القصل الثاني

⁽¹⁾ نفس المصدر، جـ4، صفحات 12، 178.

⁽²⁾ الوزاني، المصدر السابق، صفحات، 336، 370.

⁽³⁾ الونشريسي، المصدر السابق، جـ4، صفحات 346، 99.

كما أن الزوج الذي ربما يكبرها سنا، أحيانا كان يميل إلى رأب الصدع، أو على الأقل يساعد على عدم تفجر النزاع⁽¹⁾. لكن هذا لا يمنع من وجسود هؤلاء الرجال المسئولين عن إحداث المشاكل، مما لا نستطيع أن نكشف صراحة من العبارات الواردة، حتى لو بدت كما بينا.

الأسباب الظاهرة:

لعل ما أوردناه من مظاهر وأسباب كانت هي الدافعة والموجهة لحدوث الخلع، ومفسره لما سنعرضه من الأسباب الظاهرة والمعول عليها في حدوثه. ومنها: الكراهية من الزوجة أو الزوج، والشقاق وعدم الاتفاق أو التراضي بين الزوجين، وكذلك الإضرار بالمرأة من غير إجبار من الزوج على الخلع، أو إكراهها وإجبارها عليه، وكذا إكراه الزوج عليه في حالات قليلة، إضافة إلى ذلك فهناك الزنا، فضلا عن أسباب أخرى أدت إلى الخلع بشكل غير مباشر.

الكراهية:

تعتبر وبلا شك أهم هذه الأسباب، وتقتصر على الزوجة ولعل مكمن اهميتها يرجع إلى ارتباطها بالحديث الشريف الذي عبر عنها صراحة⁽²⁾. ويتضح من النوازل كثرة العبارات التي

⁽¹⁾ نفس المصدر، ص 12 .

 ⁽²⁾ ما ذكره البخاري من حـديث رسول الله ﷺ: قان امرأة ثابت بن قيس قالت:
 لا أطبقه بغضا ، انظر، الجامع الصحيح، القاهرة، 2000، جـ8، ص 220 .

⁻ الخلع في بلاد المغرب «بين الفقه والتاريخ» = ----

أوضحت شدة الكراهية، منها عبارات صريحة أوردها البكري(1): «فقال الزوج: اسئلوها... فـقالت: أني أكرهه وابغض قربه... وقد جاهدتها على الاستمرار في صحبته... فلا تتـركوني معه، فإن ذلك يسقتادني إلى الحمام، ويفضي بي إلى أنواع السيقام،، وأخرى صرحت بكراهية الزوج⁽²⁾، أو استشعار الكراهية مما بذلته من عوض وهو كثمير، ويكفي أن نشير إلى إسقماط حضانة الابن أو الابنة (3)، أو إشعار المقربين منها بهذه الكراهية (4). وكذلك أرادت أن يطلقها بعــد الخلع لتــغلق كل باب بينهــا وبينه، والتي تختلع وترفض المراجعة بعد الخلع، وكلما زاد طلبه ازدادت امتناعا⁽⁵⁾. ووصل الأمر بامرأة أن نذرت على نفسها خمسين دينارا للجامع إذا رجعت إليه. فهذا كله وغيـره يبين إلى أي حد كانت شدة الكراهية لزوجها السابق، أو على الأقل عــدم الرغبــة في الرجوع إليه.

ويتضح ذلك جليا في إجابة الفقيه: ﴿إَمَا أُوجِبِتُ وقوعه -أي النذر- لها ضيق الصدر واللجج والحسرج وشدة ما كان من

——— الفصل الثاني

⁽¹⁾ المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغسرب، وهو جزء من كتاب المسالك والممالك، بغداد، ص 187 .

⁽²⁾ الوزاني، النوازل الكبري، ص 387 .

⁽³⁾ الونشريسي، المعيار، جـ4، ص 227 .

⁽⁴⁾ الوزاني، المصدر السابق، ص 305 .

⁽⁵⁾ نفس المصدر، ص 338 .

نفسها حينئذ من النفور» (1). أو التي ادعت بعد وفاة أمها أنها أرضعته وبقيت تنتقم منه وتقول له: «أمي أرضعتك طلقني» (2). كما اتضحت في نوازل الأباضية ضرورة نسوز الزوجة، وإن لم يصرح بها في النوازل الواردة (3). ووضحت كراهية الزوج والنفور منه أحيانا في هروب المرأة مع غيره (4). وعمومًا فإن تكرار الطلب من المرأة وترداده؛ وإن تنوعت الأسباب يعد دليلا على الكراهية، أو كما يذكر أحد الفقهاء في إجابته «فالجارى مع أسلوب مفارقة العشير، إنما هو الراحة ورفع سلطان الزوجية (6).

وفي حالات أخرى كانت الكراهية من الزوج، والسبب في إحداها أن أباه زوجة شبه غضب، والأخرى عن رجل زوجته أمه، والثالثة من اشتكى لصديقه من ضرر زوجته (6). وهذا يوضح أن كراهية الزوج هنا تتساوى مع كراهية الزوجة؛ لأنه لم يقم باختيار زوجته؛ وإن كانت كراهيته لا تعد أحد الأسباب الشرعية الموجبة للخلم.

الونشريسي، المعيار، جـ4، ص 227.

■ الخلع في بلاد المغرب «بين الفقه والتاريخ» ■ ----

⁽²⁾ نفس المصدر، ص 107 .

⁽³⁾ نواززل نفوسة، ص 123، رقم 55.

⁽⁴⁾ العلمي، النوازل، جـ1، ص 111 .

⁽⁵⁾ الوزاني، المصدر السابق، ص 374 .

⁽⁶⁾ الونشريسي، المصدر السابق، صفحات 15، 314، 344.

نشقاق:

ويقصد به النفور المتبادل بين الزوجين أو الصراع الذي يمثل خلافات معقدة يصعب على الزوجين علاجها بدون مساعدة الآخرين (1), وهذا ما أشارت إليه بعض النوازل من أن الكراهية جاءت أحيانا من الاثنين، بحيث أصبح كل منهما يتردد على دور الحكام أي القضاة والشهود شاكيا زوجه، مما يبين شقاقهما وعدم الاتفاق بينهما (2). أو أن الكرة اشتد بين الزوجين وتفاقم الأمر (3) الاتفاق بينهما، وهو يعد آخر مستويات إلى حد استحالة الحياة الزوجية بينهما، وهو يعد آخر مستويات الاختلال الزواجي التي قسمها باحثوا علم النفس، حيث تستند الخلافات بين الزوجين ويعم النفور والحقد ويسعى كل منهما إلى المؤوب من الآخر (4).

التراضي بين الزوجين،

كذلك وجدنا أيضا حالات للتراضي بين الزوجين على الخلع وإن كانت قليلة، منها: أن زوجين وقع بينهما اتفاق على أن تختلع له الزوجة بمالها قبله وتفتدي، أو من طلب من زوجته أن ترد عليه ماله فوافقته (5). ولعل حالة التراضي على الخلع تتفق

ــــــ الفصل الثاني

⁽¹⁾ صفاء إسماعيل، المرجع السابق، ص 23.

⁽²⁾ الونشريسي، المصدر السابق، جـ3، ص 284 .

⁽³⁾ نفس المصدر، جـ3، ص 319 .

⁽⁴⁾ صفاء إسماعيل، المرجع السابق، ص 14.

⁽⁵⁾ الونشريسي، المصدر السابق، جـ4، ص 13، الوزاني، المصدر السابق، ص 376.

والنص القرآني المرتبط والموضح لضرورة الفــراق إذا تعذرت القدرة بينهما على استقامة الحياة الزوجية⁽¹⁾.

الإضرار بالمرأة من غير إجبار:

بينما حدثت حالات أخرى، وجدنا منها الإضرار بالمرأة من غير إجبارها على الخلع، ولعل ذلك؛ لأنه لم يذكر السبب من وراء غير إجبارها على الخلع، ولعل ذلك؛ لأنه لم يذكر السبب من وراء هذا الإضرار. كما صرح به في حالات أخرى، فحاءت حالات الإضرار من خلال ضربها ومعرفة المحيطين بهما بهذا الأمر⁽²⁾. لذلك وردت إجابات الفقهاء لتدؤكد أنه لا يوجب الخلع؛ لأنه لم يلحق بهذا الضرب إجبار أو اشتراط ذلك بأن تفتدي⁽³⁾. كما أفتى بعضهم أن ضرب الرجل امرأته لا يحمل على الضرر، لأن الضرب جائز تأديبيا⁽⁴⁾. كما أشار الوزاني إلى إجابة لسحنون بن سعيد في هذا الشأن، فأتى جوابه ليؤكد أنه إذا سمع الجيران الصياح، ولم يحضروا ضرب إياها، فلا شك أنه يؤدب. وبصرف النظر عما يتم أو تم فعلا في النوازل وبين ما تدعو إليه الشريعة الإسلامية من قرآن وسنة في طريقة التأديب التي ترتبط بالناشز ولا تتعدى الإيلام الأدبي (³⁾. فتشير إحدى النوازل بأنه:

⁽¹⁾ سورة القرة، آبة 229.

⁽²⁾ الونشريسي، المصدر السابق، جـ4، ص 232 .

⁽³⁾ الوزاني، المصدر السابق، ص 325 .

⁽⁴⁾ نفس المصدر.

 ⁽⁵⁾ عبلة الكحالاوي، الخلع دواء مالا دواء له، دراسة فقاهية مقارنة، مستلة من مجلة الزهراءو العدد العاشر 1412 - 1992، ص 20 وما بعدها.

"اتصل إضراره إلى أن طلقها على ترك صداقها" (أ). "بمعنى أن الضرب والإضرار لها دفعاها إلى طلبه. كما كان وسيلة غير مباشرة من الزوج لإجبارها أو دفعها إلى الافتداء».

إجبارها على الخلع:

لكن فيما يخص إجبارها لتفتدي منه، فجاءت حالات كثيرة لتعبر عنه وتبين أسبابه وصوره المختلفة، منها ما يأتي صراحة، بأنه بعد الإضرار بها يقول لها: "افتدى مني"، أو إن طلبت الطلاق يأبي فتختلع منه (2)، وكذلك كما تذكر إحدى النوازل: "ثم أضطرها وأضربها إلى أن خالعته (3). كما يصل الأمر أحيانا إلى التهديد بالقتل إلى جانب الضرب على ترك صداقها له إذا أردت فراقه (4)، وأنه برغم ما يعلم ما بها من خفة وطيش وسمت بهما. يضيق عليها ويضر بها، ويصرح بأنه لم يتزوجها إلا لمالها(5).

ولذلك نجد بعض المختلعات يسلجأن بعد الخلسع إلى الرجوع على الزوج بما خالعن به، وهذا كشير سنوضحـه في حينه، لكننا

____ الفصل الثاني

⁽¹⁾ الوزاني، المصدر السابق، صفحات 326، 323. وتشير إحمدى الدراسات النفسية إلى أن العنف الممارس من قبل الزوج تجماه زوجت له أثر كبير في حدوث الانفصال بينهما. انظر، صفاء إسماعيل، المرجع السابق، ص 26.

 ⁽²⁾ الونشريسي، المصدر السابق، جـ4، صفحات، 178، 231.
 (3) الوزاني، المصدر السابق، ص 385.

⁽⁴⁾ الونشريسي، المصدر السابق، جـ5، ص 181.

⁽⁵⁾ نفس المصدر، جـ3، ص 284 .

نجد أن بعضهن يتنظرن فترات طويلة بعد وفاة المخالع ذاكرات سطوة الزوج التي منعتهن من طلب الرجوع بالمال أو طلبه، كما تذكر إحدى النوازل: «أنها اختلعت من غير ضرر لأنه كان يسيء عشرتها بالضرب وغيره، وإنها سكتت عن طلب ذلك في حياته لكونه ذا سطوة، فلا تتمكن من حقها أن طلبته (1)، وأخرى تصرح بعد وفاته وبعد الخلع بثماني عشرة سنة، وتطالب الورثة بصداقها، وتبين أن الذي منعها في حياته: «أنه كان رجلا مهابا لصا من اللصوص ففرت منه (2).

ولأن التضييق على المرأة وإجبارها على الخلع يعد من الخلع المحظور (3) ؛ لأن الله سبحانه لم يتح ذلك للمرأة إلا بطيب نفسها (4) . وعلى ذلك كان لابد من تسجيل ثبوت الإكراه واتصاله وتقدمه على إيقاع الخلع (5) في حالة طلب رد المال. وبرغم ما تعرضت له المرأة من ضغط عليها للافتداء نجد إحداهن ترفض التسليم والخلع، قائله: ما تخرج من يدى ولا تجد طريقًا لذلك (6).

-- 🛊 الخلع في بلاد المغرب «بين الفقه والتاريخ» 🍙 -----

⁽¹⁾ الوزاني، المصدر السابق، ص 315.

⁽²⁾ الونشريسي، المصدر السابق، جـ5، ص 181.

⁽³⁾ اجمع الجمسهور على تحظير أخذ مالها إلا أن يكون النشوز وفساد العشرة من قبلها، انظر القرطبي، جامع الاحكام الفقهيئة، بيروت 1994، جـ2، ص 303

⁽⁴⁾ سورة النساء، آية 4 .

⁽⁵⁾ الوزاني، المصدر السابق، ص 334 .

⁽⁶⁾ الونشريسي، المصدر السابق، جـ4، ص 315.

لكننا مع ذلك لا نعدم وجود حالات قليلة أكره فيها الزوج على الخلع، وهذا أيضا غير مقبول شرعًا، منها هروب المرأة منه أو عدم قدرة الرجل على الوصول إليها، لاعتصامها بأهلها وعدم قدرته على ردها، أو هروبها إلى مكان ناء لا تصل إليه الأحكام الشرعية⁽¹⁾. أو أنه أكره على دفع مال لا يمكنه فيضطر إلى الخلع⁽²⁾.

الزناء

وهو من الأسباب المهمة أيضًا لحدوث الخلع، ويعتبر الزوج صاحب الحق في التضييق عليها لتفتدي منه أن زنت⁽³⁾. لقوله تعالى: ﴿وَلا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهُبُوا بِبَعْضِ مَاءاتَيْتُمُوهُنَّ إِلاَّ أَن يَأْتِينَ بِفَاحِشَة مُّبَيّنَة﴾ (4). وإذا كانت الفاحشة تؤول على الاطلاق بأنها الزنا، فيهناك من جعلها على العموم. بمعنى البغض والنشوو والبذاء باللسان، فإذا نشزت المرأة على الرجل حل له أخذ مالها(5). وليس هناك اختلافا في هذا الأمر عن منهب مالك(6)

_____ الفصل الثانى ______

نفس المصدر، صفحات 306، 307، 335.

⁽²⁾ نفس المصدر، ص 335 .

⁽³⁾ الجصاص، أحكام القرآن، القاهرة، جـ4، ص264.

⁽⁴⁾ سورة النساء، آية 19 .

⁽⁵⁾ الشوكاني، نيل الأوطار، القاهرة 1297هـ، جـ5، ص 248 .

⁽⁶⁾ سحنون، المدونة، بيروت 1993، جـ2، ص 246 .

عن ذلك، إما تصريحا أو ضمينا، ففي المذهب الأباضي يعتبرون ذلك عدلاً، لأنها خائنة في نفسها، فأبطلت بذلك حقها⁽¹⁾. أما الإسماعيلية، فبرغم أنه لا يشار إليه صراحة، لكنهم يربطون قيمة العوض بالقول في حالة التعدي من عدمه⁽²⁾. وكأنه يشير ضمنيا إلى أن بذاءة اللسان تعد فاحشة.

ولعل ما بين أيدينا من نوازل يرتبط بالاثنين معا، كما أنها لا تقتصر على المذهب المالكي فقط، ومنها: التي كانت تسئ إلى زوجها بكلام موجع، أو التي خرجت بدون إذنه (3). وكذلك أن رجلا حلف لامرأته بتطليقها لا تدخل بيت فلان ثم افتدت منه. وهذا يبين أن الخلاف بين الزوجين تعلق بدخولها بيت شخص معين، أو جاء الافتداء ليكشف ربما عن خوف الزوج منه على زوجته (4). ولعل ذلك يدعم بما جاء في مذهب الأباضية»: أن النشوز والبغض يكون في حالة كراهيتها صحبته، وأن نفسها تاقت

⁽¹⁾ أبو غانم الأباضي، المدونة الكبرى، عمان 1984، الجزء الثاني، ص 77.

⁽²⁾ إذا لم تتعد في القول لا يحل له أن يأخذ منها إلا دون ما أعطاها، وأن تعدت في القول وافتدت منه لها بما أعطاها وقوق ما أعطاها، فـذلك جائز، انظر، النعمان، دعائم الإسلام وذكر الحلال والحرام والقيضايا والأحكام، مسصر 1960، جـ2، ص 268.

⁽³⁾ الونشريسي، المعيار، جـ4، ص.12؛ الوزاني، النوازل الكبرى، ص 305. تظهر الإهانة في العلاقات الزوجية المتبوترة، كما أن من يعانون من الاختلال الزواجي لديهم سلوك لفظي سلبي، انظر، صفاء إسماعيل، المرجع السابق، صفحات 22، 89.

⁽⁴⁾ مسائل نفوسة، ص 115، رقم 37.

إلى غيره (1) ، فبذلت لذلك حقها لزوجها». وهو بذلك يدخل في عدم طاعة الزوج الموجبة للفداء. كما تبين نوازل المالكية أيضا من خالع زوجته، لأنه سمع سماعا مستنكرا عنها، وآخر؛ لأن أحد الأشخاص قد أفسدها، ويضيف في السوال المقدم لولا هذا الشرط ما طلقها (2).

لكن هناك حالات ترتبط بحدوث الزنا بشكل ضمني لا يفصح عنه، وأن وجدت العبارات التي تؤكده، ومنها: «أن رجدلا طلق امرأته من خوف الله» برغم أن لديها أولاد، وتضيف النازلة: «وإنما فراقها توبة إلى الله وانتصال من الحرام»(3). ومع أنه لا يذكر أنه طلاق الخلع، لكن تفييد الكلمات في السؤال بذلك، منها: «إنما فراقها» وأيضا في الإجابة ما يوضح أن الفراق كان بسببها.

بيد أن هناك حالات لـذكر حالات الزنا بشكل مباشر وصريح كأحـد أسباب الخلع، وإن كانت خارجة عن النوازل التي بين أيدينا، وهي على قلـتها تبين كراهيـتها، والآخرى تجمع بين كل ذلك فيما ذكرته امرأة عـندما سألها أهلها في حضور زوجها عن عدم رغبتها في العـودة معه، فقالت: «أكرهه وأبغض قربه وأحب بعده، ولا أجـد في نفسي مـعينا على غـير ذلك»(4). لكن

ـــــــــــ الفصل الثاني

⁽¹⁾ أبو غانم الأباضي، المصدر السابق، ص 54.

⁽²⁾ الوزاني، المصدر السابق، صفحات 363، 363.

⁽³⁾ مسائل نفوسة، ص 113، رقم 34.

⁽⁴⁾ البكري، المسالك، ص 187.

كشف هذا الأمر من قبل الزوج يبين لنا من خلال ما أورده البكرى (1) بخصوص هذا الموضوع عدة نقاط رئيسة، منها: فعل الإشاعة وكيفية التعامل معها من قبل الرجل في الحالتين المقدمتين، أيضا كيفية التأكد مما أشيع أو قبيل عن الزوجة، يكشف عن رجل عاقل وقادر على أن يصل إلى ما يريد وحصوله في الحالتين بعد الافتداء على كل ما أعطاها من أموال وأملاك، كما أخذ بثأره من غرية في الحالة الأولى، وتشفي من المرأة في الحالة الثانية، بعد أن تم قتلها على يد الرجل الثاني الذي خانته معه. وتكشف أيضا بعض العبارات الواردة عن معرفة بحالة النفس البشرية والنساء (2). وأن كان الزمان لا يبين مكان هاتين الحالتين لكن الزمان لا يخرج عن المتوفى عصر المرابطين، خلال الفترة التي عاش فيها البكري المتوفى عصر المرابطين، خلال الفترة التي عاش فيها البكري المتوفى

_____ الخلع في بلاد المغرب "بين الفقه والتاريخ" = _____

⁽¹⁾ نفس المصدر، صفحات 184 - 187. ومن اللافت للنظر أن بعض الدارسين أورد هاتين الحادثـتين وربطهما بالخيانة الزوجـية. أو في إعطائهـا حق تطليق نفسها، انظر، إبراهيم القادري بوتشيش، المغرب والأندلس في عصر المرابطين، المجتمع - الذهنيات - الأولياء بيروت 1993، صفحات 40، 42.

⁽²⁾ فقالت: «حبسني عنك شعلي بهذا الرجل، ولا تلمني فأنت للنفس وهو للولد؛ وكذلك ما قاله الثاني لامرأته: «لا تعي بما جرى لك، فإن النساء قد يزللن ويملس بهواهن، والمعصوم من الناس قليل . . وقد علمت أنه لم يحملك على ما صنعت إلا هوى غلب عليك غيمه انظر، البكرى، نفس الصدر، صفحات 185، 186 .

لكن ليس معنى ذلك تفشي حالات النزنا في المجتمع المرابطي كما ذكر أحد الدارسين⁽¹⁾ ويبدو أن الخيانة الزوجية كانت مسألة شائعة لدى النساء اللاتي تزوجن رجالا متقدمين في السن»، وإذا كنا نتفق معه في التعليل الذي أورده بخصوص تقدم عمر الزوج وصغر سن الزوجة، لنؤكد ما ذكرناه في بداية الدراسة.

وهناك حالات لا تصل إلى حد الزنا، كما لم يصرح فيها بالكراهية وإنما تكشف عن الجرأة التي وصلت إليها بعض نساء هذه الفترة، وهي أن امرأة طلبت من زوجها الطلاق⁽²⁾، وصرحت بأنه لغرض في نفسها، وألحت عليه فيه، برغم أنه لم يضر به ولا شكت منه⁽³⁾.

أسبابأخرى،

فضلا عن ذلك فهناك أسباب أخرى للخلع لم تكن مباشرة كالتي أسلفناها، لكنها أدت إلى الخلع بطريق غير مباشر، منها ما ارتبط بعقد الزواج وما به من شروط، فإذا أخل الزوج بها انتهت العلاقة بينهما بالخلع، فتذكر المصادر (4)، ما شرطته امرأة

⁽¹⁾ إبراهيم القادري بوتشيش، المرجع السابق، ص 40 .

 ⁽²⁾ عندما يذكر الطلاق، فالمقصود به الخلع، لأنه يطلق عليه أيضا طلاق الخلع كما
 سنبينه فيما بعد.

⁽³⁾ الوزاني، النوازل الكبرى، ص 373 .

⁽⁴⁾ الونشريسي، المعيار، جـ3، ص 321، جـ4، ص 13

في عقد الزواج على زوجها أن لا ينقلها من تونس بلدها، لذا عندما أراد أن يخرج بها إلى القيروان ويردها أن أحبت، فلما بلغتها لم تعجبها سكناها، وطلبت الرجوع وأتى أبوها ليردها، فأمتنع حتى كان الخلع. وآخر عقد على امرأة ودفع إلى وليها بعض النقد الذي كان به عيبًا، فرده إليه واختلعت منه، فربما هذه النازلة تبين عدم الأمانة في تقديم هذا المال، أو كان الخلع بسبب أن رجلا تزوج جارية دون البلوغ فخالعها(1).

كذلك ارتبطت كثير من حالات الخلع بالحنث بعد الحلف بالإيمان اللازمة؛ لأنه لم يطلق، فخالعها فتبين منه، ثم يتزوجها بعقد ومهر وولي، ومنها اضطرار ابن أبي طالب ابن عم بني الأغلب إلى خلع امرأته؛ لأنه حلف بجميع الإيمان ألا يلي قضاءا أبدا لهم، ثم رجع فقبل (2) أو أن زجلا يحلف بالطلاق لابنه أن يفعل كذا فيضطر أيضا إلى الخلع (3) أو من يحلف ويحنث ولم يطلق (4) وامرأة افتدت من زوجها؛ لأنه حلف بطلاقها لا يأتي فراشه شهرا

مسائل نفوسة، ص99، رقم 4.

⁽²⁾ القاضى عياض، ترتيب المدارك، جـ3، ص 197.

⁽³⁾ المالكي، رياض النفوس، بيروت 1994، جـ1، ص 266.

⁽⁴⁾ الونشريسي، المصدر السابق، جـ4، ص 231 .

 $^{(1)}$. أو من لو حلف أن لاتدخل دار أختها. ولا تدخل أختها لها دارا $^{(2)}$.

وأحيانا يكون الشجار بين الزوج والأب أحد أسباب الخلع، فيخالع عنها أبوها لكونها في ولايته (3). كما ارتبط أحيانا خلع المرأة بغيرها بأن يقول لها «متى طلقها فضرتها مطلقة» فحين طلق الأولى طلاق الخلع أوقعه على الثانية أيضا حتى ولو لم يكن بفداء. برغم أن الفداء يعتبر شرطا للخلع، لكنه جاز هنا؛ لأنه لزم الثانية ما لزم الأولى(4). وأيضا اضطرار الأب تعويض الزوج بعد أن هربت الابنة مرات مع من أفسدها، فأعطاه الأب عوضا من مال وأوقع الخلع، ليعقد عليها على الهارب معها(5). وهذه الحالات في مجملها تبين أن الزوجين كانا يشكلان بتصرفاتها أسبابًا أخرى للخلع.

إجراءات ما قبل الخلع:

وبعد الحديث عن أسباب الخلع والوقوف عليها، نتساءل، هل لم تكن هناك محاولات لمنعه قبل الشروع فسيه؟، أو هل كان هناك أيضا ما يدفع إليه ويقوي أسبابه؟، والإجابة تنتقل بنا إلى ما يحدث قبل وقوع الخلع أو عقب حدوثه. خصوصا

____ الفصل الثاني

مسائل نفوسة، ص128، رقم 66.

⁽²⁾ الوزاني، المصدر السابق، ص 380 .

⁽³⁾ الونشريسي، المصدر السابق، جـ3، ص 115.

⁽⁴⁾ نفس المصدر، جـ4، ص 406.

⁽⁵⁾ العلمي، النوازل، جـ1، صفحات 94-95.

أن مجتمع المتخالعين لابد أن يؤثر فيهما سلبا أو إيجابا، سواء من الأقاربب أو المحيطين بهما، وكل ذلك يدور في فلك سياسة دولة ارتبطت بالناس من خلال قواعد وإجراءات رسمية أو غير رسمية.

ولعل هناك بعض الحالات التي نتبين منها محاولة للإصلاح بين الزوجين من المقربين سواء من الأهل أو المحيطين ببهما من المسلمين⁽¹⁾. أو كما ذكرت إحدى النوازل: «قلما رجع ولله إلى داره وأخو الزوجة وابن أخيها، أتوا لما سمعوا بخبر الشر الواقع في قرابتهم كما جرت عادة القرابة ليهدئوا الشر ويسكنوا امره وكذلك ما حدث بعد الخلع في نازلة أخرى: «فرغبه الناس في مراجعتها»⁽²⁾.

وفي بعض الأحيان كان يتــدخل المقربون والأهل لإيقاع الخلع إما بسبب نفور المرأة⁽³⁾، لعدم قدرة الرجل على ردها⁽⁴⁾، أو بدفع الزوج إلى ذلك لما يناله من الضرر أو للخلاص من الزوجة⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ عبد الواحد المراكشي، وثائق المرابطين والموحدين، تحقيق حسين مسؤنس،القاهرة 1997، ص 398.

⁽²⁾ الونشريسي، المصدر السابق، جـ4، صفحات 113/99 .

⁽³⁾ نفس المصدر، جـ4، 9؛ الوزاني، المصدر السابق، ص 305.

⁽⁴⁾ البكري، المسالك، ص 185.

⁽⁵⁾ الونشريسي، المصدر السابق، جـ4، ص 344.

لمنعه أو التأكد من ضرورة حدوثه، إما بأن يبعث الحكمين لهما. أو غير ذلك مما يتضح عندما ترافع إليه زوجان عدة مرات، فأراد أن يتأكد من سوء حالهم، فأمر بسكنى أمينة النساء معهما(1).

ومما يستلفت النظر أن ما يقوم به القاضي من محاولات كانت بشكل عام تحاول إصلاح ذات البين بين الزوجين قبل إيقاع الخلع، فيحاول الإصلاح بالضرب لإزالة الضرر أو غيره من وجوه الأدب، إذا كان الزوج غير ضار بها، لكن إذا كان الضرر من جهتمها فتتخذ بعض الإجسراءات للتأكد من ضرورة حدوث الخلم(2).

الشهود،

وقبل الحديث عن هذه الحالات يجدر بنا أن نتساءل عمن اعتمد عليهم القاضي في تقصي أحوال الزوجين، فنجد منهم العدول والشهود والبينة والحكمين، فهل كان هؤلاء يمثلون كيانا قائما بذاته تابعا للقاضي، أولهم علاقة بالهيئة القضائية؟، أم هم من عامة الناس يقومون بالمساعدة في بعض المسائل المطروحة؟. بداية نجد أنهم لم يكونوا في معظمهم يمثلون هيئة قضائية ذات صبغة رسمية، وهذا الكلام يصدق على البينة والحكمين الذين يظهرون في النوازل ويكونوا من الأقرباء أو

——— الفصل الثانى

⁽¹⁾ الونشريسي، نفس المصدر، جـ3، صفحات 284، 319

⁽²⁾ نفس المصدر، ص 319 .

الجيران، أما الشهود ف منهم من يلتحق بالقرابة والمحيطين أيضا، لكننا نلمح في النوازل⁽¹⁾ أن بعضهم كان ملحقًا بالهيئة القضائية، حتى عندما وقع النزاع بين الزوجين وحلف الزوج بأنه لا يستدعي الشهود ولا يدخلون داره تلك الليلة، فجاء أقارب الزوجة وهم من شهود البلد، لم يأتوا برسم الشهادة أو كما توضح النازلة: فوإنما كان بمجىء الشهود على العادة المخصوصة ورسم الشهادة»، هو التكليف الرسمي للقيام بالشهادة، وهذا كله يبين أن الشهود كانوا على نوعين، فهناك الشهود الذين يشهدون في واقعة معينة ويدلون على يعرفون، ويطلق عليهم الشهود أو البيئة.

لكن النوع الثاني ذات الصفة الرسمية يطلق عليهم «العدول»، وأحيانا ولهم مكان في قلب المدينة يسمى سماط العدول⁽³⁾، وأحيانا يذهب إليه الزوجان للإشهاد على الخلع أو يأتيان إلى الزوجين⁽⁴⁾، أو يذهب الزوج بنفسه لإثبات الخلع⁽⁵⁾. وربما توضح وتشير إحدى النوازل إلى ضرورة توثيق الخلع والإشهاد عليه، أو أن يتم بمحضر من الناس، أو حتى على يد العدول⁽⁶⁾ وتكشف إحدى

(1) نفس المصدر، ص 99 .

⁽²⁾ الونشريسي، نفس المصدر.

⁽³⁾ نفس المصدر، ص 113، جـ3، ص 284.

⁽⁴⁾ نفس المصدر، جـ4، ص 99؛ الوزاني، المصدر السابق، ص336 .

⁽⁵⁾ الونشريسي، نفس المصدو، جـ4، ص 113 .

⁽⁶⁾ نفس المصدر، صفحات 12، 13؛ الوزاني، المصدر السابق 3365، 341.

العبارات أيضا عن هذه الصفة الرسمية: «وبقي كل واحد منهما يتردد على دور الحكام والشهود»(1)، وهناك نازلة أخرى تبين ذلك جليا فتذكر: «رجل مسدد بالبادية وحاكم»، والنازلة نفسها توضح أن المقصود بالمسدد هو الشاهد: «وأنت شاهد وحاكم»(2)، علارة على ذلك توضح أن هـؤلاء الشـهـود وجـدوا في البـوادي مثل الحواضر على السواء. ويتـضح من النوازل أن شهادة البدوي بين الحضر غير جائزة في البيع والخلع(3).

كما أن شهادة العدول كانت تمثل قيمة، وهذا يتضح من النوازل أيضا، ومنها: «إذا كان الشهود عدولاً» أو ما تذكرة نازلة أخرى: «لكونها أشهدت عدولا⁽⁴⁾، وهذا معناه أنه من الممكن أن يتقدم أي شخص للشهادة كما بينا، لكن العدول سموا كذلك؛ وأن كان يأتي ذكرهم أحيانا من خلال عبارة «شهود البلد»⁽⁵⁾. صحيح أن كلمة عدول تفي بتوفر شروط

____ الفصل الثاني

⁽¹⁾ نفس المصدر، جـ3، ص 284.

⁽²⁾ نفس المصدر، جـ4، ص 109

⁽³⁾ في نوازل مازونة مايفيد بجواز شهادة السبدوي في الجراح والقتل، وما يشبهه، فيما لا يقصد فيه الإشهاد، ولا يجوز فيما ذكرناه بعالية، وإن قال: مررت فسسمعت كلما جائزو إن قال أشهد بكذا لم يجز لأن السعدول عن إشسهاد الحضري له ريبة ظاهرة، أن أهل الحاضرة حسيما جرت العادة وشهد له العرف إنما يستعدون بإشهاد الحضري، انظر، العلمي، النوازل، جـ1، ص 24.

⁽⁴⁾ الونشريسي، المصدر السابق، جـ14، صفحات 108، 109.

⁽⁵⁾ نفس المصدر، صفحات 99، 109 .

معينة في الشاهد. كما نتبين هذا الفرق بين نوعي الشهود فيما نهي عنه، أحد القيضاة أصحاب الشهود وعيامة الناس فيما يخص الزواج بشكل عام⁽¹⁾.

ومن كل ذلك يتسضح الفرق بين هؤلاء الشهود الرسميين المعدون للشهادة على العقود المبرمة والمكلفين من جهة القاضي، للقيام بالأمور المتعلقة بالشهادة ومنها الخلع (2) وبين عامة الناس الذين يحضرون واقعة معينة ويدلون بالشهادة. وتبين هذه العبارة أيضا هذا الفرق: قشهد الشهود من لفيف من الناس وواحد عدل». أو قاإن شهد الشهود ولو من غير عدول بالضرر»، أو فأحضر والد المرأة شهودا عدة من طلبة وأعوام (3). ويذكر أحد الدارسين (4) أن سلك الشهود أو العدول أصبح يكسي صبغة نظامية في عهد بني ريري، ويضيف أن خطة الشهادة كانت تسند في عصر السيوري (5) إلى أشخاص معينة مقابل أجر، لكن الشهادات العادية كانت من اختصاصات بعض الأفراد، وذلك في المدن الصغري.

⁽¹⁾ القاضي عياض، ترتيب المدارك، جدى، ص206، هو القاضي ابن طالب، من بني عم بني الأغلب، تولى القضاء مرتين، أحدهما 275هـ/ 888م. والثانية 286هـ/ 899م انظر، نفس المهدر، ص 194.

⁽²⁾ الونشريسي، المعيار، جـ4، ص 14 .

⁽³⁾ نفس المصدر، ص 109، 232؛ الوزاني، المصدر السابق، ص 338.

⁽⁴⁾ الهادي روجي إدريس، الدولة الصنهاجية، جـ2، ص 176 .

 ⁽⁵⁾ وهو عبد الحالق بن عبد الوارث، قيراواني، خاتمة أثمة القيروان، وكانت وفاته عـام 460هـ/1067م. انظر، القـاضي عيـاض، تــرتيب المدارك، جـ4، ص 770 .

وتتضح أهمية الشهود في الاعتماد عليهم في تأكيد حدوث الضرر للزوجة معاينة أو سماعا(1). معنى هذا أن شهادة الشهود كانت أيضا من الإجراءات المتبعة للتأكد من ضرورة حدوث الخلع أو تحرى أسبابه؛ وبالتبعية أن الإجابة عن النازلة لم تكن في نفس الجلسة، فكان لابد من تأخيرها بعض الوقت لحين التأكسد من صحة ما جاء فيها، خصوصًا أننا نجد في إحدى النوازل، أن المدعية أظهرت في السؤال وقوع الضرر، وأن زوجها كان يضر بها بالسماع الفاشي، أو أن يشهدوا بكراهيتها للزوج تصريحا⁽²⁾. كما تكشف النوازل أيضا عما أدعت إحدى المختلعات باطلا، فذكرت في النازلة أن اختـ لاعها كـان على وجه القهـر، فأحضـر القاضي شاهدين عدلين للزوجين، وشهدا بالرضا بينهما، واتضح أيضا من الإجابة عن النازلة، أن لاتسمع دعوى الضرر إلا بيئة وشاهد عدل مع يمينها كذلك مع الضرر(3). ومن طلبت فراقه مدعيه أنه كان يضر بها، فأمسكها القاضي مع عدول، فشهدوا أن الضرر من قبلها (4). وتمثلت أيضا أهمية الشهود في إحدي النوازل الخاصة بالعوض، فجاء فيها: "يشهد شهود الوثيقة، فإن قالوا صرحت بكذا أو فهموا ذلك فيها يقطعون به». لكن في حالة تعذر شهود

(1) الوزاني، المصدر السابق، ص 323.

____ الفصل الثاني

⁽²⁾ الونشريسي، المصدر السابق، ص 232 .

⁽³⁾ الوزاني، المصدر السابق، ص 232.

⁽⁴⁾ نفس المصدر، صد 328 .

واقعـة معـينة بسبب مـوت أو غيبـة، تسأل المرأة وتحلف عـلى ما تقول(1).

البيئة:

كما اعتمد القاضى على البيئة التي لم تكن ذات صفة رسمية، لكن لكونها قريبة من الزوجين، وهم لا يختلفون عن كونهم شهودا، لكن الفارق بينهما أن الشهود يدلون بما حضروه في الغالب، أما البيئة سواء من الأقارب أو الجيران أو غيرهم، فإنهم من خلال ما يعرفونه يستطيعوا أن يزيلوا الغبار عما يعلق بالأمر من شبهه، لذا تم الاعتماد على البيئة، التي تكون هي نفسها كما في إحدى النوازل الشهود العدول الذين يقومون بتقصى الأمر والتحرى عن صدق الدعوى أن كانت من الزوج أو الزوجة، وتأتى أحيانا في النواززل عبارات تدل على ذلك، منها: «شهدت البينة العادلة»(2). لذلك كانت الإجابة عن النازلة ترتبط بشهادة البينة وتؤسس على ما جاء فيها، حيث تبدأ الإجابة به: «ثبت بالبينة»(3) وكذلك: «وأن لم تقم لها بينة بالضرر لم تسمع دعــواها» (⁴⁾ وأحيانا تقدم البينة مع النازلة وتؤكــد ما جـاء فيها، منها: ﴿وَأَقَامَتُ عَلَى مِنا أَدَعَتُهُ فَنِي ذَلَّكُ بِينَةُ أَنِّنَهُ كَانَ يَضُرُّ

⁽¹⁾ الوزائي، المصدر السابق، ص 328 .

⁽²⁾ الونشريسي، المعيار، جـ4، ص 11 .

⁽³⁾ نفس المصدر، ص 323 .

⁽⁴⁾ الوزاني، المصدر السابق، ص 323 .

بها»(1) وكل ذلك وغيره يبين أن البينة كانت تقوم بالتثبت من الحقوق الشرعية الكثيرة المرتبطة بالخلع، أو ما يلتبس فيه من تحريم أو حنث أو طلاق رجعى وغيره، أو أن تشهد البينة بحتمية الخلع(2). مما يبين أهميتها، لأن عدم وجودها لا يصل بمن يجيب عن النازلة بحل أن أدعى كل من الزوجين ما يخالف الآخر(3). كما يتضح من النوازل أيضا أنه كان يجمع بين البينة وشاهد العدل(4).

الحكمين،

ويعتمد القاضي أيضا على الحكمين في محاولة رأب الصدع بين الزوجين ومنع حدوث الخلع أو إيقاعه، فنتبين من إحدى النوازل⁽⁵⁾، أن القاضي استعان بهما. وبعد ظهور البينة الموجبة للفراق أعطى الحكمين حق التفريق بينهما. وفي نازلة أخرى⁽⁶⁾، قال القاضي: «أن من المصلحة بعث الحكمين للتفريق بينهما»، لكن من اللافت للنظر أنه لم يستطع أن يصل إليهما لا في أهلهما

_____ الفصل الثاني _____

⁽¹⁾ الونشريسي، المصدر السابق، جـ5، ص 181.

⁽³⁾ نفس المصدر، جـ4، ص 336 .

⁽⁴⁾ نفس المصدر، جـ4، صفحات 231، 245 الوزاني، المصدر السابق، صفحات 308، 323، 326، 339

⁽⁵⁾ الونشريسي، المصدر السابق، جـ3، ص 319.

⁽⁶⁾ نفس المصدر، ص 284 .

ولا جيرانهما: وهذا الموقف فجر مشكلة أخرى أثارها أحد الطلبة الذين جمعهم القاضي أيضا للتشاور معهم في هذه النازلة فقال:

«يتعذر وجود الحكمين في زماننا»(1)، وهذه العبارة تشي بحالة المجتمع أنتذ في الفترة التي أدلى فيها بهذا الرأى(2)، الذي كانت تشوبه المبالغة؛ لأن القاضي أنكره، وقال: «ولو لم يكن ذلك، لما أمكن تقديم شهود وقضاة في زماننا»، ووسم قائل هذا الرأي بالجهل» ومع ذلك يظل رأى هذا الطالب شاهدا على عصره أو على الأقل يعبر عن وجهة نظر مخالفة.

ونتبين مما سبق أن ما ذكر من إجراءات ارتبطت في غالبيتها بما قدم للـقاضي أو غيـره من نوازل سواء قـبل الخلع أو بعـده. كان هدفها الإصلاح أو إيقاع الخلع.

ولعل هذا يجرنا إلى أن بعض حالات الخلع تمت على يد القاضي، ولسنا هنا بصدد جواز الخلع على يديه، فقد عالجناه في بحث سابق (3). كما أن الحالات التي أفتى فيها القاضي بالخلع كانت قليلة، إذا ما قورنت بالحالات التي عرضت عليه للإفتاء فيها فيما ترتب على الخلع من مشاكل. لكن لابد أن نشير إلى أن البيمة التي لا أب لها ولا ولى ولا وصى كان خلعها يتم على يد

■ الخلع في بلاد المغرب «بين الفقه والتاريخ» ■ ______

⁽¹⁾ نفس المصدر، ص 285 .

 ⁽²⁾ وهذه النازلة التي أجاب عنها أبو المقاسم الغبريني قاضي الجماعة بتونس وفقيهها خلال القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي.

⁽³⁾ الخلع في الأندلس، دراسة وتطبيق، ص 233 .

القاضي⁽¹⁾، أو أن تختلع ويوافقها القاضي على ذلك⁽²⁾، كما لانعدم إشارات عن دفع الأمر إلى القاضي لإيقاع الخلع⁽³⁾.

وسواء تم الخلع بين الزوجين أو على يد القاضي، أقصد الشكل الإجرائي لحدوثه فكانت هناك حالات تمثل حتمية وقوعه، بسبب استحالة الحياة بين الزوجين لشدة الشقاق التي أشار إليها الحكمين (4) منها: «إذ أن بقاءهما على الزوجية يخشي منه ما هو أشد، والمصلحة تستدعي التفريق بينهما (5). وفي بعض الأحيان يتأكد ضرورة حدوثه لاستمرار النزاع بينهما ، حتى يضطر الزوج إلى تحريمها عليه بعد اختلاعها (6). وكذا من تم بينهما الزواج بعد علاقة فاسدة دون استبراء. وتمت المخالعة بينهما، ليبين ليس فقط ضرورة الخلع، لكن أيضا فساد أخلاقهما علاوة على فساد الزواج (7). أو من صادف خلعه لامرأته الشلاث. وتكرار الطلاق والخلع لدليل أيضا في بعض الحالات على ذلك (8)، فقرأ

----- الفصل الثاني

⁽¹⁾ نفس المصدر، ص 388 .

⁽²⁾ الوزاني، النوازل الكبري، صفحات 323، 387 .

⁽³⁾ الونشريسي،، المعيار، جـ3، ص 284 .

⁽⁴⁾ نفس المصدر، جـ3، ص 319 .

⁽⁵⁾ نفس المصدر، ص 284 .

⁽⁶⁾ الوزاني، المصدر السابق، ص 336 .

⁽⁷⁾ نفس المصدر، صفحات 316-317.

⁽⁸⁾ الونشريسي، المصدر السابق، جـ4، صفحات 316، 328، 493 الوزاني، المصدر السابق، ص 376.

في نوازل الأباضية من افتدت منه امرأت ثلاث مرات (1). أو أن يحتمه الاختلاف المذهب بينهما؛ لأن الزوجة سنية وهو خارجي (2). وهذا الأمر يتعلق ليس فقط بحال الزوجين بقدر ما يرتبط بخصوصية بلاد المغرب المتعددة المذاهب، لذا كان الفراق هو الحل؛ لأنه يخشى منه أن يفتنها أو يفسد دينها كما جاء في الإجابة عن النازلة.

لكننا نجد أيضا بعض المشاكل التي تحدث قبل وبعد حدوث الخلع سواء من قبل المرأة أو الرجل أو حتى الأب. وما يظهر من تغير موقفهم بما يؤدي إلى حدوث الالتباس. فنجد أحيانا امرأة تتنكر لموقف الزوج والخلع معا محافظة على حقوقها، وقالت: اللم أسقط عنك شيئًا وما طلقتني إلا طلقة من غير فداء ((3))، وأالثة وأخرى انكرت الخلع، وقالت: الابينة له على الخلع ((4))، وثالثة قالت لزوجها: أن أردت الطلاق، فقد رددت عليك الصداق، فخرج عنها ولم يجاوبها، ثم بعد ذلك أعاد عليها ما قالته، فقالت: «مارددت عليك صداقك، ولا نرد عليك أصلا ((5)). وهذا يعد نوعا من التحايل على الرجل، وتكرر سواء فيما يتعلق بالخلع أو ما بما تعلق به من حقوق.

⁽¹⁾ مسائل نفوسة، ص 111، رقم 318.

⁽²⁾ الونشريسي، المصدر السابق، جـ3، ص 276 .

⁽³⁾ نفس المدر، جـ4، ص 318 .

⁽⁴⁾ نفس المصدر، ص 326 .

⁽⁵⁾ نفس المصدر ص 12؛ الوزائي، المصدر السابق، ص 364.

كما أنكر الرجل في بعض الأحيان ما اتفق عليه مع امرأته (1) أو تغير موقفه سواء بالعدول عن إتمام الخلع بعد أن حدد اليوم لخلعه، ثم قبل مجئ هذا اليوم، قال: لا أفعل ذلك. وهناك من تردد في إيقاع الخلع وطلب المشاورة (2)، أو يتراجع في تنفيذ الخلع بعد الاتفاق لإجرائه. وهذا التراجع من قبل الرجل تكرر في عدة نوازل (3)، أو يتردد بين الخلع والطلاق، فضلا عن ظروفه المادية التي تضطره أحيانا إلى أن يخالع امرأته التي يريد أن يطلقها (4).

صيغالظع،

وعن إجراء الخلسع وإتمامه، فسلابد أن نقف على الألفاظ والصيغ المرتبطة به وبالمختلعة والمخالع والشروط الملحقة به. وقد بينا سلفا من خلال العبارات الواردة في النوازل، أن المرأة كانت تقوم بطلب الاختلاع أو يخالعها الرجل بناءا على رغبتها. أو يقوم الأب أو الأخ أو حتى الأجنبي بهذا الأمر. ومن هنا جاءت صيغ الخلع تبعا لذلك. لكن ما أعنيه هو التركيز على الألفاظ المتواترة التي يؤدي بها هذا الفراق سواء خلع أوافتداء أو مبارأة أو صلح (5).

⁽¹⁾ الونشريسي، المصدر السابق، ص 345.

⁽²⁾ نفس المصدر، ص 13.

⁽³⁾ الوزاني، المصدر السابق، صفحات 298، 305، 306.

⁽⁴⁾ الونشريسي، المصدر السابق، جـ4، صفحات 113، 344.

 ⁽⁵⁾ عبد الواحد المراكشي، وثائق المرابطين والموحدين، انظر، وثيقة مصالحة المرأة
 زوجها عن كالثها، صفحات 397 - 398.

ولعل الاهتمام بهذا الأمر يرجع إلى بعض الاختلافات بين المذاهب الموجودة في المغرب وقتئذ، وما ذكرته النوازل من تأكيدات من قبل بعض قضاة تحاول فيها أن تبين هذا الاختلاف في محيط متعدد المذاهب، مع غلبة مذهبهم. فتذكر النوازل ما قاله القاضي عياض⁽¹⁾: قوأما المبارأة، فإذا كتبت على وجهها، فلها حكم طلاق الخلع عندنا، وكذلك من خلال سؤال مقدم للقاضي المبرزلي، قال: قفأمر هذا الطلاق دائر بين الخلع وبين إيقاعه بائنا على سبيل المبارأة بغير عوض، وكلا الآمرين تبين به الزوجة (2). أما الأباضية فمن خلال بعض المسائل، نجد أنهم يعتبرون أن المبارأة والمفتدية والمختلعة ألفاظ تدل على بينونة المرأة من زوجها، وكذلك أن باعها الرجل طلاقها فقد بانت منه فهي كالمفتدية (3). هذا إلى جانب المذهب الإسماعيلي (4) الذي يقصر الخلع على اسمى الخلع والمبارأة، وإن لم نجد له نوازل نستطيم أن نطبق عليها مذهبهم.

وبرغم ما تركته المذاهب من كتب سطرت فيها فكرها النظري، وكثير منها لم يترك فتاوى؛ فإنه على ما يبدو أن التجربة المالكية كانت أوسع في ارتباطها بالواقع عما أفرز ليس فقط المحصلة الكبيرة للنوازل في المغرب الإسلامي كما بينا، لكن أيضا التوغل

⁽¹⁾ مذاهب الحكام، صفحات 275 - 276

⁽²⁾ الونشريسي، المصدر السابق، جـ3، ص 336، وتبين المرأة من الرجل برفع سلطان الزرجية عنها.

⁽³⁾ مسائل نفوسة، ص 120، رقم 49، ص 121 رقم 50 .

⁽⁴⁾ انظر دراستنا عن الخلع في مصر الفاطمية - دراسة وثائقية، ص 255 .

في دقائق هذا المذهب، كما سيتضح خملال البحث. وعلى ذلك فغالبية النصوص التي بين أيدينا تعتمد على نوازل المالكية.

لذا غلب على نوازل كل مذهب ما اعتمده من ألفاظ، فبينما غيد في نوازل المالكية غلبة لفظ الخلع وما يشتق منه سواء خالعته أو خالعها أو اختلعت منه، وجدنا بعضها جاء بلفظ المبارأة أو ما يشتق منها أيضا⁽¹⁾. ولعل هذه الألفاظ ترتبط عندهم بالعوض وأيضا بحالة المختلعة الاقتصادية. كما تطالعنا النوازل بتعابير أخرى، مثل سلمى لي فيما لك، وخليتها أو الفراق وفارقها وغيرها عما لم يتضمنها مذهبم، وذلك؛ لأن هذه النوازل قدمت من صاحب النازلة كما وقعت، ومن هنا تعددت هذه التعبيرات من صاحب النازلة كما وقعت، ومن هنا تعددت هذه التعبيرات قيست بغيرها، فجاءت نوازلهم أيضا بنفس التعبيرات المذكورة؛ لأنها عبرت هذه وتلك عن مجتمع واحد.

العوض:

وإذا انتقلنا إلى الحديث عن القائم بالخلع فهذا يرتبط وبلا شك بملتزم العوض، لذا فلزاما علينا أن نبدأ بالعوض الذي يعد في حالات الخلع المطروحة مساويا لكراهية الزوجة أو عدم استقامة

----- الفصل الثاني

الونشريسي، المصدر السابق، جـ4، صفحات 7، 8، 9، 140، 113، 178
 الوزاني، المصدر السابق، صفحات 331، 332، 339، 339.

⁽²⁾ الونشريسي، نفس المصدر، جـ4، صفحات 258، 346؛ الوزاني، نفس المصدر، ص 323

الحياة الزوجية ارتباطا بالنص القرآني، أولاً: باعتباره يجمع معها في آية الخلع، وثانياً: لأن العوض يعد القاسم المشترك لكل المشاكل المترتبة على الخلع. أو نستطيع أن نقول أنه لولا العوض وما يتعلق به من حقوق مالية أو الرغبة في رده، لما حصلنا على هذا الكم من النوازل التي تدور في الأغلب الأعم حسوله. ومن هنا تبدوأهمية دراسته ليس فقط من حيث أنواعه التي أوردتها النوازل، لكن أيضا؛ لأنه يكشف عن جوانب أخرى مهمة، سواء شدة الكراهية التي تساوت معه، حتى أصبحت الكراهية والعوض كفتين في ميزان واحد اسمه الخلع. وكذلك؛ لأنه يكشف عن الشرائح الاجتماعية المختلفة التي ظهرت فيها حالات الخلع من خلال قيمته المينة للوضعية الاقتصادية للمرأة المختلعة.

ولسنا بحاجة لذكر أنواع العوض ومشتملاته، لكن من خلال حصر حالات كل نوع نستطيع أن نقف على أكثرها شيوعا في المجتمع المغربي، وهل كان الخلع على الصداق أو الكالئ أو الجمع بينهما، أم على الحمل والرضاع والنققة والحضانة. ومن الواضح أن الخلع على الصداق يمثل أعلى نسبة بين المختلعات يتلوه الخلع على الكالئ ثم الحضانة ونققة الحمل والرضاع. ويأتي الخلع على نفقة الولد ليمثل حالات قليلة، وكذلك الجمع بين الكالئ وبين الصداق. وأن كان في بعض الأحيان لا يصرح بما تم الاختلاع به، أو يجمع بين أكثر من نوع.

ولعل هذا الحصر يعطي مؤشرا مهما إذا ما ربطناه بما هو

الخلع في بلاد المغرب "بين الفقه والتاريخ»

متبع في المجتمع المغربي عند دفع الصداق مقدمه ومؤخره، فإن بعض الدراسات (1) التي توفرت على دراسة الزواج في معرض حديثها عن فترة معينة اعتمادا على كتب النوازل، أفادت بأن الصداق الذي يقسدم دوما يتركب من جـزءين متساويين همــا النقد والمهر، يدفع الجـزء الأول نقدا بعـد عقد الزواج، ولـذلك يسمى العاجل أو المعجل، والباقي يؤجل، الكن من اللافت للنظر أن ينتقص البعض من قيمة العاجل ويضخم المهر الذي يدفع في وقت لاحق، وهذا الأمر لاحظناه أيضا في عــقود الزواج بمصر⁽²⁾. وإذا النقد هو المقدم من الصداق، لكن تذكر أن المؤخر يسمى الكالئ. حيث يذكر الوزاني⁽³⁾ أن جل البلاد فيها النقد والكالئ بالمغرب إلا فاس، فالصداق كله عندهم نقد، والمقصود أن النقد أي الصداق ربما أجل كله أو بعضه بوقت الدخول. كما نجد أن كثيرا من النوازل التي بين أيدينا تذكر الكالئ(4). وتتضح من المشاكل المترتبة عليه، فإذا خالعها على جميع ما أصدقها، فطلب النقد، وقالت

 (1) الهادي روجي إدريس: الدولة الصنهاجية، ص 189؛ محمد حسن، المدينة والبادية بإفريقية في العهد الحفصي، جـ2، ص 789.

____ الفصل الثاني

 ⁽²⁾ نريمان عبد الكريم أحمد، المرأة في العبصر الفاطمي، سلسلة تاريخ المصرين
 العدد 66، 1993، ص 123.

⁽³⁾ تحفة أكياس الناس، ص 51.

 ⁽⁴⁾ القاضي عياض، مذاهب الحكام، ص299. وذكر في إجابته أن الكالئ دين من الديون ولازم تعجيله.

إنما أردت الكالئ⁽¹⁾؛ لأنها إذا قبضت النقد ردته، وإن لم تقبض الكالئ الذي افتدت به تنازلت عنه. وعلى ذلك نجد أن في إحدى النوازل كان عليها أن ترد النقد وتغرم ما استهلكت منه، ويسقط الكالئ عنه. أو تذكر أنها سلمت بنفسها للزوج المذكور جميع الصداق الباقى في ذمته (2).

كذلك جرى العرف في بلاد المغرب بعدم المطالبة بالمهر أو الكالئ إلا في حالة الوفاة أو الافتراق، وهذا يفسر لنا حالات الاختلاع به. وفي بعض الأحيان تأتي العبارة عامة، مثل: «اختلعت بصداقها» أو «بجميع المطالب والصداق» أو «بجهرها وبجميع مالها عليه» وغيرها(3)، أو بجميع حقها(4) كما تأتي أحيانا معبرة عن جزئيه، مثل: «صداقها نقده وكالثه»(5)، أو بجميع كالنها(6). وهذه العبارات بمهرها وجميع مالها عليه أي جميع كالنها(6). وهذه العبارات السالفة تبين نقطتين مهمتين، الأولى: التضحية بكل حقوقها المالية قبله من أجل التخلص منه، والثانية وضعية المرأة الاقتصادية. كما

الوزاني، النوازل الكبرى، صفحات 362، 363، 390.

⁽²⁾ نفس المصدر، ص 376 .

 ⁽³⁾ الونشريسي، المعيار جـ3، صفحات 181، 321، 323، جـ4، صفحات
 (12، 13، 15، 15، 318، جـ5، ص 181؛ الوزاني، المصدر السابق، صفحات 215، 232، 323، 331، 340، 337.

⁽⁴⁾ البكري، المسالك، ص 187.

⁽⁵⁾ الوزاني، المصدر السابق.

⁽⁶⁾ الونشريسي، المصدر السابق، جـ4، ص 258.

ارتبطت حالات الخلع على الصداق قبل الزفاف باقتصاره على نصف الصداق⁽¹⁾، والمقصود هنا النقد والمهر كما بينا، لكن لدينا حالمة تبين لنا أنها سلمت له نصف المهر⁽²⁾ ومن المعتقد هنا أن كلمة مهر استخدمت كمرادف للصداق وليس للآجل.

وكان الصداق أحيانا يجمع مع أشياء أخرى، مثلما أشارت أحدى النوازل ثلث دار منها سكناه بعشرين دينارا، أو أن يضاف إلى الصداق عددا معلوما من الدنانير⁽³⁾. وتوجد كلمة وغيره، وربما قصد بها ما كان يتضمن الصداق أيضا وخارج عن العاجل والآجل. ولعل النوازل الخاصة بالزواج توضح ذلك، حيث أن مهر البنت البكر بلغ مائة ديناو ذهبا، يدفع منه عشرون دينارا عند كتابة العقد وعشرين دينارا مؤجلة إلى أجل معلوم، والبقية تستخلص عند البناء، ويخصص هذا المبلغ المتبقي لشراء الحلي على عادة أهل البلاد⁽⁴⁾. وهذه النازلة المتأخرة التي يستفاد منها في تخصيص جزء من الصداق وشيء آخر تضمنته الـوثيقة لم يذكر⁽⁵⁾. ومن الممكن أن يضاف إلى وشيء آخر تضمنته الـوثيقة لم يذكر⁽⁵⁾. ومن الممكن أن يضاف إلى

ــــــ الفصل الثانى -

⁽¹⁾ عبد الواحد المراكشي، وثائق المرابطين والموحدين، ص 398 .

⁽²⁾ نفس المصدر، ص344؛ الوزائي، المصدر السابق، ص 341 .

⁽³⁾ الونشريسي، المصدر السابق، صفحات15، 231.

⁽⁴⁾ محمد حسن، المدينة والبادية في العصر الحفصى، جـ2، ص 789.

⁽⁵⁾ الوزاني، النوازل الكبرى، ص 340 .

⁽⁶⁾ البكرى، المسالك، ص 185.

وبرغم تفاوت الزمن بين هذه النوازل فمنها المبكر والمتأخر. ومع ذلك تشابهت بعض الحالات المتباعدة عن بعضها في إسقاط ما تستطيعه المرأة لتتخلص من الرجل، وتتساوى بعض الحالات سواء اختلعت بسبب الكراهية، أو لسبب آخر كما في مسألة البكري حيث حصل فيها الرجل على كل ما أعطاها بسبب ارتكابها لجرية الزنا.

وعسن قسيمة الصداق الذي تم الاختلاع به، فسهذا أمر لا يصرح به فسي الغالب⁽¹⁾؛ بسبب طبيعة النازلة التي لا تذكر قيمته، إلا إذا تعلقت بحق آخر، وعلى ذلك كان يكتفي بتسجيل ما تم الاختلاع عليه فقط بشكل عام، على عكس الزواج الذي تذكر فيه قيمة الصداق بالتفصيل. ومع ذلك فنجد بعض النوازل تذكر قيمة الصداق، منها: والصداق ستون⁽²⁾، ولم يصرح إذا كان دنانيرا أو دراهما، وأخرى ثلاثة مشاقيل⁽³⁾، وثالثة بلغ جزء من صداقها ثمانية دنانير⁽⁴⁾، أو عشرة مثاقيل⁽⁵⁾. وكان في الغالب يتفق حين طلب الخلع على طبيعة العوض وقيمته أو يشترط الزوج

⁽¹⁾ مسائل نفوسة، ص 117، رقم 56؛ المالكي، رياض النفوس، جـ1، ص 266؛ الونشريسي، المـصـدر السابق، جـ4، ص344؛ الوزاني، المصـدر السابق، ص 313.

⁽²⁾ الونشريسي، نفس المصدر، جـ4، ص 15.

⁽³⁾ الوزاني، المصدر السابق، ص 343.

⁽⁴⁾ الونشريسي، المصدر السابق، جـ3، ص 321 .

⁽⁵⁾ الوزاني، المصدر السابق، ص 305 .

هذه القيمة⁽¹⁾، مما يتبين حريته أحيانا في اختيار العوض.

ملتزم العوض:

وبخصوص ملتزم العوض، نجده يختلف من ناحيتين، منها أن إسقاط الصداق وكذا الالتزام بنفقة الحمل والولد، تقوم بها المرأة وغيرها. وأن كان الرضاع يقتصر على المرأة، فمن الممكن التزام نفقة الرضاع عندما تقوم به غيرها، لكن إسقاط حضانة الولد حق ارتبط بالأم المختلعة أولاً، والناحية الأخرى إذا كانت الأمور السابقة تقدم الناحية المادية التي يمكن تقويمها، لكن الحضانة لا تقدر بثمن وليس لها مشيل في السوق؛ لأنها تمثل الجانب المعنوي من العوض.

وعلى ذلك قبل الانتقال إلى أنواع العوض الأخرى يحسن بنا أن نقف على ملتزم العوض في الصداق، ويتضح أن الزوجة قامت في معظم الحالات بتقديمه ربما؛ لأن غالبيته لم تقبضه، ولذلك جاء بكلمة «أسقطت» (2) أما ما قبضته جاء بتعبيرات مختلفة مها «ردت عليه الصداق» أو «فردت عليه مالها» (3). ولعل هذا الأمر لا يخلو من دلالة، كما أن تسليم العوض من جهة المرأة يؤكد عليه في بعض الأحيان، ومنها: «وتفرقا على تبرئة الذمم» مما يفيد بتسلم

⁽¹⁾ الونشريسي، المصدر السابق، جـ4، ص 13.

⁽²⁾ الونشريسي، نفس المصدر، جـ4، صفحات 14، 317، 318، 375؛الوزاني، المصدر السابق، ص، 340.

⁽³⁾ نفس المصدر، جـ4، صفحات 12، 13.

الزوج للعوض⁽¹⁾، كما يأتي الإسقاط أحيانًا مبهما ولا يحدد جزءًا معينًا من الصداق، فنجد مشلاً أسقطت عنه كل مطلب، أو اختلعت بجميع إسقاطها وأيضا أسقطت ما وجب لها بسبب الزوجية المنعقدة⁽²⁾.

أما التزام الأب بدفع العوض ارتبط بخلع السفيه أو المحجورة؛ ولأن غالبية المختلعات كن دون الرشد، كما أن الفترة التى قضينها في الزواج كانت قليلة؛ ولأنهن لايصلن إلى الرشد إلا بعد مرور ستة أو سبعة أعوام كما يذكر على ألسنة فقهاء المالكية⁽³⁾، لذا كان لابد أن يكون الأب أو الولي مسئولاً عن الخلع وعن الالتزام بالعوض، لكن بإذنها وبموافقتها (4). لذلك كثرت هذه الحالات، وخصوصًا أننا نجد في بعض الأحيان أن الأب يجدد الحجر على ابنته ليلة زفافها (5). وكذلك يتحمل عنها أخوها أو وصيها العوض لو كانت يتيمة (6) أو يطلق عليها المحوش المراسلة المعمدة على المناسلة وهي أيضًا لا يجوز من فعلها شيء

(1) الوزاني، المصدر السابق، ص 376.

⁽²⁾ الونشريسي، المصدر السابق، جـ4، ص 14؛ الوزاني، نفس المصدر/ صفحات 341، 379.

⁽³⁾ الوزاني، نفس المصدر، ص 331.

⁽⁴⁾ سحنون، المدونة، جـ1، ص 253.

⁽⁵⁾ الونشريسي، المصدر السابق، جـ4، ص258؛ الوزاني، المصدر السابق، ص 385.

⁽⁶⁾ الوزاني، المصدر السابق، صفحات 350، 351.

حتى يتم لها مع زوجها العام⁽¹⁾.

إضافة إلى ذلك قدم عوض الخلع من ابن العم أو من رجل أجنبي عنها، حيث أعطى للمرأة ما تفتدى به من زوجها، وفي الحالتين كان السبب في دفع العوض هو التمكين لهما من الزواج (2). كما تتضح مع حالات هروب المرأة مع رجل آخر سواء قبل الدخول أو بعده، فأحيانا يطلب الزوج المال من الهارب معها، أو تتم مصالحة على أن يدفع للزوج ما اتفقا عليه، أو هو الذي يعرض الأمر على الزوجة في حالات مختلفة(3).

ضامن الدرك،

على أية الأحوال ارتبط بقيام هـؤلاء بالالتزام بدفع العوض ما يعرف بـ «الدرك» أو «ضامن الدرك» بمعنى أن يكون الأب أو الأخ أو الأجنبي (4) ضامنًا للزوجة أمام الزوج، فيما يخص النواحي المالية المتفق عليها عند الخلع، أو تكون بمعنى الترك (6)، أي ما تركته له مـقابل الخلع. كذلك كانت والدة المختلعة ضامنة لها في

____ الفصل الثاني

⁽¹⁾ نفس المصدر، ص333.

⁽²⁾ الونشريسي المصدر السابق، جـ4، ص304؛ الوزاني، المصدر السابق، ص 352.

⁽³⁾ العلمي، النوازل، جـ1، صفحات 114-115.

⁽⁴⁾ الونشريسي، المصدر السابق، جـ4، ص304؛ الوزانسي، نفــس المصــدر، ص 352.

⁽⁵⁾ الونشريسي، نفس المصدر، جـ4، ص259؛ والدرك بالفـتح والسكون وهو التبعة، انظر ابن منظور، لسان العرب، بيروت 1994، جـ3، ص 310.

عدة نوازل، ويدخل ذلك في حكم التفويض، إذا كان الأب حيًا وفوض الأم في ذلك ففعلها نافذ على البنت؛ لأنها نائبة عنه في ذلك كما نتين من إحدى النوازل⁽¹⁾. أو يتحمل الأب والأم معًا⁽²⁾ أو يذكر الغير دون تحديده، أو يحدد برجلين يضمنا الأب⁽³⁾ وهو ضمان الأجنبي كما هو معروف ومقبول شرعًا⁽⁴⁾.

وعلى ما يبدو أن الضمان ارتبط بمن لازالت في ولاية الأب أو غيره، وعلى ذلك، فإذا انعقدت المبارأة بضمان ما لحق من درك أوغيره تثبت الولاية به كما يشير ابن سهل ويسقط عن المختلعة الالتزام ويلزم ذلك الضامن (5)، لكن الضامن لا يلزم بما عليه للزوج لو ثبت أنه كان يضربها، كما في البيع الفاسد، كذلك لو علم الزوج بسفهها، لا يكون له مسبيل إلى الحميل أو ضامن الدرك(6). ومع سقوط الضمان، فإذا كانت الأم ناثبة عن الأم، فلا تباعة أيضًا عليها، لكن لو كانت وصية من قبل الأب وفعلت ذلك بعد وفاته ترجع البنت على التركة بما وجب لها بسبب الطلاق، ثم يرجع الورثة بعد ذلك على الأم بسبب الضمان(7).

⁽¹⁾ الوزاني: المصدر السابق، ص 341.

⁽²⁾ الوزاني، نفس المصدر، صفحات 337، 340، 341، 390.

⁽³⁾ نفس المصدر، صفحات 334، 341، 343.

 ⁽⁴⁾ على الخفيف، محاضرات عن فرق الزواج في المذاهب الإسلامية، القاهرة 1958، ص156

⁽⁵⁾ الوزاني: المصدر السابق، ص 351.

⁽⁶⁾ نفس المصدر، ص 325، 376 .

⁽⁷⁾ نفس المصدر، ص341 .

ومن اللافت للنظر أن المرأة في الحالات السابقة كانت مسحب وردة، ومع ذلك نتبين من بعض النوازل أن المرأة كانت رشيدة. وهذا الأمريقف بنا على سؤال مهم، وهو هل ارتبط ضمان الدرك بالمحجورة فقط؟، وعلى ذلك تكون هذه الحالات استثناءات، أم أن الأمر مطلق للمرأة في كل حالتها من الرشد والسفه؟

ويبدو أن المسألة كانت غير مرتهنة برشدها أو سفهها، لكن كثرة النوازل المرتبطة بالسفه من ناحية، وتأكيد الوزاني⁽¹⁾ من ناحية أخرى على أنها مسألة كثيرة الوقوع، يربطنا أيضًا بما أسلفناه من أن غالبية المختلعات كن دون سن الرشد ووجود حالة بينهن قد تجاوزته؛ لأنها عاشت مع زوجها عشر سنوات، لا تقم دليلا على هذا التجاوز؛ لأنه تعوزنا ذكر حالات عمائلة⁽²⁾.

وفيما يخص التحمل بنفقة الحمل والرضاع والولد، نجد أن غالبية المختلعات كن ملتزمات به⁽³⁾ وأحيانًا نجد الأب أو الأم تشاركها في نفقة الولد⁽⁴⁾. لكن ما هو جدير بالملاحظة أن نفقة الحمل والرضاع ارتبطت بالفقيرات؛ لأنهن لا يملكن سوى نفقات ضئيلة خلال فترة الحمل، وكذلك في الرضاع، ومما يؤيد ذلك أن

----- الفصل الثانى -----

نفس المصدر، صفحات 135، 337، 344، 346، 390،351.

⁽²⁾ الونشريسي، المعيار، جـ4، صفحات 141، 345.

⁽³⁾ نفس المصدر، صفحات 7، 8، 9، 277، 345؛ الوزاني، صفحات 380، 387.

⁽⁴⁾ نفس المصدر، جـ3، ص 321، جـ4، ص 9 .

امرأة من البادية وصفت بأنها ضعيفة، وأخرى اختلعت على نفقة الحمل وثبت عدمها، وثالثة ليس لها دار ولا من يقوم بها⁽¹⁾. وكذلك التي تشارك والدها وتسقط هي الصداق، ويتحمل هو بنفقة الحمل إلى أن تتم الرضاع، وتكررت هذه الحالات سواء بطول المدة، أو الجمع بين عدة أنواع من العوض، أو التي تجمع في العوض لكن تحدده بمدة معلومة (2). وهذا الأمر لا يخلو من دلالة تشير إلى الوضع الاقتصادى للمرأة التي لا تمتلك ما تفتدي به سواء إسقاط ما لم تقبضه من كالئ أو إرضاع أو إسقاط حضانة، بينما يختلف الوضع مع المرأة متوسطة الحال أو المسورة كما بينا.

وفى بعض الأحيان يؤجل الصداق الذي اختلعت به، مما يدل على فقرها وقلة ذات اليد فيما قبضته ولا تستطيع رده (3). والمرأة التي اختلعت بنفقة الولد تظل مطالبة بها، حتى لو سقطت حضانتها له بالتزويج (4).

أما عسن إسقاط الحسضانة، فمن المعلوم أن الأم لها الأولوية في الحضانة، حتى ولـوكانت أمـة أو غيـر مســـلمة وتـزوجت

⁽¹⁾ نفس المصدر، جـ4، صفحات 8، 345؛ الوزاني، المصدر السابق، صفحات 310، 380، 378.

⁽²⁾ الونشريسي، المصدر السابق، جـ4، ص 331؛ الوزاني، المصدر السابق، صفحات321، 387.

⁽³⁾ الونشريسي، المصدر السابق، جـ3، ص 321.

⁽⁴⁾ الوزاني، تحفة أكياس الناس، ص 100 .

مسلماً (1). وإذا حاولنا التعرف على المرأة التى أسقطتها، فسوف نؤكد ما أسلفناه بأنها دفعت إليها ربما بسبب الفقر. فمن بين الحالات التي بين أيدينا امرأة أسقطت الصداق كله وحضانة ولدها، وأخرى لم يقتصر العوض على جميع صداقها بل تعداه إلى نفقة الحمل والإرضاع إلى تمام حولين، ثم عندما تيقنت من الحمل أسقطت حضانتها وأرادت ألا تمسكه ولا ترضعه، وثالثة جمعت نفس العوض (2)، فضلاً عمن اشترطت على أن يبقى الولد معها أربعة أشهر، ولا حضانة لها بعد ذلك(3).

وهذه الحالات السابقة ربما وإن اتفقت على إسقاط الحضانة، ومنهن متيسرات الحال إلى حد ما، لكن مع ذلك نجد أن التى أسقطت حضانتها بعد التأكد من الحمل، ربما ترجع إلى أن حضانة الولد ستمنعها من الزواج، والأخرى ربطت بقاء الذرية معها بأربعة أشهر تلك الفترة التي تسمح لها بالزواج بعد العدة، لكن تظل المرأة المسقطة لحقها في الحضانة مشل التي عندما تأكدت من الحمل، فأسقطتها لدالة على شدة البغض والكراهية التي جعلتها تفقد الرغبة في تحمل وليدها.

وإضافة إلى أنواع العوض السابقة، فهناك أشياء أخرى

_____ الفصل الثانى _____

 ⁽¹⁾ وحسضانة الذكر إلى البلوغ، والأنثى إلى دخرول الروج بها، انظر سحنون، المدونة، جـ2، صفحات 258، 260 .

⁽²⁾ الوزاني، النوازل الكبرى، صفحات 339، 387.

⁽³⁾ الونشريسي، المصدر السابق، جـ4، 277 .

اختلعت بها المرأة خارجة عما سبق، منها أن تختلع المرأة بما تملكه من حلي وثياب، أو أن يأتي الاختلاع بكلمات غير مفهومة، كالتي اختلعت بأشياء أسبابها ما عدا مضربة (1). ولعله المقصود بالأسباب المشار إليها هي لوازمها، أو ما يخصها في بيتها، خصوصًا أنها ذكرت فيها إلا مضربة، كذلك أن تخالع المريضة بميراثها منه (2) ولعل هذه الإشارة تجعلنا نعرج على خلع المريضة والمريض وارتباطهما بالعوض.

بداية فخلع المريضة والمريض مرض الموت جائز في كل المذاهب (3)، لكن الخلاف يتعلق بقيمة العوض بالنسبة للزوجة والميراث بالنسبة للزوج. واعتبرت الحامل التي لم تصل إلى الشهر السادس مريضة (4) وبعده هي في حكم الصحيح حتى يطرقها الطلق. وتختلع المريضة مرض الموت عند المالكية علي ميراثه منها أو أقل، فإن زاد على الميراث فلا يجوز. كما أن التزامها بالعوض يعد تبرعًا منجزا، فيأخذ حكم الوصية، وينفذ في حدود ثلث تركتها بعد سداد ديونها، ولا يتجاوزه إلا بإجازة ورثتها (5). كما اتفق الفقهاء على صحة الخلع حال مرض الزوج،

———— = الخلع في بلاد المغرب «بين الفقه والتاريخ» = ——

⁽¹⁾ الوزاني، المصدر السابق، صفحات 338، 376.

⁽²⁾ الونشريسي، المصدر السابق، جـ4، ص 464.

⁽³⁾ عبلة الكحلاوي، الخلع، صفحات 146-147 .

⁽⁴⁾ القاضي عياض، مذاهب الحكام في نوازل الأحكام، ص 135؛ الونشريسي، المصدر السابق؛ الوزاني، المصدر السابق، ص 396.

⁽⁵⁾ سحنون، المدونة، جـ2، ص 254؛ على الخفيف،المرجع السابق، ص 177.

وإذا طال مرضه، وسئمت الزوجة الحياة معه. كما ترثه المختلعة إذا مات في مرض موته حتى ولو كان قبل البناء؛ لأن الميراث ثابت لها، لاسيما مع قرب الموت من الطلاق(1).

لكن بعض مذاهب السنة أبطلت ميراثها، لأن الفراق حدث بسببها⁽²⁾، أما الأباضية فيرون أن لا ميراث بينهما⁽³⁾، وإن كنا نعرف بوجه عام في المالكية أن المتخالعين دون حالة المرض لا يتوارثان⁽⁴⁾، لذا نجد امرأة اختلعت من زوجها ثم مرض بعد ذلك، فقيل لها هلا ورثته. فأتت لزيارته ومكثت معه فترة إلى أن برئ لعدم وجود من يمرضه⁽⁵⁾. أما المخالعة إذا ماتت فلا ميراث للزوج⁽⁶⁾.

ولعل خلع الحامل كان من الأصور المتكررة، ويعلق عليه الوزاني: «وبما يقع في هذه الأزمنة أن تختلع المرأة من زوجها وهي حامل ثم يراجعها وهي مقرب»، أي على وشك الولادة، وما يندكره ربما ينسحب على عصره المتأخر، أو على الفترات السابقة عليه، خصوصاً أن المازري⁽⁷⁾ والسيوري وهما من فقهاء

____ الفصل الثاني .

⁽¹⁾ الوزاني، المصدر السابق، ص 341.

⁽²⁾ عبلة الكحلاوي، المرجع السابق، ص 151.

⁽³⁾ أبو غانم الأباضي، المدونة الكبرى، ص 53.

⁽⁴⁾ سحنون، المضصدر السابق، جـ2، ص 243.

⁽⁵⁾ الونشريسي، المصدر السابق، جـ4، ص 334.

⁽⁶⁾ سحنون، المصدر السابق، ص 254 .

⁽⁷⁾ هو أبو الله محمد بن أبي الفرج، صقلي الأصل، وسكن قلعة بني حماد، ثم خرج إلى المشرق، وكان يعرف بالذكي، انظر، القاضي عياض، ترتيب المدارك، جـ4، ص 792.

القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي، أفتيا في خلع الحامل في عدة مسائل، مما يدل على شيوع هذا النوع من الخلع في الفترة السابقة عليه.

فضلا عن ذلك، فكانت هناك حالات للخلع بدون عوض، وهي مكروهة لوقوعها خلاف السنة، وإن جوزها مالك لأنها تتساوى مع الخلع على المحرم⁽¹⁾ كما أن أبا القاسم أخذ به ⁽²⁾ وما تم من نوازل بخصوصها كانت اعتمادًا على رأيه⁽³⁾.

عقد الخلع:

ويحسن بنا أن نتكلم بعد ذلك عن عقد الخلع، وما يرتبط به من أسور لها علاقة به أو بما يلحق به من شسروط، فضلا عن القائمين بإجراء العقد أو الوثيقة محاولين من خلال ما أتيح لنا من وثائق أو نوازل أن نتعرف على بعض الأخطاء الموجودة في العقد والمؤدية أحيانا إلى طلب فسخ العقد وغيرها من الأمور التي تتعلق به من قريب أو بعيد سواء بالأطراف المشتركة في إنجازه أو من أبرم العقد بخصوصهما.

الخلع في بلاد المغرب "بين الفقه والتاريخ»

⁽¹⁾ ابن عبد الرفيع التونسي، مـعين الحكام في القضايا والأحكام، بيروت 1989، جـ1، ص 258.

⁽²⁾ سحنون، المصدر السابق، صفحات 248، 258.

⁽³⁾ الوزائي، النوازل الكبرى، ص373.

بداية عرف التوثيق منذ فترة مبكرة، حيث ظهرت لفظة «الموثقون» في كتب التراجم لتعبر عسمن يقوم به (1)، ولعل كتابة الوثائق كانت تمثل إحدى الوظائف الفقهية الكبرى المهمة لإنجاز العقود المختلفة، وكما يشير أحد الدارسين إلى(2) أن وظيفة التوثيق في العصر الموحدي كانت مزيجًا من عمل الحاكم والمأذونين وإدارة المساحة في عصرنا الحاضر.

وجاءت بعض العبارات في النوازل لتبين لنا أن الخلع كان يوثق كتابة، سواء أبرم بين الزوجين على يد الشهود أو تم توثيقه لدى الجهة المختصة بذلك، لذا نجد الإشارات الواردة معبرة عن ذلك سواء في إجابة الفقهاء، أو عندما تكون النازلة نفسها مقدمة من خلال العقد نفسه، منها: "وبشيء آخر تضمنته الوثيقة» أو "قال الموثق في الوثيقة» وكان يطلق عليه أحيانا رسم الخلع، ويقال في الرسم أعلاه (2) ما يبين عرض الوثيقة مع السنازلة المقدمة ليقف عليها الفقيه، وتحفل كتب النوازل بمثل هذه التعابير التي تؤكد ما أسلفناه.

ومما يبين أن كتابة عـقد الخلع أو ما تعلق به كان أمرًا متـعارفًا عليه خلال القرن العاشر الهجري/الرابع عشر الميلادي، ما ورد في

——— الفصل الثاني ————

⁽¹⁾ القاضي عياض، ترتيب المدارك، جـ4، ص 49.

 ⁽²⁾ عبد الله على علام، الدولة الموحدية بالمغرب في عهد عبد المؤمن بن
 على، القاهرة 1986 صفحات 314-315.

⁽³⁾ الونشريسي، المعيار، جـ4، صفحات 4، 8، 13، 14؛ الوزاني، نفس المصدر، صفحات 340، 343، 374.

مسألة واحدة يفيد ذلك، منها "قال الموثق في الوثيقة، وقال الموثق في رسم الرجعة، كذلك ذكر العلامة السجلماسي (1)، في إجابته عما تضمنه الرسم، مع عدم ذكر الوثيقة (2). وهذا معناه أن الوثيقة تقدم في بعض الأحيان للتأكيد على السؤال في النازلة؛ لأنها تحتوى على ما هو متفق عليه.

ومع ذلك لا نستطيع أن نجرم بذلك في بلاد المغرب، في شير أحد الدارسين (3) ، إلى أن كتابة العقود لم تكن أمرًا منتشرًا في كل الأوساط الاجتماعية، خصوصًا في البادية، فكانت هناك أعراف خاصة بالزواج والطلاق، حيث قابلت الصيغ الشفوية التي دأب عليها أهل البادية والعامة التشريعات المكتوبة عند الحضر، حتى أنهم كانوا يتهيبوا خطوط أو كتابات الفقهاء.

ولما كنا في غنى عن التعرف على مضمون الوثيقة، وما يرد فيها من بيانات خاصة بالمتخالعين؛ لأننا بيناها بالتفصيل في بحثي الخلع السابقين. لذا سنضيف في هذا البحث ما بين أيدينا من أشياء مكملة لها، منها الإيجاب والقبول. ومن اللافت للنظر أن تحوى النازلة ذلك من غير اشتمالها على الوثيقة. وهذا ربما يجعلنا نقف على حقيقة أخرى، وهى أنها كانت تقدم في شكل سؤال

----- الخلع في بلاد المغرب «بين الفقه والتاريخ» = ---

⁽¹⁾ هو عبد الله سيدي محمد بن أبي القاسم، شارح العمل الفاسي، انظر، الوزاني، ص.298.

⁽²⁾ الونشريسي، المصدر السابق، جـ4 صفحات 8، 13؛ الوزاني،، المصدر السابق، صفحات 334، 327.

⁽³⁾ محمد حسن، المدينة والبادية بإفريقية في العصر الحفصي، جـ2، ص 794.

اعتمادًا على مضمون الوثيقة؛ بسبب ما ترتب عليها من مشاكل ، وهذا الأمر معلوم، لكنني أقصد ورود بعض العبارات في النوازل كما هي في الوثيقة وانعدامها في نوازل أخرى، لاسيما أنه في بعض الأحيان تأتي لنا إجابة الفقيه دون السؤال. لذلك ما أعنيه هو أن مثل هذه النوازل من النوع الأول تساعد إلى جانب الوثائق المتاحة على فهم ما جاء في الوثيقة.

ومناقشة النقطة الخاصة بالإيجاب والقبول لا تساعدنا فقط على معرفة ما يكتب في عقد الخلع، لكنها في الوقت ذاته تؤسس على ما أسلفناه عن طالبه. لأن القاعدة في الخلع تقوم على طلب المرأة وقبول الرجل، وليس هناك شك في أن نسبة كبيرة من الحالات المقدمة قد اعتمدت على ذلك، لكننا وجدنا الرجل هو الذي يبدأ بالإيجاب أحيانًا، فيقول «سلمى فسلمت» أو طلب منها ترد عليه فردت»(1) وإن كان هذا لا ينفي حق المرأة في طلب الخلع أو أنها هي التي دفعته إليه.

وارتبط القبول من ناحية الزوج بعبارة تفيد بمعنى الخلع، مثل: طلقة واحدة، أو طلقة خلعية، أو طلاقًا خلعيًا⁽²⁾، وهذه التعبيرات جاءت لتؤكد أن الخلم طلقة باثنة عند نوازل المالكية⁽³⁾.

ـــــــــــ القصل الثاني

⁽¹⁾ الوزاني، المصدر السابق، صفحات 298، 311، 376.

⁽²⁾ الونشريسي، المصدر السابق، جـ4، صفحات89، 315؛ الوزاني، نفس المصدر، صفحات 334، 335.

⁽³⁾ القرطبي، جامع الأحكام الفقهية، جـ2، ص 309.

أما الأباضية الذين اعتبروه فسخا، لم يحسب الخلع من عدد التطليقات (1)، حتى وجدنا امرأة تفتدى ثلاث مرات من زوجها وله أن يراجعها (2). ومن المفيد أيضًا أن نشير إلى أن العقد أو الوثيقة لم تقتصر على حدوث الخلع، فكان هناك عقدا للمراجعة، يصادفنا في بعض النوازل باسم «رسم الرجعة» (3).

لكن الوثيقة التي يتم بمقتضاها الخلع، كان يشوبها أحيانًا بعض أوجه القصور، تلك التي أظهرتها إجابات الفقهاء والقضاة عن النوازل المقدمة إليهم، بحيث كشفت عن جهل كل من اشترك في إعدادها سواء بالكتابة أو بالتوثيق. أو غيرهم مثل الزوج والزوجة اللذين إذا جهلا ما يرتبط بالخلع من أحكام، ربما يكون مقبولاً إلى حد ما قياسًا بجهل القائمين عليه.

فتشير بعض إجابات النوازل إلى هذا الجهل أو القصور، الذي يتضح في عدم وضوح النص المكتوب، وهو ما أشار إليه ابن مرزوق، بقوله: «في الوثيقة قصور، لقوله خالعها بعد أن افتدت منه، وفي السؤال قصور لقوله على ظهره (4). أو ما يذكره الوزاني (5)، مثل: «كشير ما يقع أن تختلع المرأة وهي حامل ثم

⁽¹⁾ أبو غانم الأباضي، المصدر السابق، جــ2، ص 54.

⁽²⁾ مسائل نفوسة، ص 111، رقم 40.

⁽³⁾ الوزاني، المصدر السابق، ص327.

⁽⁴⁾ الونشريسي، المصدر السابق، جـ4، ص 14.

⁽⁵⁾ النوازل الكبرى، ص 396.

يتراجعا، وهي مقرب ولا شعور عند الموثق بحرمة ذلك لاعتقاده أنه لا مانع من نكاح المعتدة إلا اختسلاط الأنساب. والأمر لم يقف عند حد ما يخص الناس، لكنه ينسحب أيضًا على ما يخص بعض القائمين عليه، حتى أنه أخذ على أحدهم؛ لأنه خالع زوجته شم ردها وبعد مدة طلقها بالطلاق الشلاث شم راجعها، فقيل له: وأنت شاهد وحاكم وتكتب صدقات الناس، فكيف تعمل هذا؟ (1).

ولعل جهل بعض الموثقين يرجع إلى أن من يقوم بهذه المهنة لم يكن على علم بدقائقها، وربما كانت أيضا وسيلة للكسب، مثال ذلك أن أبا سعيد خلف بن عمر المتوفى عام 373هـ/ 983م، كان أولا يبيع الحنطة ثم رجع يكتب الوثائق ويأخذ عليها الأجر⁽²⁾. ويطالعنا الخشني⁽³⁾ ببعض العبارات التي تفيد في هذا الموضوع، أن عبد الملك الضبي الذي عاش أيام الفاطمين غلب عليه حب الدراهم أنداده من كتاب الوثائق. وإذا كان هذا الكلام ليس عامًا على كتاب الوثائق، لكنها تعد استثناءات من المكن أن توجد في على كتاب الوثائق، لكنها تعد استثناءات من المكن أن توجد في كل فقرة، وإن كانت الفرة الفاطمية في بلاد المغرب ذات خصوصية، حيث كان لا ينتصب لكتاب الوثائق بالقيروان إلا من تشرق، ويأخذ عليها أجرًا⁽⁴⁾. كما أن ليس لدينا ما يفيد تأكيده؛

——— الفصل الثاني ·

⁽¹⁾ الوزاني، المصدر السابق، جـ4، ص 109 .

⁽²⁾ القاضى عياض، ترتيب المدارك، جـ4، ص49.

⁽³⁾ قضاة قرطبة وعلماء إفريقية، بيروت 1982، صفحات 284.

⁽⁴⁾ نفس المصدر، ص 294.

لأن الفترة الزمنيـة طويلة وكذا المساحة المكانيـة واسعة، لكن على الأقل نحــاول أن نتحــرى أوجه القــصــور التى أفادت بهــا بعض النوازل.

وهناك أيضاً ما يفيد بجهل الزوج، منه أن رجلا أوقع على زوجته طلقة واحدة وجمع فيها الثلاث (1)، وفي إجابة سؤال للقاضي عياض (2)، قال: قأما الجهال، فيلزم الكتاب أن يبينوا لهم ما يكتبون، وما يلزمهم في كتاباتهم، فإذا كتبت مبارأة أخذ في حكمه بالأحوط، ويتضح من ذلك أيضا أن التمويه وعدم الوضوح عند كتابة الوثيقة يؤدي إلى الخلط بين المبارأة والخلع، خصوصًا أن الاختلاف بينهما يتعلق بالمشاكل المالية (3). وتطالعنا النوازل أيضاً برجل خالع زوجته، وأوقع عليها طلقة رجعية ولم يفرق بين الحلع والطلاق (4)، أو أن رجلاً تفتدى منه امرأته ثم يعجمها برغم أنها بانت منه، وزال ملكه عنها (5). ويتضح أيضاً الحمل، وقال: لم أعرف معنى البناء، لذا جاءت إجابة القاضي عياض: قإذا كان الأمر على ما وصفت، وكان الزوج من عامة عياض: قإذا كان الأمر على ما وصفت، وكان الزوج من عامة

- الحلم في بلاد المغرب (بين الفقه والتاريخ» • -----

⁽¹⁾ الونشريسي، المعيار، جـ4، ص 231.

⁽²⁾ مذاهب الحكام في نوازل الأحكام، صفحات 275 - 276.

⁽³⁾ فالمبارثة تسقط حسقها على الزوج، بينما المختلعة تبسذل جميع ما أعطاها انظر، ابن رشد، بدائية المجتهد ونهاية المقتصد، جـ2، ص78.

⁽⁴⁾ الونشريسي، المصدر السابق، جـ4، ص 346.

⁽⁵⁾ مسائل نفوسة، ص 121، رقم 50.

الناس، وممن لا ينسب إليه طلب علم؛ فإنه يقبل عذره؛ لأن البناء يعبر بالدخول والخلو⁽¹⁾.

ولم تشد المرأة عدما وسم به الزوج من الجهل في بعض النوازل، فهي في إحداها أبرأت زوجها من جميع صداقها، واسقطت عنه كل مطلب كان لها قبله، ثم تسأل بعد ذلك بما يفيد حقها في مال كان في ذمة زوجها من زوج آخر. وعلى ما يبدو أن هذه النوعية من النوازل كانت متكررة، حتى أن الونشريسي⁽²⁾ يطرح أمثلة لها في بجاية والأندلس، أو كما يقول وعينها في مصر، وكان القصد من ذكرها، هو الخلاف بشأن مثل هذه المسائل أن تحمل على العموم أم تقتصر على أحكام مثل هذه المسائل أن تحمل على العموم أم تقتصر على أحكام

كما يظهر جهلها بوضوح عندما تركت صداقها، برغم أن الزوج أشهدها أمام بعض الأقارب، إن لم يأت إلى سنة فأمرها بيدها، لذلك جاءت الإجابة من قبل ابن أبي يزيد⁽³⁾ لتكشف عن عدم فهم بعض النساء للاختلافات التي تتحدد بها فُرق الزواج

_____ الفصل الثاني ·

⁽¹⁾ مذاهب الحكام، صفحات 299-300.

⁽²⁾ المصدر السابق، صفحات 14-15.

⁽³⁾ هو عبيد الله بن أبي يسزيد عبد الرحمن الفقيه المتكلم، سكن القيروان، وكان إماما للمالكية في وقته، وشسارح أقسوال مالك، الملقب بمالك السمغير، ت 386هـ/996م. انظر: القاضي عياض، ترتيب المدارك، جـ4، ص717، وما بعدها.

المختلفة (1)، فيقول «إن ظنت أنها لا تملك الطلاق بهذا التملك إلا بغدية، ومثلها يجهل ذلك (2). وامرأة أخرى سكتت عن طلب حقها بعد وفاة مخالعها الذي كان يضربها، وقالت: «فظننت أن سكوتي في حياته مبطل لحقي (3) ، وفي مسألة أخرى مشابهة، أجاب عنها التاودي، وقال «وفيه نظر لأن الجهل بالرجوع في المال عما يجهله النساء، فإذا أدعت الجهل فهي مصدقة ولها القيام (4). وكذلك عن سنية تزوجها خارجي جهلاً منها، فلما علمت طلبت فراقه (5).

وهناك أيضًا ما يدل على جهل الاثنين، في إجابة لأحد الفقهاء قال: «إن العرف يخصص ما أبهمه العاقدان ويعين مرادهما» (6) ، أو أن يخالع زوجته على أن أخرته بكالئها ستة أشهر (7). صحيح أن مثل هذه الدقائق إذا جهلاها لا تكون ذات خطر، إذا قيست بغيرها لكنها تؤدي إلى مشاكل بينهما، كذلك

⁽¹⁾ وهي الطلاق الرجعي والبائن والتمليك والظهار واللعان والإبلاء، فـضلاً عن الخلع، وكل فـرقة لها ما يرتبط بها من أحكام، انظر، على الخفـيف، فرق الزواج فى المذاهب الإسلامية.

⁽²⁾ الونشريسي، المصدر السابق، ص 15.

⁽³⁾ نفس المصدر، جـ5، ص 181.

⁽⁴⁾ الوزاني، المصدر السابق، ص 326.

⁽⁵⁾ الونشريسي، المصدرالسابق، جـ3، ص 276.

⁽⁶⁾ الونشريسي، المصدر السابق، جـ4، ص 8.

⁽⁷⁾ القاضي عياض، مذاهب الحكام، ص 22، لأن تعجيل المال لازم عند الخلع ولا يجب تأخيره.

تذكر النوازل أن رجلاً ظاهر امرأته أو آلى منها⁽¹⁾. أنه لا يسها إلى خمسة أشهر، ثم طلقها تطليقه، ثم افتدت منه، وبذلك أوقع عليها عدة صور للفراق⁽²⁾. كما جاءت تعابير الفقهاء في الإجابة عن بعض النوازل، منها ما تفيد بأن هناك بعض المسائل الفقهية التى لا يفهمها العامة وهي كثيرة الوقوع. كما يرجع القصور أيضًا إلى جهل الوكيل أو المفوض في الخلع حينما خالع على وكيله بالطلاق الثلاث⁽³⁾.

ومع ذلك، فهناك بعض النوازل المقدمة تكشف أحيانًا عن فهم لبعض النقاط المهمة، التي تعبر عن أن السائل ليس من العامة، فيشير إلى ابن القاسم وابن وهب وابن رشد وغيرهم؛ وإن كانت المشكلة المقدمة تنم عن عدم فهم حين إيقاع الخلع. لكن

الفصل الثاني –

⁽¹⁾ والظهار هو أن يقول الرجل الامرأته: أنت على كظهر أمي، أو غيرها من ذوات المحارم، وحكمه تحريم وطء المرأة حتى يخرج الكفارة تأديبا له وتغليظا عليه وكفارة الظهار عتى رقية أو صيام شهرين متنابعين ومن عجز عن المسيام فكفارته إطعام ستين مسكينا، سورة المجادلة آية 3-4 أما الإيلاء، فهو أن يحلف الزوج الايثربها، وحكمه أن يتربص أربعة أشهر بنص الفرآن، وتبتدئ هذه المدة من وقت الإيلاء إذا كان حال قيام الزوجة وكان الإيلاء غير مضاف ولا معلمقا على شرط غير واقع، انسظر سورة البقرة، آية 226، سحنون، المدونة، جـ2، صفحات 307، 336؛ على الخفيف، فرق الزواج، صفحات المدونة، جـ2، صفحات 508، 400، 508.

⁽²⁾ مسائل نفوسة، ص 117، رقم 42.

 ⁽³⁾ عندما وكل أباه على جميع أموره البدنية على عصمة أو غيره، انظر،
 الونشريسي، المصدر السابق، جـ4، ص 98.

تقديم السؤال بهذه الصورة يبين لنا اعتماد أصحاب النوازل على بعض الطلبة أو المختصين أو غيرهم ممن لهم دراية بالأحكام ليكتبوا لهم السؤال، حيث أن مستوى السؤال المقدم في أحايين كثيرة يدل على ذلك(1).

كما تجلت أوجه القصور حين كتابة عقد الخلع، فيما حواه من شروط نشأت عنها بعض المشاكل حال التطبيق. وكان للزوج المخالع النصيب الأوفر فيها، وبعضها تعلق بإجراء الخلع ذاته، منها: ما ارتبط بموافقة أمها على رد كالثها إليه (2)، أو أن يشترط ألا تتزوج ناس سماهم لها، وأن تزوجت بواحد منهم، فهي باقية في العصمة وغير مطلقة، أو أنه يشترط عليها أن لا تتزوج بشخص معين، وأن تزوجت فهو غير مطلق. ومنهم من يشترط أن لا تتزوج مدة معينة، وفي حالة أخرى: «وإن تزوجت غرمت كذا وكذا من المال»(3). وفي الوقت نفسه ارتبطت شروطه بحقوق الولد، فمن اختلعت وهي حامل على حضانة ابنها اشترط عليها إن أيبقي الولد معها لمدة أربعة أشهر (4). وكذلك من اشترط عليها إن لم يصح الخلع تبقى له زوجة (5).

⁽¹⁾ الونشريسي، نفس المصدر، جـ4، صفحات 178،8، 231، 317، 415، 415؛ الوزاني، المصدر السابق، ص 336 حيث عرض للاختلافات بين الخلم والمبارأة.

⁽²⁾ الونشريسي، نقس المصدر، جـ4، ص88.

⁽³⁾ نفس المصدر، ص 304؛ الوزاني، المصدر السابق، صفحات 311، 325، 383.

⁽⁴⁾ الونشريسي، نفس المصدر، ص 227.

⁽⁵⁾ الوزاني، المصدر السابق، ص313.

كما اشترط المرأة في عقد الخلع بعض الشروط، لكن في أضيق الحدود، منها: أن لا يأخذ منها ابنها إذا انتلقت من مدينة مكناسة إلى سلا أو العكس⁽¹⁾، وفي حالة أخرى التزم الزوج أو ربما اشترطت عليها أن يقوم بنفقة ولده، ويبدو أنها اختلعت بشيء آخر، وثبت ذلك في الوثيقة، حيث تبدو من الإجابة: «فلا فرق بين الطعام الذي الترم به الزوج أن يؤديه لها في رسم الخلع وبين الكسوة المسكوت عنها».

وهذه الشروط تبدو قليلة قياسا لما عرض من نوازل، لكنها في غالبيتها غير مقبولة، فإن اشتراط الزوج بألا تتزوج امرأته بعد الخلع غير لازم لها. كما لا يلزمها التغريم إذا تزوجت؛ لأن مالكا أنكر على الرجل اشتراطه على المرأة في الخلع، وقال: "إن كل خلع وقع بصفقة حلال وحرام" (2)، لذلك نجد حرص القضاة على النهي عن الشروط بشكل عام، فنجد سحنونا ينهي أصحاب الوثائق والشهود وعامة الناس أن لا يحضروا نكاحًا فيه شيء من الشروط ولا يكتبوها ولا يشهدوا بها(3)، ولابد أن هذا النهي ينسحب على الخلع أيضًا.

_____ الفصل الثاني _______

⁽¹⁾ الونشريسي، المصدر السابق، جـ4، ص 7.

⁽²⁾ سحنون، المدونة، جـ2، صفحات 248، 296، ولعل حكم الفقهاء جاء اعتمادا على ما اشار إليه مـالك من حديث رسول الله عليه الله على المراته وهي أن يطأ الرجل امرأته وهي ترضع، لان الماء يغل اللبن ويكون فيه غذاء. واتفاق تصوص الفقهاء على منعها من الترويج هو تخريج فقط، انظر، الوزاني، ص 356.

⁽³⁾ القاضى عياض، ترتيب المدارك، جـ2، ص 206.

مشاكل ما بعد الخلع:

وإذا انتقلنا إلى المشاكل المترتبة على الخلع، فنجد أن غالبيتها ارتبطت بالعوض أي الجانب المادي، سواء فيما يخص الـقيام على الزوج بعد الخلع والرجوع عليه بالمال، أو بنفقة الحمل والرضاع، فضلاً عن الحضانة، إضافة إلى ذلك فهناك مسائل تعلقت بالنواحي الفقهية سواء المرتبطة بالخلع نفسه، ومدى جوازه أو العدة وغيرها. لكن يظل العوض هو المعول عليه في هذه المشاكل.

الرجوع بالمال:

ولذلك فأول ما يصادفنا هو الرجوع على الزوج بالمال أو العوض بشكل عام، وكانت الزوجة في الغالب الأعم تتقدم بطلبه، وأحيانًا الأب. ولنا أن نتساءل هل رجوع الزوجة يرتبط دائمًا بما أوردناه من حدوث أخطاء عند كتابة العقد دائمًا الخطأ وما الخلع؟. من المعتقد أننا لا نستطيع أن نحمل العقد دائمًا الخطأ وما يترتب عليه من مشاكل، لكن هناك عوامل أخرى ستتضح من الحالات المقدمة. كذلك متى يتقدم الأب ليطالب أو يرجع على الزوج بالمال. ولماذا؟، فنضلاً عن ذلك فهل من الممكن أن نجد غير الزوجة والأب ممن يتقدم بطلب المال؟، ومتى يكون للزوجة المخالعة الحق في الرجوع على الزوج واسترداد المال، ومتى يسقط حقها؟ كل هذه الأسئلة وغيرها تستطيع أن تكشف عن جانب مهم في العلاقة بين المتخالعين بعد الخلع.

ولكى نجيب عن هذه التساؤلات السابقة، فلابد من تحرى الأسباب التي أدت إلى طلب الرجوع والفترة بين حدوث الخلع وطلب المال، وكذا هل تم في حياة الزوج أو بعد وفاته؟ ولعل الحالات التي بين أيدينا تكشف عن أسباب مختلفة، فجاءت أحيانًا منفردة أو لأكثر من سبب، منها أن إسقاطها لم يكن بموافقتها أو أن تدعى أنها كانت جاهلة بقدر الصداق، وتضيف أن ذلك كان على وجه القهر والضرر(1). أيضًا أشارت النوازل إلى جهلها برغم أنها كانت مملكة لنفسها (2)، أو لأنها محجورة، وليس لها أن تلتزم إلا أن يمر الزمان وما يرشدها من الشرع على حد ما جاء في النازلة(3). ومن حلف لامرأته ألا يطلقها ثم نسى وخالعها، وكذلك من حلف باللازمة وحنث ولم يطلق فخـالعته زوجـته⁽⁴⁾ أو بسبب عــدم حضور الولى وموافقته لها⁽⁵⁾؛ لأنها محمولة على السفه، ولم يمض لها مع زوجها إلا أربعة أعوام.

لكن من الأسباب الرئيسة التي كثرت في النواؤل هي الإضرار بالمرأة وضربها، ومنها: أن رجلاً كان يضرب زوجته ضربًا عنيفًا

ـــــــــــ القصل الثاني

⁽¹⁾ الونشريسي، المعيار، جــ4، ص 15 .

⁽²⁾ الوزاني، النوازل الكبري، ص 340.

⁽³⁾ نقس المصدر، صفحات 324، 387

 ⁽⁴⁾ الونشريسي، المصدر السابق، صفحات 231، 311؛ الوزاني، المصدر السابق،
 ص. 338.

⁽⁵⁾ الوزائي، نفس المصدر، ص 331.

حتى أضربها (1)، ومن كان يضربها بالسماع الفاشي (2)، والحالات الخاصة بالإيذاء والضرب كانت دائمًا مقدمة عند الفقهاء، حتى أن إجاباتهم ارتبطت بضرورة إثبات الضرر، فيقال: "إذا ثبت ضربه إياها الضرب الموجع كان افتداؤها من أجل تسليطه عليها بالضرب». أو "فلو ثبت أنه كان يضربها ولو بالسماع ولو من غير ثقات يرد ما خالعته به (3). كما أنطلق بعض الفقهاء من ارتباط الإضرار بها والرجوع عليه بحقها من القاعدة الفقهية "لا ضرر ولا ضرار»؛ لأنها في حكم المكرهة المقهورة وحتى لوطالت المدة، ولم تقم إلا بعد وفاته، طالما ثبت ما أدعته من الضرر الذي أدى بها إلى السكوت مدة طويلة (4).

ومن ذلك يتضح أن الزوجة كانت في الغالب الأعم المتقدمة بطلب رد المال وتوفرت لها الأسباب التي تعطيها الحق في القيام على الزوج المخالع؛ لأنه لابد أن يكون هناك سببًا موجبًا، فالخلع من العقود اللازمة التي لا يرجع فيها بدون سبب، كما يتضح في بعض النوازل التي بسينت أنه لا حق للمسرأة للرجوع، لأن النازلة افتقرت إلى سبب(5).

وإذا كانت الأسباب السابقة تعطي المرأة الحق في الرجوع على

⁽¹⁾ نفس المصدر، صفحات 322، 323.

⁽²⁾ الونشريسي، المصدر السابق، ص 231؛ الوزاني، المصدر السابق، ص339.

⁽³⁾ الوزاني، المصدر السابق، ص 340.

⁽⁴⁾ الونشريسي، المصدر السابق، جـ5، ص 181.

⁽⁵⁾ نفس المصدر، جـ4، ص 139.

زوجهـا بالمال، فهناك حـالات لا يكون للمختلعــة لمحلق في طلب المال، منها ما لم يتوفر في النازلة مما ذكرناه، وما يتنافي معها، فتشير إحدى النوازل إلى أنها مهملة وزعمت أنه لا يلزمها ما التزمت به، ومع ذلك جاءت الإجابة بضرورة القيام بما التزمت به، اعتمادًا على ابن القاسم من أن خلعها جائز عليها قبل بلوغها وبعده، إذا كانت ما صالحت به بغير صلح مثلها(1)، ولما كان رضا المختلعة أحد أسباب رفض دعواها، فيكون سكوتها بعد الخلع السنة ونحوها الدليل على أن ما تم كان على رضا منها واختيار ولا تنفعها بينة الضرر(2). أو أن خلعها بما اختلعت به لازم لها ليس لها فيه رجوع، بسبب المدة الطويلة التي قضتها عند الزوج، والتي تزيد على عشر سنوات وعليها أن تقوم به حتى ولو كان أبوها حياً كما يذكر في إجابة النازلة(3)؛ لأن الرشيدة يمضى فعلها على نفسها باعتبار أن المرأة المالكة أمر نفسها تسليمها للمال لازم ولا رجوع لسها فيه (4). ويبدو أنها أرادت الرجوع بما خالعت بدعوى الإكراه بدون بينة مما أضعف موقفها أيضًا.

وأحيانًا تحاول المرأة أن تسترد مالها عن طريق التحايل ولا ترفع دعواها إلى القاضي أو غيره، لكنها تحيل على الزوج المخالع من يخوفه ويوهمه بأن الشرع يحكم عليه برد ما أخذ من مفارقته،

----- الفصل الثاني

⁽¹⁾ الوزاني، النوازل الكبري، ص 388.

⁽²⁾ نفس المصدر، ص 326 .

⁽³⁾ نفس المصدر، صفحات 323، 331

⁽⁴⁾ الونشريسي، المعيار، جــ4، ص 346.

فيضطر إلى رد بعضه (1). وعموما قيام المرأة على الرجل بدعوى رد المال مسألة كثيرة الوقوع (2).

وفي ما يخص المدة التي وقعت بين وقوع الخلع وقيام المرأة، فكثير من النوازل لم تحددها أو أن يقال: «ثم بعد ذلك» أي بعد الخلع أدعت، كما أن المدة حينما ذكرت في نوازل أخرى كانت مرتبطة بطبيعة السؤال والإجابة عنه، ف تطالعنا المصادر بمن اختلعت. وبعد أيام طلبت ما اختلعت به، وكذلك كان قيامها في نازلة أخرى بعد سنة، وثالثة بعد عشر سنوات(3). لكن كانت هناك من تقدمت بعد الوفاة(4). ولعل ذكر المدة بين الخلع والقيام تكشف أحيانًا عن اضطرارها بسبب ما تتعرض له من إضرار. وحتى سكوتها لمدة طويلة أو حتى بعد وفاته تبين خوف المرأة من مخالعها، بسبب سطوته أو قدرته على إيذائها حتى بعد الخلع.

كما كان للأب الحق في الرجوع على الزوج المخالع بالمال، عندما تختلع ابنته ولم يمر عليها من الزمن ما يرشدها، كما تذكر النوازل: ومنها من اختلعت بعد بنائه عليها لم يمر لها من دخول زوجها الأول أربعة أعوام⁽⁵⁾، لكن هذا الحق مشروط بموافقتها.

⁽¹⁾ الوزاني، المصدر السابق، ص 351.

⁽²⁾ نفس المصدر، ص 351 .

⁽³⁾ نفس المصدر، صفحات 324، 326، 327، 331 .

 ⁽⁴⁾ الونشريسي، المصدر السابق، جـ5، ص 181؛ الوزاني، المصدر السابق، ص 315.

⁽⁵⁾ الوزاني، ألمصدر السابق، ص 332.

ومن الأسباب الأخرى التي أعطت الأب الحق في الـقيـام على الزوج بالصـداق، أنه بارأها من زوجـها وأسـقط صـداقـها قـبل الدخول بها لكنه علم بعد ذلك أنه كـان يغشاها في بيت أبيها(1)، كذلك وجـدنا حالة لقـيام ابن العم على الزوج بما خـالع عن ابنه عمه(2).

ومن اللافت للنظر أن يقوم المخالع نفسه بما بقي له من الصداق بعد وفاة أبيه الذي خالع عنه (3) ويطالب والد الزوجة بما التزم به من مؤونة ابنهالذي توفي، فطالبه ببقية الصداق الستة مشاقيل التي دفعها في مأكلة، ولم يرجع بها عليه لأجل تحمله بنفقة الحمل ومؤونته بعد الوضع عامين (4). لكن ما طلبه الزوج لم يكن من حقه كما أجيب عنه؛ لأن جميع المدفوع عند النكاح هو صداق للمرأة ملكته واستحقت جميعه بالدخول، ولا يلزم مع الخلع رد الجميع، بل بما وقع علي التراضي، وأنه إذا هلك الولد قبل الحولين فلا شيء للمخالع على الأب (5). وكذلك أن يرجع الزوج الثاني علي المخالع بنصف ما وقع به الخلع، مدعبًا أن الزوج الأول كان يضربها (6).

——— الفصل الثانى —

⁽¹⁾ الونشريسي، المصدر السابق، جـ3، ص 115.

⁽²⁾ الوزاني، المصدر السابق، ص 352.

⁽³⁾ نفس المصدر، ص 345.

⁽⁴⁾ الوزاني، المصدر السابق، ص 343.

⁽⁵⁾ سحنون، المدونة، جـ2، ص 249.

⁽⁶⁾ الونشريسي، المصدر السابق، جـ4، ص139...

الرضاع والنفقة.

ومن المشاكل الأخرى التي ظهرت بعد الخلع ما تعلق بالرضاع، ونتين من إجابات بعض النوازل التي لم تسبق بالسؤال بعض حالات، منها: "أن المرأة لما التزمت لزوجها في عقد الخلع رضاع ابنتها لزمها ما التزمت". ويتضح أيضًا أن مقدم النازلة من الممكن أن يكون الزوج، وهذا اللزوم الذي أوجبته النازلة، حيث وضع لها كل الخيارات التي تمنعها من التهرب مما التزمت به، فإما ترضعها مجانًا ما دامت صحيحة قادرة، وإذا انقطع لبنها قبل انقضاء أمد الرضاع أو عجزت، وجب عليها أن تستأجر من مالها من يرضعها؛ فإذا كانت عديمة استأجر أبو الصبية مرضعة، ويرجع على المرأة متى أمكن الرجوع(1).

كذلك فهناك من التزمت بما اختلعت به، وأرضعت الولد نحواً من عام، ثم لحقتها الضيعة، وأحبت أن تتزوج، فتعرض لها مفارقها لأجل رضاع الولد، ويشير السؤال إلى أن عقد الخلع احتوى على تحملها بالنفقة وليس الرضاع. وهذا أمر لافت للنظر، ليس فقط لأن الرضاع داخل في المؤن أو النفقة بوصفه رضيعا(2)، لكن؛ لأن المرأة أرادت أن تتنصل مما التزمت به لتتزوج؛ وإذا كان هذا حقها، لكنها يشترط بألا يضر بالولد؛ فإن أضر فله المنع(3).

⁽¹⁾ الوزاني، المصدر السابق، صفحات 342-343. .

⁽²⁾ الونشريسي، المصدر السابق، جـ4، ص 8.

⁽³⁾ نفس المصدر، الوزاني، المصدر السابق، ص 354.

وكذلك وجدت من تخلت عما التزمت به من إرضاع ولدها بعد أن تأكدت من الحمل وأدعت أنه لا يلزمها ما التزمت به (1).

أما ما يخص النفقة سواء على الحمل أو بعد وضع الولد، ارتبطت الأولى بتحديد وقتها هل تبدأ أثناء الحمل أو بعد الوضع (2)، باعتبار أن ذلك له علاقة بحقها على زوجها؛ لأن الحامل لو اختلعت فلها النفقة والكسوة والمسكن حتى تنقضي عدتها(3). ولما كانت بعض النساء يجمعن في عوض الخلع بين نفقة الحمل والرضاع ونفقة الولد وكسوته، فوجدت بعض المشاكل، لاسيما أن هذه النفقة أحيانًا تكون حتى الفطام، أو في حالات أخرى استمرت إلى سقوطها شرعا عن الأب(4). وما يتعلق بالنفقة أيضًا التي لم تسقطها وكانت على المخالع أثناء الحمل ما تقدمت به امرأة بعد الوضع حين ولدت توأم، وطلبت نفقتهما فرفض الأب؛ لأنه التزم بنفقة واحد(6).

ولعل ظهور مشاكل النفقة تعلقت بما ورد في عقد الخلع وتواتر في أغلبها، وهو ورود عبارة: «إن ظهر بها حمل»(6)،

⁽¹⁾ الوزاني، المصدر السابق، ص 387.

⁽²⁾ الونشريسي، المصدر السابق، جـ4، ص 345.

⁽³⁾ سحنون، المدونة، جـ2، ص 243.

⁽⁴⁾ الونشريسي، المصدر السابق، جـ4، صفحات 7، 8،345. .

⁽⁵⁾ الوزاتي، المصدر السابق، ص 388.

⁽⁶⁾ الونشريسي، المصدر السابق، جـ4، ص 8، 354، 414؛ الوزاني، المصدر السابق، ص604.

فالالتزام المادي كان معلقًا بوجود الحمل أولاً، ولذلك تفجرت المشاكل بخصوص النفقة وغيرها، ومنها: «فصالحها أبوها على أن ينفق على ما في بطنها سنة»، والنفقة على هذا الحال كما أجاب المازري فيها اختلاف؛ لأنه لا يجوز الخلع على غرار⁽¹⁾، بسبب ما فيه من جهالة ومخاطرة. ولعلنا لو تتبعنا غالبية المشاكل الخاصة بهذا الموضوع، لوجدناها قد تعلقت بهذا المجهول⁽²⁾. وهناك حالات إثبات العدم التى أشارت إليها النوازل، وهذا لا يعفي المرأة من الالتزام فيقوم الأب بالإنفاق ويعود عليها بما أنفق متى أيسرت⁽³⁾.

وفي بعض الأحيان تتحمل الأم والجدة الابنة طالما أنها عند الأم ومشاركة الجدة في النفقة ربما تبين أن المرأة كانت فقيرة أو بحكم أنها كانت تعيش مع أمها. لكن وفاة الجدة بعد عام جعل المخالع يطلب بما يجب لابنته عند الجدة؛ بسبب التحمل، خصوصًا أن الالتزام كان بسقوطه شرعًا عنه. وعلى ذلك كان لابد حسبما أجيب عنها أن تقدر النفقة تقديرًا وسطًا لا شطط فيه ولا تقصير ثم يؤخذ نصف المقدر من التركة ويوقف بيد موثوق به، وينفق على الأبنة نصف نفقتها، وإذا تبقى جيزءً من النفقة بعد

 ⁽¹⁾ ولقد أجازه مالك، وقال في البيوع من باع إلى أجل مجهول فالقيسمة فيه حالة إن كانت فاتت، انظر، سحنون، المدونة، جـ2، ص 243.

⁽²⁾ الونشريسي، المصدر السابق، جـ4، ص 8؛ الوزانسي، المصدر السابق، ص 380.

⁽³⁾ الوزاني، المصدر السابق، ص 343

خروج الابنة من حضانة أبيها، وسقطت نفقتها على الأب صرف إلى الورثة.

كما تم الإفتاء في بعض المسائل المشابهة بالنسبة للأم إذا ماتت، فيسوقف من مالها قدر مؤونة الابن حستى انقضاء المدة التي التزمت بها، أما إذا أفلست رجع الزوج على الغرماء أى ضامن الدرك. وإذا مات الابن قبل استكمال ما وقف له رجع الزوج بما بقي على ورثتها. كما يتضح من النواول أن العرف الجاري، هو أن الناس لا يطلبون بقية النفقة بعد موت الولد(1).

الحضانة

أما عن المشاكل المترتبة على الحضانة بعد الخلع، فإسقاطها إما أن تكون عوضًا للزوج عند الاختلاع كما أشرنا فيما سبق، أو تسقط عنها حين الزواج. ولعل ما ذكرناه فيما يخص النفقة بما جاء في عقد الخلع كان مؤثرا في مسائل الحضانة أيضًا؛ لأنها تختلع على أن ظهر حمل بها، وهذه العبارة تعنى الشك، وعلى ذلك في حالة ثبوت الحمل، وهي الأكثر أو بعبارة أخرى أن المشاكل المقدمة كلها والخاصة بالحضانة تعلقت بثبوته وبعده تبدأ المشاكل الفعلية سواء التي ارتبطت بالأم المسقطة لحضانتها، أو الجدة التي اشترت في هذا الإسقاط.

بداية نجد الاختلاف الواقع في النوازل المقدمة على إسقاط

_____ الفصل الثاني _____

الوزاني، نفس المصدر، ص 345.

الأم لحضانة ابنها في الخلع يعتمد على صاحب الحق بعدها. فيرون أن المشهور من مذهب مالك أن الولد للأب⁽¹⁾. وأن المفتى به وما جرى به عمل القضاة يخالفه، فتشير النوازل إلى أحقية الجدة قبل الأب؛ لأن مالكا أجاز أن يكون الولد عند الأب، إلا أن يكون ذلك يضر بالصبي ومن هنا جاء هذا الاختلاف، أو كما زعم الوزاني بسبب الوهم الذي وقع لبعضهم (2).

ولعل ذلك يرجع أيضًا إلى أن ما جرى به العرف عند إسقاط الأم لحضائتها أن يرجع هذا الحق إلى أمها أو أختها⁽³⁾. ومع ذلك نجد المرأة في بعض الأحيان عندما اختلعت بإسقاط الحضائة وتركت له أولادها عما يبين ما ذكرناه من أحقية الزوج⁽⁴⁾. لكننا الحضائة وهي حامل على أن يقضي معها من تلده لمدة أربعة أشهر، وبعدها ينتقل إلى الأب، نجد الأب يتركه عند الأم عامين ونصف وحتى بعد أن تزوجت لم يسأل في رجوع الولد إليه، ولا يطلبه منها ولا من غيرها⁽⁵⁾. وهناك حالة أخسرى ترتبت على ما اشترطته المرأة على نفسها حين الاختلاع من القيام بالحمل وتحقق قرب

----- الخلع في بلاد المغرب «بين الفقه والتاريخ» = ----

⁽¹⁾ سحنون، المدونة، جـ2، صفحات 247، 259 .

⁽²⁾ الوزاني، المصدر السابق، ص 315 وما بعدها.

⁽³⁾ ابن عبد الرفيع التونسي، معين الحكام، ص 301 .

⁽⁴⁾ نفس المصدر، ص 375 .

⁽⁵⁾ الوزاني، المصدر السابق، ص 317 .

الولادة، زعمت أنه لا يلزمها ما التزمت وأسقطت حضانتها للولد(1).

ومع ذلك نجد موققًا مغايرًا لمختلعة أخرى يتضح من الإجابة عن إحدى النوازل،أن المرأة التي أسقطت حضانة ابنتها، ليس لها الحق في بقاءها عندها فطمت أولاً طالما وجد الأب من يرضعها وقبلت الصبية غير أمها. كما أنه لا كلام للأم بعد إسقاطها الحضانة، ولا فرق قبل الحولين وما بعدهما، ولا وجه لإبقائها عند أمها التي خالعت بإسقاط الحضانة، إلا أن يرضي الأب فيتركها، أو لا يكون عنده من يحضنها له. ونتبين من هذه النازلة أن الأم التي أسقطت حضانة ابنتها رفعت طلبها لبقاء البنت عندها حتى التي أسقطت حضانة ابنتها رفعت طلبها لبقاء البنت عندها حتى يتم إرضاعها (2). برغم أن يتضح من السؤال أن البنت فطمت بالفعل واستغنت بالطعام عن اللبن، وربما هذا يشير إلى تعلق الأم بالابنة، وهذا بديهي مع تضحيتها بها كعوض للخلع.

كذلك قدمت حالات أخرى نتين منها ما رفع لعودة حقها في الحضانة بعد المراجعة⁽³⁾، أو تلك التي تين بقاء الولد عند الأب، فبرغم أن المسألة لا توضح أن الاختسلاع تم على إسقاط الحضانة، لكن نجد الزوج يذكر أن له من مخالعت رضيع وليس لديه ما يكفى أجرة إرضاعه وهناك قريبة له ترضعه بالمجان⁽⁴⁾.

ــــــ الفصل الثاني

⁽¹⁾ نفس المصدر، ص 387 .

⁽²⁾ نفس المصدر، ص 341 .

⁽³⁾ نفس المصدر، ص 350 .

⁽⁴⁾ الونشريسي، المصدر السابق، جـ3، ص 277.

وهناك بعض المشاكل التي تعلقت بالجدة، حيث أن ابنتها أبرأت زوجها، وحضرت أم المطلقة فوافقت على ذلك وأسقطت حضانتها فيما عسى أن يرجع إليها إسقاطًا صحيحًا، ثم بعد ولادة الولد بقي عند أمه، ولعل هذه الحالة وغيرها تكشف عن احتفاظ الأم بابنها في بعض الأحيان رغم إسقاطها لحضانته. وبعد زواجها صار الولد عند جدته فترة طويلة، ثم قامت على الأب بالنفقة لخفيدها، فامتنع المطلق وتنازع معها محتجًا بإسقاط حضانتها حسبما ذكر في عقد الطلاق، لكن الجدة اعترضت بأن ذلك لا يلزمها؛ لأنها أسقطت شيئًا قبل وجوده (1). وهناك جدة أخرى أسقطت حضانتها عن حفيدة لها هي وابنتها أم الحفيدة في عقد أوحد وتركتاها لوالدها.

مدى جواز الخلع:

كذلك حوت بعض النوازل أسشلة بخصوص الخلع ذاته، أظهرت فيها إجابات الفقهاء الحالات التي يلزم فيها أو عدم جوازه، كما وجدنا حالات قدمت لفسخ الخلع. وتطالعنا النوازل بالالتزام بالخلع إذا ما وقع الاتفاق بين الزوجين على مال سمياه أو تواعدا على الخلع، وكذلك من خالع ثم قال: هي على حرام، وأيضا لو طلب منها شيئًا وأعطته على أن يطلقها ثم طلقها رجعيًا، فلا عبره بنصه على الرجعة ويلزمه الخلع. أما من وافق زوجته على ما أعطته

(1) نفس المصدر، جـ4، ص 414؛ الوزاني، المصدر السابق، ص 604.

⁻⁻⁻⁻⁻ الخلع في بلاد المغرب "بين الفقه والتاريخ» ----

وقبل ذلك بقلبه من غير تلفظ بالقبول⁽¹⁾، فهذه المسألة فيها خلاف، فالأساس أن يكون القبول باللسان، أو أن يجرى على لسانه خفية، لكن إذا كانت النية والقبول بالقلب، فهذا لا يبين المردود،. أما أن كان شيئًا يأخذه منها فالفعل كالقول.

وعن عدم جواز الخلع، فأوردت النوازل التي بين أيدينا حالات ليست بالقليلة تفيد بذلك، منها: إذا حلف الرجل باللازمة وحنث، فطلبت منه امرأته الطلاق، فأبى فاختلعت منه $^{(2)}$ ، وعدم جواز الخلع هنا، يرجع إلى أن الطلاق وقع بعد الحنث. وربما تشابهت معها حالة أخرى في بعض التفاصيل $^{(3)}$ تخص من حلف ألا يطلقها ونسى وخالعها، فالخلع وقع بعد الطلاق. كذلك من علق الخلع بسرط موافقة أمها، فإذا لم توافق لم يلزمه $^{(4)}$ ، أو من طلب التروي والمشورة؛ لأنه ليس في قبض الزوج ما رد إليه ما يوجب خللاً في العصمة لعدم انبرام العقد بينهما إيجابًا وقبو $^{(5)}$. كما جاء في الإجابة عن النازلة. وتشير إحدى النوازل إلى رجل زوجته أمه وأنكر ذلك وحرم زوجته عليه، ثم دخل بها فلا يلزمه الخلع كونها أجنبيه عنه بالتحريم $^{(6)}$.

——— الفصل الثاني

الوزاني، نفس المصدر، صفحات 376 - 377.

⁽²⁾ الونشريسي المعيار، جـ4، ص 231 .

⁽³⁾ الونشريسي، نفس المصدر، ص 311 .

⁽⁴⁾ نفس المصدر، ص 88 .

⁽⁵⁾ نفس المصدر، ص 13 .

⁽⁶⁾ نفس المصدر، جـ4، ص 314؛ الوزاتي، المصدر السابق، صفحات 330، 378 .

ويظهر من بعض النوازل أيضًا عدم جواز الخلع، إذا كان النكاح فاسداً؛ لأن الرجل تروج امرأة بعد فساد بينهما قبل استبرائها ثم خلعها(1)، وأيضًا إذا قال لصهره أعطني عشرة مشاقيل وأذهب بابنتك وهو لا ينوى الطلاق(2). وإذا كان كان إجبار المرأة على الخلع عشل أحد الأسباب التي تؤدي إلى عدم لزومه، فوجود مثل هذه الحالات يعد أمرًا طبيعيًا بالنسبة للمرأة، لكن الاستثناء أن يكره الرجل على الخلع حيث استناع أهلها عن تسليمها إليه وعدم قدرته على ردها(3)، لذلك جاء جواب البرزلي: «إن الخلع الذي تكلم فيه أهلها لا يلزمه إتمامه، بل لوققده معهم والحال على ما ذكره، وهم لا يملكونه منها، إلا بشرط السكنسي بجوارهم وانتقاله من بلده وقبيلته لم يلزمه الأنه مكره».

إضافة إلى ذلك، إذا كانت طلقة الخلع معلقة على إعطاء ما ذكر في اليوم الذي عينه لها ومضي اليوم ولم تعطه ذلك فلا تلزمه (4). ولما كان الخلع يتم أحيانا بين الطرفين، أو بوجود شاهد أو أكثر أو حتي يتم بينهما ويذهبا بعد ذلك ليوثقاه عند سماط العدول كما سبق أن بينا، لكن تردد المرأة أو على الأقل إنكارها في إحدى النوازل جعل القاضي يقول بضرورة الإشهاد عليه حتي

----- الخلع في بلاد المغرب «بين الفقه والتاريخ»

⁽¹⁾ الونشريسي، نفس المصدر، ص 317.

⁽²⁾ الوزاني، المصدر السابق، ص 298 .

⁽³⁾ نفس المصد، ص 307 .

⁽⁴⁾ الوزاني، المصدر السابق، صفحات 310، 311 .

يلزم⁽¹⁾ . كما لا يمضي الخلع إلا إذا كان إسقاط صداق الزوج التي لا تزال في ولاية أبيها بموافقتها⁽²⁾ .

أما عن حالات فسخ الخلع التي حوتها النوازل فكانت قليلة، منها: مختلعة أرادت العودة إلى زوجها؛ بسبب عجزها عن القيام بنفقة الحمل⁽³⁾، أو أن يرفض الزوج ما قـدموه له على سبيل الخلع، وقال: «لا أطلق وخذوا ما وجب لكم»⁽⁴⁾.

ويتضع مما سبق أن العلاقة بين المتخالعين لا تنقطع سواء ارتبطت بمشاكل مالية أو اختلافات حول الخلع نفسه. كذلك كان وجود الأولاد بينهما من أهم الأسباب التي حتمت ذلك، منها: امرأة طالبت زوجها بنفقة ابنها؛ لأنها على ما يبدو لم تدخل في العوض، لذا نجدها تسأل عن الطعام والكسوة باعتبارهما يمثلان النفقة. ويبدو أيضا أن الأب التزم في عقد الحلع بالطعام، وهي تريد أن ترجع عليه بالكسوة التي لم ينص عليها(5).

عدة الختلعة:

ومن المشاكل المطروحة أيضًا في النوازل ما ارتبط بعدة المختلعة، ومع قلتها فقد كشفت عن عـدم معرفة التفاصيل الخاصة

____ الفصل الثاني

⁽¹⁾ الونشريسي، المصدر السابق، جـ4، ص 12.

⁽²⁾ نفس المصدر، ص317، الوزاني، المصدر السابق، ص 322.

⁽³⁾ الوزاني، المصدر السابق، صفحات 387، 388.

⁽⁴⁾ الونشريسي، المصدر السابق، جـ4، ص 13.

⁽⁵⁾ الوزائي، المصدر السابق، ص 308.

بها. بداية عدة المختلعة هي عدة المطلقة ثلاثة قروء أو إلى وضع الحمل عند المالكية (1)، واختلفت عند المذاهب الأخرى ارتباطاً بكون الخلع طلاقًا أو فسخا(2). وعلى ذلك من قال أنه فسخ كانت عدة المختلعة حيضة واحدة (3) كما عند الأباضية، ومع ذلك فهناك بعض الدقائق التي أوجدتها التبجرية العملية، ومنها: أن رجلاً طلق زوجته طلاقًا خلعيًا، فاقامت شهرًا أو أقل قبل خروجها من العدة ومات المخالع فهل ترثه؟ وأضافت هل تلزمها عدة الوفاة إذا مات الزوج وهي في عدتها بعد الخلع (4) ؟

ومن المعلوم أن الحقوق المالية تسقط بين المتخالعين ولا يتوارثان (5) وإن كان هناك بعض الاستئناءات لخلع المريض؛ فإنها ترثه، كما بينا سلفا، أو إذا كانت حاملا فلها النفقة (6)، كذلك لا تلزمها عدة الوفاة. والسائلة هنا خلطت بين وضعها وبين المطلقة رجعيًا، التي تكون في عدتها في حكم الزوجة، فيلزمها عدة الوفاة كما ذكر القرآن الكريم (7)، لكن هي بانت منه بالخلع.

⁽¹⁾ إن كانت من ذوات الحيض؛ وإذا كانت صغيرة ولم تبلغ، أو بلغت بالسن ولم تحض، أو بلغت من الإياس وانقطع حيضها فعدتها ثلاثة أشهر، سورة الطلاق، آية 4.

⁽²⁾ عبلة الكحلاوي، الحلم، صفحات 98 - 99.

⁽³⁾ أبو غانم الأباضي، المدونة الكبرى، جـ2، ص 55.

⁽⁴⁾ الوزاني، المصدر السابق، ص 395.

⁽⁵⁾ سحنون، المصدر السابق، جـ2، ص 243.

⁽⁶⁾ نفس المصدر.

⁽⁷⁾ سورة البقرة. آية 234

وترتبط عدة المختلعة بالمراجعة، ومعلوم أنه لا رجعة في الخلع إلا بنكاح وولي وصداق⁽¹⁾. لكن المقصود هنا هل تراجع أثناء العدة؟، ونلاحظ أن بعض نوازل المالكية التي بين أيدينا تعرض لهذا الأمر بطريق غير مباشر، وجاءت التعبيرات واضحة، منها: «وتركها حتى تنقضي عدتها.. واخطب امرأتك وتزوجها⁽²⁾، أو فإذا أكملت عدتها طلبت للأزواج، ولا تمنع من نكاح غيره⁽³⁾. وكذلك لما انقضت عدتها انتظرت الرجل الذي ذكر لها تزويجه⁽⁴⁾، وغيرها من النوازل التي جاء فيها انتظار انتهاء العدة عرضًا بالنسبة للزوج أو غيره. وكل هذا مؤسس على المذهب المالكي بأنه لا رجعة للزوج على المختلعة في العدة (5).

لكننا نجد أحيانًا بعض التعليقات على بعض النوازل بما يخالف ذلك، منها ما قاله الوزاني الذي يناقش إجابات بعض الفقهاء، ففي إحدى النوازل لأبي الفضل العقباني (6)، يقول: «انظر قوله، فإنه مختل لاقتضائه أن الخلع فيه الاستبراء، ومع أن الواجب فيه العدة، لأنه طلاق ولأنه يقتضي أنه لا يتزوجها في

ـــــــ الفصل الثاني

⁽¹⁾ سحنون، المصدر السابق، جـ2، ص 246.

⁽²⁾ المالكي، رياض النفوس، جـ1، ص 266 .

⁽³⁾ الونشريسي، المعيار جـ4، ص 318.

⁽⁴⁾ نفس المصدر، ص 184 .

⁽⁵⁾ ابن رشد، بدایة المجتهد، جـ2، ص 82.

 ⁽⁶⁾ هو قاسم بن سعيد العقباني، قاضي الجماعة بتلمسان، ت 854هـ/1450م،
 انظر محمد بن مخلوف، شجرة النور الزكية، ص 255.

العدة وليس كذلك، لأنها تزوجها، والماء ماؤه ولا محظور فيه». ويضيف: «ولم يختلفوا أن الخلع طلاق بائن.. واتفقوا على أنه يتزوجها في عدتها، إلا فرقة من المتأخرين شذت عن الجماعة، فقالت لا يتزوجها هو ولا غيره في عدتها»(1).

وما ذكره الوزاني يجعلنا نقف على أن غالبية الفقهاء قالوا بالزواج في العدة للمخالع، لكن ما بيناه في إجابات النوازل وغيرها التي لم نوردها، نتبين منها العكس، خصوصًا أن ما أوردناه يرجع إلى فترات مختلفة، منها نازلة ترجع إلى عصر الولاة حيث أفتى فيها أسد بن الفرات في حضور البهلول بن راشد، وربما الوزاني يتكلم عن عصره الذي يعد متأخرًا عن الفترة التي نتناولها أو؛ لأنه أهتم في هذه الفترة بأهل فاس وما حولها، فلعلها اختلفت زمانًا ومكانًا. وأن كان هذا الأمر تعلق أيضًا بنوازل الأباضية حيث جاءت مسألة مراجعتها في العدة أو بعدها (2) ناه فأجاب الإمام عبد الوهاب: «إن هذه المسألة اختلفوا فيها فبعض يرى أن يراجعها في العدة إلا بولي ونكاح جديد، وبعض يرى أن يراجعها في العدة إلا بولي ونكاح جديد، منصوص عليه في المدونة الخاصة بهم (4). والاختلاف عندهم في منصوص عليه في المدونة الخاصة بهم (4).

(1) الوزاني، المصدر السابق، ص 336.

اخلع في بلاد المغرب «بين الفقه والتاريخ» ■ ---

⁽²⁾ مسائل نفوسة، ص 111، رقم 40.

⁽³⁾ نقس المصدر، ص 111، رقم 28.

⁽⁴⁾ أبو غانم الأباضي، جـ2، صفحات 54، 56.

ضرورة وجود الولي، لكن يتاح مراجعتها في العدة، وهذا يخالف الملاكية، لكن ما يستوقفنا أنه أجاب عن هذه النازلة بـ: «وقولنا الذي نأخذ به يراجعها في العدة بغير ولمي وبينة وصداق على ما تراضيا عليه(1).

ومن الواضح هنا أنه يعرض للآراء المعتمدة في المذهب الأباضي في مثل هذه الحالة، ومع ذلك نجده يأتي برأي جديد يخالف ما عرضه في بعض الأوجه، فهل هذا يعد اجتهادًا في المذهب بعد استقرار الدولة، خصوصًا أنه الإمام المنوط بكل ما يصدر عن الأباضية؟. والإجابة عن هذا التساؤل لا يمكن الوصول إليها، إلا بعد دراسة المسائل برمتها، ليس فقط فيما يخص الخلع.

الراجعة

مثلت المراجعة واحدة من المشاكل التي عرضت على الفقهاء للإفتاء فيها، فهذه النقطة تتعلق بعدة أمور أو تساؤلات، منها: من ذا الذي يحرص على المراجعة الرجل أم المرأة؟، وكذلك ما هي الأسباب التي تؤدي إلى طلبها؟ وأيضًا هل تعارضت مع السبب الذي من أجله تم الحلع؟. وهذه الإجابات ستصل بنا إلى فهم المرأة التي أقدمت على الحلع، ثم طلبت مراجعة زوجها وبالتبعية فهم مجتمع هذه الفترة.

تفيد النوازل التي بين أيدينا بأن المخالع دائمًا كان هو الحريص

------ الفصل الثاني ------

⁽¹⁾ مسائل نفوسة، المصدر السابق .

على المراجعة، حيث تأتي بعض العبارات التي تبين ذلك، منها: "أرسل لوالدها يردها(1)، أو "فأراد مراجعتها(2) أو "طلب مراجعتها مرات(3). كما تكشف لنا النوازل أحيانًا عن حرص المرأة على مراجعة زوجها، بمعنى أن تكون هي البادئة أيضًا من خلال العبارات الواردة، منها: "ثم أنها أرادت مراجعته(4)، أو "ثم راجعته على أقل ما تخالعا عليه" أو أن تسأل: "هل يفسخ الخلع وتعود زوجة»(5)؟. وأحيانًا تأتى العبارات عامة لا تبين من الذي القدم على طلب المراجعة.

ولنا أن نقرر أن تقدم الزوج بطلب المراجعة ليس غريبًا؛ لأنه في الغالب الأعم لم يكن هو المتقدم بطلب الخلع، وإن كان دافعًا له في أحايين أخرى. وبرغم أن طلبه للمراجعة يأتي غير مشفوع بالأسباب، لكن ما يستوقفنا هو طلب المرأة للمراجعة. وإذا قلنا أنها كانت في إحدي النوازل لا تزال في ولاية أبيها⁽⁶⁾ فرجوعها إليه أو رغبتها في هذا الرجوع كانت شديدة بدليل أنها راجعته على أقل ما اختلعت به وبدون موافقة والدها وهذا جائز. وعلى ذلك ليس من حق الأب أن يعترض كما ورد في إجابة النازلة؛ لان

---- الخلع في بلاد المغرب "بين الفقه والتاريخ، • ----

⁽¹⁾ الونشريسي، المصدر السابق، جـ4، ص 109.

⁽²⁾ الوزاني، المصدر السابق، ص 335.

⁽³⁾ الونتشريسي، المصدر السابق، صفحات 108 - 109.

⁽⁴⁾ نفس المصدر، ص 112.

⁽⁵⁾ الوزاني، المصدر السابق، صفحات 337، 338 .

⁽⁶⁾ نفس المصدر، ص 336.

الكلام للابنة، لكن أن تنذر امرأة على نفسها دفع خسسين دينارًا للجامع إذا راجعته، وتجبر على أدائها إن استنعت من إعطائها بعد المراجعة، ثم هي التي تطلب المراجعة (1) دون إبداء الأسباب فهذا الأمر غريب، ولعله يرجع إلى أن النوازل تركيز على السؤال الخاص بالنازلة أو المطلوب الإجابة عنه، فلا تورد أسباب الخلع، لكنها تظهره، لاسيما في الحالة الأخيرة. ومع ذلك فهناك امرأة طلب منها النوج المراجعة بعد الخلع بسنة فأبت، فأعاد الطلب فرفضت (2)، عما يبين إصرارها على موقفها من الخلع الذي تم برضاها لأسباب قوية.

وأحيانًا يتحايل الرجل للمراجعة، ومنها: أن رجلاً خالع زوجته ثم راجعها بعد ذلك، لكنه طلقها ثم راجعها، ثم خالعها فأراد مراجعتها مدعيًا بأن المراجعة الأولى لم تكن بإذنها، برغم ما ذكر بأنها كانت على الوجه الجائز، وإنها علمت بعد ذلك ورضيت⁽³⁾. أيضًا لجوء المخالع للمخاصمة مع والد الزوجة، لانها أبت الرجوع إليه مدعيًا أن الطلاق كان رجعيًا (4).

ويتضح من الحالات الخاصة بالمراجعة أنها في بعض الأحيان لا تكون صحيحة، مثل: من راجعها أبوها، ولم تتكلم لكونها في

ــــــ الفصل الثاني

⁽¹⁾ الونشريسي، المصدر السابق، جـ4 صفحات 111، 112.

⁽²⁾ الوزاني، المصدر السابق، ص338.

⁽³⁾ الونشريسي، المصدر السابق، جـ4، ص 109.

⁽⁴⁾ الوزاني، المصدر السابق، ص369.

ولايته، وتأكد ذلك من إجابة الفقهاء: «ليس لأبيها أن يراجعها إلا بعد أن توكله على المراجعة (1)؛ وإن راجعها بغير ولي (2). كذلك رفضت دعوى (3) رجوع المرأة إلى الزوج؛ بسبب ما أشارت إليه النازلة من كراهيتها له تصريحا وموافقة القاضي على فعلها. أيضا من أشهدت أنه كان يحلف بالإيمان ويحنث فيه (4)، وكانت المرأة تلجأ أحيانًا إلى الحيلة لتأكيد حنث المخالع لتتخلص من طلبه للمراجعة، لكن عندما ثبت كذبها عما أدعته، وطلبت مراجعته منعت من هذه المراجعة (5).

قضايا الخلع والجتمع المغرييء

وإضافة إلى ما سبق فهناك أمور أخرى مرتبطة بالخلع لابد من معرفتها، خصوصًا ما يرتبط بتكراره، فنجد في بعض الحالات أن المرأة تفتدي من زوجها أكثر من مرة، إما أن يفصل بين الخلع في المرتين طلاقًا رجعيًا (6)، أو أن تطلق مرتين رجعيًا ثم يطلقها طلقة خلعية (7) أو أن تفتدي منه ثلاث مرات (8).

_____ = الخلع في بلاد المغرب «بين الفقه والتاريخ» ■ ____

⁽¹⁾ الوزاني، المصدر السابق، ص339.

⁽²⁾ نفس المصدر، ص376.

⁽³⁾ الوزاني، المصدر السابق، ص338.

⁽⁴⁾ الونشريسي، المعيار، جـ3، صفحات 95-96، جـ4، صفحات 108-109.

⁽⁵⁾ نفس المصدر، صفحات 183–184.

⁽⁶⁾ نفس المصدر، ص 493.

⁽⁷⁾ نفس المصدر، ص 316.

⁽⁸⁾ مسائل نفوسة، ص 111، رقم 28.

وأحيانًا كان الزوج يندم بعد الخلع ويحاول مراجعتها أو يندم الاثنان(1).

وبرغم ذلك كان الخلع لا يمنع المرأة من التفكير في الزواج مرة أخرى، ولعل بعض النوازل تبين لنا أن السبب في زواج المرأة هو الحاجة، أو لا يذكر السبب. وكان من الممكن أن تنزوج بعده عدة أزواج (2)، حتى أننا نجد أن زواج المرأة بعد الخلع كان من الأمور المتواترة في الغالب؛ لأنها تختلع وهي صغيرة، لذا وجدنا بعض المخالعين يشترط عدم الزواج بعد الخلع لمدة معينة (3). وأحيانًا تختلع المرأة بعد الزواج الثاني أو حتى بعد الزواج الرابع (4) ووجدنا من يخالع من الأزواج وله أكثر من زوجه كأ، أو تكون زوجته الوحيدة التي يخالعها، وإن لم يصرح في النوازل إلا إذا دعت الحاجة إلى السؤال.

وعلى ذلك فالنواول التي بين أيدينا برغم أنها قدمت لنا الكثير من المعلومات، فإنها لا تخلو من بعض الملاحظات، منها: أن الناولة لا تعرض لأسئلة أحيانًا موجبة للرد، لكن من الممكن أن نقف على سؤال الناولة من خلال الإجابة⁽⁶⁾، أو أن تأتي بدون

----- الفصل الثانى

⁽¹⁾ الوزاني، المصدر السابق، صفحات 335–338؛ تحفة أكياس الناس، ص72.

⁽²⁾ الوزاني، العدد السابق، صفحات 335-338.

⁽³⁾ نفس المصدر، ص 325.

⁽⁴⁾ الونشريسي، المصدر السابق، جـ3، ص 284، جـ4، صفحات 14-15.

⁽⁵⁾ نفس المصدر، جـ4، ص 336؛ الوزاني، المصدر السابق، ص335.

⁽⁶⁾ الوزاني، المصدر السابق، صفحات 307، 308، 309، 310، 390.

ذكر الفقيه الموجهه إليه النازلة، ومثال ذلك سئل بعض الأئمة أو بعض الفقهاء⁽¹⁾. كما أن بعضها يفتقر إلى ذكر العوض أو قيمته، وربما السبب يرجع إلى ارتباط النازلة بالسؤال المطلوب، كما ألمحنا سلفًا، لذا ما يعرض هو ما يراد الاستفسار عنه في النازلة فقط.

وهذه الملاحظات المرتبطة بطبيعة النوازل المقدمة تخفي وراءها كثيراً من الإيجابيات، مثل: أن تأتي النازلة في صورة الوثيقة التي تم بمقتضاها الخلع⁽²⁾. كما تأتي إجابات الفقهاء والقضاة أحيانًا مدعمة بعبارة: «كتب فلان»⁽³⁾ وفي بعض الأحيان تأتي نازلتين في سؤال واحد أو يأتي للنازلة إجابتين أو أكثر، حيث يجمع المؤلف المسائل المتشابهة.

وما يستلفت النظر أحيانًا ورود بعض المعلومات المهمة التي تذكرها النوازل وتكشف عنها سواء ما هو خاص بالعملة، كما هو موضح في إحدى النوازل: "خمسين دينارًا من الذهب المعين الكبير الضرب، أو من رباعي ونصف، أو إشارة إلى أن إيجار جزء من دار بلغ مائة دينار⁽⁴⁾. ومعنى ذلك أنها تحتوى على معلومات ذات صبغة اقتصادية، إضافة إلى دراسة نواحي أخرى في المجتمع أنذ.

الخلع في بلاد المغرب "بين الفقه والتاريخ" ■ _____

⁽¹⁾ الونشريسي، المصدر السابق، جـ4، ص 89، الوزاني، نفس المصدر، ص 315.

⁽²⁾ نفس المصدر، جـ4، صفحات 8، 493 .

⁽³⁾ نفس المصدر، صفحات 9، 88، 98، 113.

⁽⁴⁾ نفس المصدر، ج³، ص ²⁷⁷، ج⁴، ص 111_.

لذلك بعد دراسة نوازل الخلع واستقصاء ما فيها من أحكام تتفرع منها بعض الجزئيات التي نقف عليها من قريب أو بعيد، نجد أنها قد أتاحت لنا بعض الاستخلاصات عن شكل المجتمع وتعاملاته وما يرتبط به من أعراف وعادات وظواهر اجتماعية، خصوصًا أن النوازل المطروحة على الفقهاء فجرت جزئيات مهمة في الخلع، وعكست في ذات الوقت أشياء لها دلالات خاصة بهذا المجتمع.

وبرغم أن هذه النوازل لا يذكر فيها في الغالب مكان النازلة، لكننا نستطيع أن نثبت أن المنوازل شملت المدينة والبادية، وهذا الأمر في حد ذاته ارتبط ليس فقط بأسماء الفقهاء والقضاة الذين أفتوا في النوازل؛ لأن ذكر هؤلاء سيكون له أهمية مزدوجة سواء زمانية، وهذا ما عولت عليه المدراسة عند الإشارة إلى إجابتهم، كذلك الأهمية المكانية وارتباطهم بها، ثانيا ظهور بعض المدن في النوازل وربطها بالمقاضي أو الفقيه مثل القيروان(1). واقتصار الفتوى عليها في فترة ازدهارها، وانتقال علمائها إلى مدن أخرى بعد اندثارها. ومن هنا نجد ذكرا لمدينة تونس(2) في المرحلة بعد اندثارها.

ـــــــ الفصل الثاني

⁽¹⁾ المالكي، رياض النفوس، جـ1، ص 266؛ الوزاني، المصدر السابق، صفحات 56-357. تعرضت مدينة القيروان إلى هجمات العرب الهلالية الذين أتوا من مصر في مستصف القرن الخامس الهـجري/الحادي عشر المسلادي، وخربوها قامًا عام 444هـ/ 1054م. انظر، حـسين مـؤنس، معالم تاريخ المغرب والإندلس، مكتبة الأسرة 2004، ص 171.

⁽²⁾ الونشريسي، المعيار، جـ3، ص 321؛ الوزاني، نفس المصدر، صفحات 373، 374، 375،

التالية على القيروان وكـذلك مدينة فاس وســلا ومكناسة وتازي وغيرهم (1).

أما الأمر الآخر هو ما ارتبط بالبادية من نوازل، وعلى ما يبدو أن بعضها افتقر إلى وجود هيئة قضائية كمما يفهم مسن بعضها: "حيث لا تناله الأحكام الشرعية" $^{(2)}$. كما وجد في بعض الأماكن بعض الموظفين التابعين لقاضي الناحية $^{(3)}$ ، ومع ذلك أتت بعض النوازل التي تشملهم وكشفت أيضا عن عمارسة أهل البادية للخلم.

ولعل عدم وجود السلطة الشرعية في بعض البوادي أدى إلى محاولات الفقهاء لبسط نفوذهم على البادية النائية بواسطة التشريعات. ولم يرتبط هذا بالخلع خاصة، لكنه كان يخص الزواج بشكل عام، حيث تم تحريم إتمامه دون عدول وشهود⁽⁴⁾، وكان يستعان بالصالحين والعدول اللذين لا عيب فيهم لإتخاذ القرارات الصالحة في نظر العلماء عندما لا يوجد فيها قاض ولا أي عون من أعوان السلطة (5). أو كما أفتى الداودي (6) فقيه طرابلس، بأن تلك

⁽¹⁾ الونشريسي، المصدر السابق، جـ4، صفحات 7، 111.

⁽²⁾ الوزاني، المصدر السابق، ص 306.

⁽³⁾ نفس المصدر، ص 338.

 ⁽⁴⁾ فــنذكــر النازلة: «فقــيل له وأنت شــاهد وحاكم»، انــظر الونشريسي، المصــدر
 السابق، ص 109؛ الوزاني، نفس المصدر، ص 337.

⁽⁵⁾ الهادي روجي إدريس، الدولة الصنهاجية، ص 174.

⁽⁶⁾ نفس المرجع، ص 177.

المناطق التي لايوجد فيها قضاء ولا سلطان لهم أن يقوموا مقامه، كما رأى أبو عمران الفاسي⁽¹⁾ أن أحكام الجماعة في غياب السلطان قابلة للتنفيذ بشرط أن تكون أحكام عادلة⁽²⁾.

لذا وجدنا بعض الاصطلاحات التي ارتبطت بوجود هؤلاء الموظفين التابعين للهيئة القضائية سواء في المدينة أو البادية، ومنها: «المسدد»(3) ويبدو أن معناها «شاهد» كما جاء في بعض النوازل(4). وربما تعلقت بالبادية أكثر من وجودها أيضًا في المدينة، حيث أن هناك ارتباط بين وجود هذا الاصطلاح بالبادية فذكرت المصادر «مسدد بالبادية»(5) أو كما عبر في نازلة أخرى، وفكرت عبارة: «أهل مدشرهم(6)»، ولعل هذا المسدد يقوم أيضًا بإتمام العقد الخاص بالزواج أو غيره، لأنه جاء في النازلة: «وأنت شاهد وحاكم وتكتب صدقات النساء»(7).

⁽¹⁾ هو موسى بن عيسى ابن أبي حاج، انتقل إلى القيروان لأسباب سياسية فاصبح شبخ فقهائها، توفي 430هـ/ 1039م، انظر، القاضي عياض، ترتيب المدارك، جـ4، ص 702 وما بعدها.

⁽²⁾ المرجع السابق.

⁽³⁾ الونشريسي، المعيار، جـ4، ص109.

⁽⁴⁾ نفس المصدر، الوزائي، المصدر السابق، ص 387.

⁽⁵⁾ نفس المصدر.

⁽⁶⁾ نفس المصدر، ص 338، وربما تتساوى دشر مع مدشر ومعناها القرية. انظر، عبد المنعم سيمد عبد العال، معجم شمال المغرب تطوان وما حولها، القاهرة، 1968، ص 749.

⁽⁷⁾ الونشريسي، المصدر السابق.

كما تطالعنا النوازل أيضًا بوجود أمينة النساء المتي تقيم بين الزوجين حال شقاقهما، وربما يكون دورها هو التخفيف من حدة هذا الشقاق ومحاولة الوصول إلى التوفيق بينهما. وكان يطلبها أحد الزوجين من القاضي لمعرفة المتعدي منهما، وعلى ذلك تكون نفقتها ومؤونتها على من طلبها (1).

الأعراف والعادات:

وأفادتنا النوازل بوجود بعض الأعراف الخاصة بالخلع، ومنها ما ذكرناه عن أمينة النساء. كما ارتبط بأعراف البدو ما أطلق عليه «المعاطاة في الخلع» دلالة على الفراق، بأن تحفر المرأة حفرة وتملؤها ترابًا، مع مراعاة دفع بعض الدراهم له أيضًا حين الحفر، وأن يقبلها ويدفن الحفرة حتى يكون خلمًا، وإلا كان رجيعا أو كتركها ما لابد منه وتقصد به المبارأة، ويضيف الوزاني⁽²⁾. أيضًا «ومن عرفهم أنه إذا حصل ما يغيظها وأخرجت سوارها من يدها ودفعتها له وخرجت من الدار ولم يمنعها، فطلاق».

وكذلك فيما تعارف عليه في المراجعات أن الزوج إذا خالعها ثم أراد مراجعتها رد لها جـهيع ما خالعـتها به (3) ، إضافة إلى ذلك فهناك بعض العـادات التي ارتبطت بالزواج ربما أثرت بشكل

نفس المصدر، جـ4، ص 284، 414.

⁽²⁾ الوزاني، المصدر السابق، ص 336.

⁽³⁾ الوزاني، نفس المصدر، ص 363.

أو بآخر على الخلع، فتذكر إحدى النوازل⁽¹⁾ أن العادة في أنكحة البادية أنهم لايسمون صداقاتهم ولا يشهدون عليها في وقت العقد، لكن عند البناء عليها، ومع ذلك فالصداق عندهم معروف بقدر، لا يزاد لجمال ونحوه ولا ينقص لقبح، ولا تذكر النازلة المقياس الذي يقدر الصداق على أساسه، فلعله ارتبط بموقع الزوج والزوجة في القبيلة أو قياسًا للثروة أو غيره.

كما أن أهل الحاضرة حسبما جرت العادة يشكون في شهادة البدوي فيما يقصد فيه الإشهاد لنكاح وسائر المعاملات⁽²⁾. وهناك عادات أخرى، ما يهمنا منها ما ترتب عليها من مشاكل، فتطالعنا النوازل بقيام الزوج بدفع ثمن المأدبة التي تعد عند الزفاف، وكان يطلق عليها «مأكلة» وتتضح في نازلة طالب فيها المخالع بقيمة ما أنفق فيها، وهي ثلاثة مثاقيل؛ لأنه كان أسقطها ولم يطالب بها؛ بسبب أن والد المختلعة قام بنفقة الولد، وبعد وفاة ابنه طالب بها.)

وفيما يخص الرضاع نجد في المسائل الخاصة به أن العرف في ذوات القدر والشرف أنهن لا يرضعن، وإذا كان هذا الكلام يوجد بالمدونة (4) ، لكن على ما يبدو أنه أصبح عرفًا في بلاد المغرب،

____ انصل الثاني

⁽¹⁾ الونشريسي، المصدر السابق، جـ2، ص 305.

⁽²⁾ العلمي، النوازل، جـ1، ص24.

⁽³⁾ الوزاني، المصدر السابق، ص 343

⁽⁴⁾ سحنون، المصدر السابق، جـ2، ص 304.

حتى ذكره الونشريسي⁽¹⁾ ، وأضاف العرف كالـشرط. وما ذكره أيضًا عن مخالعة أسقطت فرض ما في بطنها، وكان السؤال أتكون النفقة قبل الوضع أم بعده؟ ، وأجاب أبو القاسم الغبريني⁽²⁾ «الصواب أن لا تكون النفقة قبل الوضع، لكن لاشك أن الذي يقتضيه العرف أن تكون بعد الوضع» (3).

الظواهر الاجتماعية:

هروبالرأة

كما وقفنا من خلال نوازل الخلع على بعض الظواهر الاجتماعية التى ارتبطت به، ولعل هروب المرأة كان من أكثر ما يستلفت النظر، سواء هرويها عند أهلها تخلصًا من الزوج، أو محاولة لفرض شروطها عليه، وأن كانت تنتهي بعض الحالات بتوقيع الخلع⁽⁴⁾. أو أن تهرب عدة مرات، وفي كل مرة يعيدها القاضي، ثم تكسر القفل وتهرب كما تذكر النازلة⁽⁵⁾ التي لم تشر إلى المكان الذي هربت منه وإليه، لكنها تبين شدة كراهيتها للزوج.

⁽¹⁾ المصدر السابق، جـ4، ص 26.

⁽²⁾ هو أبو مهدي عيسى بن أحمد بن محمد التونسي، قاضي الجماعة بها، توفي 813 أو 815هـ/ 1410 - 1412م انظر محمد بن مخلوف/شجرة النور الزكية، ص 243.

⁽³⁾ الونشريسي، المصدر السابق، جـ4، ص 345.

⁽⁴⁾ الوزاني، نقس المصدر، ص 307.

⁽⁵⁾ الونشريسي، المصدر السابق، جـ3، ص 319.

وأحيانًا يكون الضرب أحد أسباب هروب المرأة من دارها(1)، واتضح ذلك في أكثر من نازلة، حيث تهرب المرأة إلى دار أهلها أو إلى غيره، بسبب الضرب الذي يمثل ظاهرة عامة اتضحت فيما أشرنا إليه من نوازل كشيرة كان الإضرار بها أو ضربها وسيلة من وسائل إجبارها على الخلع، صحيح أن الضرب في إحدى النوازل كان نوعًا من التأديب؛ لأنها خرجت إلى العرس منزينة وغابت بدون إذته فضربها بالسوط مما أدى إلى وجود قرحة في يدها، وأدعت أنه عضها، ثم هربت إلى بيت أهلها، وقال له أبوها: أنها حرمت عليك بالجرح الذي في يدها.

وتذكر النوازل أيضًا هروب المرأة مع رجل آخر لمحل لا تناله الأحكام الشرعية⁽³⁾. وهذا الأمر ربما ارتبط بالبادية كما يتضح من النازلة، ويوضحه العلمي في نوازله⁽⁴⁾. «بأنه شاع وذاع بالبلاد الغمارية، وما والاها من القبائل البدوية الفاحشة العظمي، فاحشة هروب النساء مع الرجال، وغالبا ما قدمت النوازل بهذا الهروب، خصوصًا في البادية⁽⁵⁾. ويضيف أحد الدارسين⁽⁶⁾ اعتمادًا على النوازل أيضًا أن المرأة البدوية ألتحبأت إلى الفرار من بيت

——— القصل الثاني

⁽¹⁾ الوزاني، نفس المصدر، ص 385.

⁽²⁾ نفس المصدر، ص305.

⁽³⁾ نفس المصدر، ص306.

⁽⁴⁾ نقس المصدر، جدا، ص 89.

⁽⁵⁾ العلمي، نفس المصدر، صفحات 101، 108.

⁽⁶⁾ محمد حسن، المدينة والبادية، جـ2، ص 795.

الزوجية، إذا استعصت عشرتها مع زوجها لأمر أو لآخر، وأنه على ما يبدو أن الجبال تعرضت أكثر من غيرها لهذه الظاهرة لكثافتها السكانية، لاسيما تلول البلاد الغربية، حيث أن هروب المرأة إلى جهات أخرى مع رجال آخرين أدت إلى حدوث نزاعات بين القبائل.

الحلف بالطلاق:

وإذا كان الهروب ظاهرة إجتماعية خصت بها المرأة، فتكشف النوازل أيضًا عن وجود ظواهر أخرى أختص بها الرجل، ومنها: كثرة الحلف بالسطلاق ثم الحنث فيه، ففي كثير من النوازل يضطر فيها الحالف إلى الخلع (أ) أو أن يطلقها بعد الخلع، مما يبين تعود الرجال في الغالب الأعم عليه، وهذه الظاهرة التي وجدت في بلاد المغرب وتواترت من خلال نوازل الخلع لم تقتصر على فترة معينة، لكنها شملت فترات كثيرة، حتى أن أول نازلة للخلع في عصر الأغالبة جمعت بين الطلاق والخلع (2). كذلك وجدنا بعد ذلك من حلف بطلاق، امرأته واحدة ألا يصالحها وآخر حلف لزوجته بطلاقها ثلاثًا ألا تدخل دار أختها ولا تدخل أختها دارها ثم خاف الحنث فأراد أن يخالع زوجته (3).

_____ الخلع في بلاد المغرب «بين الفقه والتاريخ» .

⁽¹⁾ الونشريسي، المعيار، جـ 4، صفحات 99، 108، 183، 213؛ الوزاني، المصدر السابق، صفحات 330، 337، 380.

⁽²⁾ القاضى عياض، ترتيب المدارك، جـ3، ص 197.

⁽³⁾ الونشريسي، المصدر السابق، جـ4، صفحات 360، 420.

كما وجدنا الفقهاء يفتون في حالة من يحلف باللازمة، أومن يقول لامرأته أو يحلف لا تكون له زوجة أبدًا بأن يوقع عليها طلقة بائنة بخلع أو بمفاداة حتى يبر بيمينه، ثم يراجعها بعد ذلك بنكاح جديد⁽¹⁾. وربما بدأت هذه الفتوى مع المازري خلال القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي⁽²⁾.

ولم يقتصر الإفتاء بذلك على المالكية، بل وجدناه أيضًا في مسائل الأباضية (3)، التي تذكر أن رجلاً حلف بالطلاق لا يفعل ما أراد أن يفعل وخاف الحنث، وتساءل هل يفادي امرأته؟، وآخر حلف بطلاق امرأته بألا يأتي فراشة شهرًا سماه، وقد ارتحل هل يدخل فراشه أم لا؟، فكانت الإجابة بألا يدخل فراشه حتى يفعل ما عليه، أما الفداء يلزمه. وإذا كان الفداء هنا لا يتوفر فيه شرط الكراهية، لكن كما هو واضح أن الخلع أو المفاداة في هذه الحالات السابقة كان بمثابة طوق النجاج للزوج للخروج من مأزق الحلف بالشلاث أو كما ذكر العلمي (4): «وقد عدوه من التلطف في الفتوى والمحاولة على تخليص من ارتبك في شرط بالإيمان؛ فإنه من الأدوية المأذون في استعمالها»؛ لأنه بعد البينونة يستأنف

----- الفصل الثاني

⁽¹⁾ العلمي، المصدر السابق، جـ1، ص 218؛ وفي إحدى النوازل نجد تساؤلاً عما يرتبط بالحلف باليمين؛ لأنه من الذين لا يحلفون يمين الزوجة، أو بلد الحالف المراد فيها باليمين غالباً يمين الزوجة.

⁽²⁾ الوزاني، تحفة أكياس الناس، ص 72.

⁽³⁾ العلمي، المصدر السابق، ص 231.

⁽⁴⁾ الوزاني، المصدر السابق، ص 38، العلمي، نفس المصدر، جـ1، ص 238.

نكاحها من جديد. ولعل ما ذكرناه يرتبط بما اعتادوا عليه وعرفوه؛ لأن الفتــاوى تختلف باختلاف الأعــراف والعادات⁽¹⁾. كما أنها ترشد إلى المقصود بالإيمان وتغلب المعنى على اللفظ.

التحريم:

إضافة إلى ذل مثل الحرام أو تحريم الزوجة قاسمًا مشتركًا(2) مع الحلف بالطلاق في نوازل الخلع، إما أن يأتي قبل الخلع أو بعده، أو أن يقصد به الخلع ذاته، فطالما ارتبط الخلع به، فيقول الزوج كما تذكر إحدى النوازل(3): «الحرام يلزمني إن سلمت مالك على حتى نطلقك» أو «الحرام يلزمني أن آتيتني بأبيك يضمن لي ما كان على حتى نطلقك»، وهو بذلك يقصد الخلع. ولا غبار على ذلك؛ لأن النازلة تتعلق به، لكن ما يعنينا هو هل هذا يرجع إلى الخلط بين الحرام والخلع؟. صحيح أن التحريم والخلع يتفقان في البينونة، لكن الخلع طلقة واحدة تكون بها البيونة الصغرى يرجع بها المخالع بعقد جديد وولي وصداق، أما الحرام فهو البتات؛ لأنه لا يعود إليها، إلا بعد زوج، أم أن الخلع أخذ شكل الحرام أحيانًا بين العامة لارتباطه بالبينونة؟.

(1) الوزاني، المصدر السابق، ص 77. .

_____ = الخلع في بلاد المغرب "بين الفقه والتاريخ" = ____

 ⁽²⁾ وهو إذا قال الرجل لامرأته: أنت على حوام ففعند مالك ثلاثة البته للمدخول بها، والواحدة والاثنين تحرم التي لم يدخل بها، انظر سمحنون، المدونة، جـ2، صفحات 285-286

⁽³⁾ الونشريسي، المصدر السابق، جـ4، ص 344.

ولعل الإجابة عن هذا التساؤل تتضح في بعض النوازل⁽¹⁾، ومنها «من حرم زوجته ثم أدعى أنه خالعها» أو من خالع زوجته بقوله: «متى حللت حرمت وكذلك: «من خالع زوجته وبعد مدة قال: هى علم حرام» متى حللت حرمت⁽²⁾. وهذه الأمثلة وغيرها كثير تكشف عن تفشي هذه الظاهرة، ويتأكد لنا ذلك من أقوال الفقهاء عند الإجابة عن مثل هذه النوازل: «إن كان الأمر كما ذكر السائل فقوله: متى حللت حرمت فهو من الكنايات الظاهرة التي جرى بها العرف بإيقاع الطلاق لغة وشرعًا»(3). ولعل ذلك بين جهل العامة كما يوضحه الوزاني⁽⁴⁾، بأن دهماء العوام لا يعرفون ولا يميزون كيف هو تطليق الحرام ولا اليمين.

كذلك وجدنا حالات تخلط بين الخلع والطلاق، كمن خالع وروجته وأوقع عليها طلقة رجعية (5)، أو من خالعها ثم قالت للكاتب: أجعلها آخر الثلاث، أو من خالع زوجته وبعد الخلع في المجلس قالت: طلقني، قال: أنت طالق ثلاثًا أو أكثر (6)، أو تبع الخلع بالطلاق الثلاث وغيرها (7).

_____ الفصل الثاني

⁽¹⁾ نفس المصدر، صفحات 315، 341.

⁽²⁾ نفس المصدر، جـ4، صفحات 89، 341.

⁽³⁾ نفس الصدر، جـ4، ص 89.

⁽⁴⁾ الوزاني، المصدر السابق، ص 78.

⁽⁵⁾ الونشريسي، المصدر السابق، جـ4، ص 346.

⁽⁶⁾ الوزاني، النوازل الكبرى، ص 337.

⁽⁷⁾ نفس المصدر.

تعليق الخلع:

ومن الحالات المتواترة كشيرة الوقوع، كما يذكر بعض الفقهاء (1) تعليق الخلع، ممثل من أوقع الخلع بلفظ متى حللت حرمت (2)، ومن قال لزوجته طلقتك إن ثبت إرضاع أمك لي، أو من يعلق الخلع على أن يسمعه سيدي فلان أو جاره (3) أو يشترط موافقة أمها أو أبيها وغير ذلك. لكن مما يستلفت النظر تعليق الخلع بالتحريم، وتتضح فيمن قال لأخيها بعد أن خلعها: «هي حرام إن لم تطلبني بما على لها» (4). وبصرف النظر عن وقوع الخلع إذا سبق التحريم، لكن ما يهمنا هو ذلك التعليق، وقد الحالات التكررة تكشف لنا عن هذه الظاهرة التي علق عليها ابن عرفه (5)، بقوله: «أن العامة لا يفهمون التعليق ولا يقصدونه». أو كما أقر البعض بعدم معرفة التعليق عند العوام» (6).

⁽¹⁾ الونشريسي، المصدر السابق، جـ4، ص 259 وما بعدها.

⁽²⁾ نفس المصدر، جـ4، صفحات 89، 341.

⁽³⁾ نفس المصدر، جـ3، ص 107، جـ4، ص 276.

⁽⁴⁾ الونشريسي، جـ4، ص 258.

⁽⁵⁾ هو محمد بن محمد بن حماد الورغمي، والمولود بمدينة تونس، تولى الفتيا بجامع الزيتونة بداية من 772هـ/1370م وتوفي عام 803هـ/1401م، انظر، محمد محفوظ، تراجم المؤلفين التونسين، بيسروت 1982، جـ3، صفحات 363، 366.

⁽⁶⁾ الونشريسي، المصدر السابق، ص 259.

القائمون بالإفتاء،

ومع كثرة النوازل التي بين أيدينا، نجد أنها تركزت خلال فترات معينة دون غيرها كان الفقه فيها نشيطًا إلى حد كبير، حتى أن مثل هذه المسائل وغيرها شغلت الفقهاء، بحيث كانت النازلة الواحدة يجيب عنها أكثر من فقيه أحيانًا(1)، أو يسمع بها في أرجاء البلاد، عما يبين تفاعل هذا المجتمع من أقصاه لأقصاه ، أو بسبب كثرة المصنفات المعنية بالنوازل من خلال هذه النخبة من الفقهاء أو القضاة، وهذا سوف يقودنا إلى الحديث عمن يقوم بالإفتاء خلال هذه الفترة.

طالعتنا النوازل بأسماء كثير من الفقهاء والقضاة والمفتين، وهؤلاء هم الذين تصدوا للفتوى، وهذا الأمر يطرح بعض التساؤلات، أولها هل كانت النوازل المقدمة في عصر واحد موزعة بين الفقهاء والقضاة؟، وأيضًا هل كان ظهور المفتين عمل مرحلة متقدمة؟. هذه التساؤلات وغيرها لا يتاح لنا الإجابة عنها إلا من خلال معرفة النوازل المقدمة لكل منهم في وقت واحد لنتين منها غلبة شريحة على أخرى، وكذلك تدرج الفتوى بمعنى بدأت وانتهت بمن، وهذا لا يمكن إلا من خلال تتبع فتاوى هؤلاء الفقهاء والقضاة والألقاب التي تلقبوا بها لنخرج بعد ذلك بتحديد كل فترة وارتباطها بهؤلاء أو أولئك، وتصور عن شكل الفتوى لمن تقدم وكيف تطورت؟

(1) نفس المصدر، صفحات 336،327، 337.

------ الفصل الثانى -

ويتضح من النوازل المبكرة أن الفقهاء كانوا هم المسئولون عن الإجابة عن النوازل، فيقول أسد بن الفرات في إجابته عن الفتوى: "أن الرجل يسأل عن المسألة، وهو يعرف اختلاف الناس عليها. . . ويضيف "إذا كان المفتى من أهل النظر، فلا يعني بالقولين، لأنه يدع السائل في حيرة، لكنه يفتي بأحسن الأقاويل عنده (1). واستمر هذا الدور في فترات لاحقة، كما عرضت النوازل على القضاة.

ويحسن بنا أن نشير إلى أن بلاد المغرب عرفت ما يسمى بدقاضي المناكح، حيث ذكر في إحدى فتاوى المازري، ويعقب أحد الدارسين⁽²⁾، على أن المصادر لم تؤكد وجوده إلا في العصر الحفصي 604-668هـ/ 1210-1210م، كما تربطه بالمهدية. وإذا كان هذا الأمر يرجع إلى آخر العصر الحفصي، فلا يعني أنه لم يكن موجودا قبله، صحيح أن المصادر لم تشر إليه في الفترة المبكرة، لكنه ربما وجد مع الزيربين، كما أنه لم يقتصر على إفريقية فقط. ويتضح من التسمية السابقة لهذا القاضي، أنه خص ربما دون غيره بأمور النكاح وما تعلق به، ومنها الخلع؛ فضلا عن وجوده في العاصمة ولعل كان له نوابًا في الأقاليم التابعة لإفريقية أو لغيرها، فيصادفنا في بعض النوازل عبارة «قاضي البلد» (3) بما

----- الخلع في بلاد المغرب «بين الفقه والتاريخ» = ----

⁽¹⁾ المالكي، رياض النفوس، جـ1، صفحات 266-267.

⁽²⁾ ويطلق عليه أيضا قاضي الأنكحة، انظر الهادي روجي إدريس، الدولة الصنهاجية، ص 172.

⁽³⁾ الوزاني، النوازل الكبرى، ص 387.

يؤكد وجـود هؤلاء القضـاة، وأن لم يتضح أنـهم اقتصـروا على الأنحكة.

وعلى ما يبدو أن وظيفة المفتي وجدت أيضًا ببلاد المغرب، ونقصد به الوجود الوظيفي، فهناك فارق بين من هو مؤهل للأفتاء من الفقهاء، ومن يكلف به منهم. صحيح أن القيضاة مثلوا عنصرًا أساسيًا في الفتوى إلى جانب الفقهاء، حتى أن المازري اعترف بقدرة القاضي الكفء على إصدار الفتوى المركزة، ومع ذلك كانت أحكام القضاة تعتمد على فتاوى كبار المفتين المالكين(1). لذا فمن المعتقد أن هذه الوظيفة أصبحت بمضي الزمن تمثل كيانًا مستقلاً في الفترة المتأخرة، لاسيما أننا وجدنا بعض الفقهاء تلقبوا بهذا اللقب(2)، فضلاً عن ارتباط هذه الوظيفة بالتدريس كما يتضح من النوازل المقدمة(3).

ومن متابعة النوازل ومن أفتى أو أجاب عنها، نجد أنهم مثلوا شريحة متميزة اتضحت من الألقاب التي ارتبطت بأسمائهم، فمنهم من لقب بـ الإمام الأفـضل أو العـلامـة المحـقق، بينمـا

⁽¹⁾ الونشريسي، المصدر السابق، جــ4، ص 464؛ الهادي روجي إدريس، المرجع السابق، ص 179.

 ⁽²⁾ الونشريسي، نفس المصدر، جـ4، ص 495؛ الوزاني، المصدر السابق، صفحات 337، 337.

⁽³⁾ الونشريسي، نفس المصدر، ص 327، ويوضع ابن خلدون فيما يخص الفتيا أمرين: الأول: قيام السلطان باخستيارهم في المساجد التابعة له، أما مساجد العامة فالأمر متروك لهم. والثاني: أن مهمة الإفتاء يقدوم بها المدرسون في المساجد. انظر، المقدمة، بيروت، بدون تاريخ ص 220.

اقتصرت بعضها على الشيخ أو الأستاذ، وهناك من اشتهر منهم بـ «الفقيه». وهذه الألقاب بلاشك تعكس القسيمة العلمية التي يمثلها الفقيه أو غيره عند مقدمي النوازل.

كما تم الاستعانة بالطلبة أحيانًا فيما يعرض للفقهاء والقضاة من نوازل خاصة بالخلع، أو يسمع بها هؤلاء الطلبة ويدلون برأيهم فيها، فتذكر إحدى النوازل: «فتنازع فيها طلبة الموضع(1). كما كان يتقدم أصحاب النوازل إليهم في بعض الأحيان لمحاولة التعرف على بعض الأمور المبهمة، فضلا عن ذلك رفعت بعض النوازل إلى الأمراء والسلاطين، ومنها ما رفعه أحد المتخالعين إلى الأمير أبو عبد الله الحسن ابن السلطان أبي العباس الحفصي(2)، وما رفعه إبراهيم السريفي المفتي(3) إلى اللماين.(4).

أثرالتطورالمذهبي في أحكام الخع،

ولعل هذا أيضًا سيجرنا إلى موضوع آخر، وهو طبيعة الأحكام الصادرة عن حالات الخلع ومدى ارتباطها بالتكوين المذهبي لبلاد المغرب، وتطور المذهب المالكي نفسه؛ وبسبب قلة

■ الخلع في بلاد المغرب (بين الفقه والتاريخ)

⁽¹⁾ الوزاني، نفس المصدر، صفحات 371 – 373 .

⁽²⁾ الونشريسي ، المصدر السابق، جـ3، ص 24 .

⁽³⁾ هو أبو إسحاق إبراهيم بن علي إبراهيم السريفي المفتي، انظر، نفس المصدر، جـ4، صفحات 261، 495.

⁽⁴⁾ الونشريسي ، نفس المصدر، جـ4، ص 506 .

النوازل التي وصلت إلينا من المذاهب الأخــرى، واقتــصارها على مسائل الأباضية فهذا لا يجعلنا نقف على ما حدث بها من تغير.

من المعلوم أنه بعد نمو الفقه مع القرن الشالث الهجري - التاسع الميلادي، اتفق فقهاء المذاهب ضمنيًا على سد باب الاجتهاد بسبب تضخم كتب الفقه وكثرة مسائلة، وبداية من القرن الرابع حتى السابع الهجري/ العاشر - الثالث عشر الميلادي، اقتصر الاجتهاد على داخل المذهب، فظهرت خلالها كتب الفروع ومنها النوازل؛ تلتها فترة أخرى بدأت بالقرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي. اتسمت بالتكرار والاجترار أعرض الفقهاء خلالها عن أمهات الكتب وأقبلوا على المختصسرات، كما حجبت كتب الفقه الأصلية مع وجود بعض الاستثناءات لبعض الفقهاء (1).

وإذا حاولنا تطبيق ما أسلفناه على ما بأيدينا من نوازل، نجد أن نوازل الأباضية ربما تفصح بعض الشيء عن اجتهاد الإمام عبد الوهاب، وإن كان في فترة مبكرة. لكن مع نوازل المالكية يصدق ما أوردناه إلى حد كبير، حيث وجدنا في بعض النوازل إشارات إلى المدونة والاعتماد على بعض الفقهاء مثل ابن القاسم وأصبغ كأدلة للشرع(2)، ثم وجدنا إشارات لما ألف في المذهب في بلاد

⁽¹⁾ محمد حجي، نظرت في النوازل الفقهية، ص 30 ومابعدها.

 ⁽²⁾ القاضي عياض، مذاهب الحكام، ص 135؛ الونشريسي، المصدر السابق - 4.3 مي 181؛ الوزاني، المصدر السابق صفحات 353، 374، 373

المغرب، فظهرت عدة أسماء مثل المتيطي وابن العطار والحطاب وغيرهم الذين ألفوا في الوثائق التي شملت الخلع، وكان يطلق علي ما ألفوه مذهب الموثقين وكشفت النوازل عن اعتمادهم التخريج أحيانًا من خلال نصوص المذهب(1).

فضلاً عن ذلك، وجدنا في المسألة الواحدة أحيانًا بعض المسروح والتعليقات التي تدور حولها، مسواء التي تأتي في السؤال، أو في إجابة الفقهاء، وهذا يتضح في نوازل الفترة المتأخرة على وجه الخصوص خلال القرن الثامن والتاسع الهجريين/الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين، إضافة إلى ذلك تبين لنا هذه النوازل بعض الاختلافات بين الفقهاء في المسألة الواحدة بخصوص بعض الجزئيات⁽²⁾، وربما ارتبط هذا الخلاف بكثرة المسائل أو ماختلاف المشارب.

ومع ذلك فهناك بعض الملامح المغربية التي توضحها النوازل، أهمها التواصل بين العدوتين، وتتمثل في اعتماد الفقهاء لآراء ابن سهل وابن رشد وابن الحاج، وكذا بتبادل السرأى وعرض بعض نوازل الحلع وغيرها بين القياضي عياض وابن رشد⁽³⁾. ومن

⁽¹⁾ الوزاني، نفس المصدر.

 ⁽²⁾ نفس المصدر 373، فقد اتفقت النصوص كلها على أن المرأة المختلعة تمنع من التزويج، وهذا ليس بمنصوص أصلاً.

⁽³⁾ فناوي ابن رشد، عشرة مسائل كتب إليه بها، جـ2، صفحات 1037-1054 أرقام 303-314 منها واحدة عن الخلع.

الملاحظ اعتماد الفقهاء المتأخرين لآرائه أيضًا، وكذا ابن لب وابن عاصم، لاسيما أن الفقه سار في طريق واحد في المغرب والأندلس، فوجدنا الآراجيز⁽¹⁾ التي حوى الخلع جزءًا منها، وتم الاستشهاد بها في النوازل.

وهناك أمر آخر يتضح من خلال النوازل، وهو الحضور الإسلامي العام أو بمعنى آخر الانفتاح على أحكام القضايا خارج بلاد المغرب وما تم فيها والاستشهاد بها، ومنها مصر⁽²⁾، ويكفي أن نشير إلى أن مختصر الشيخ خليل المصري المتوفى 776هـ/ 1374م. تم الاعتماد عليه في بلاد المغرب⁽³⁾، مما يؤكد السيولة الفكرية فى المنطقة.

أما البيئة المغربية فقد اتضح تأثيرها في المذهب من خلال العرف لذلك تلون المذهب بالأعراف والعادات المغربية وتبيناها في بعض العبارات منها: «ما جرى به العمل» أو «جرى به العرف»(4)، «وفقه العمل» والمقصود بهذه العبارات هو حكم

----- الفصل الثانى -

⁽¹⁾ الوزاني، المصدر السابق، 389، مثل: الحلع بالإنفاق محدود الأجل بعد الرضاع بجوازه العمل، والأرجوزة قديمة ويعرفها اللغويون بأنها القصيدة من بحر الرجز، وهو بأن تكون لكل بيت قافية، انظر، لسان العرب، جـ5 مادة رجز.

 ⁽²⁾ مثل ان يقول: وسمع مسألة بعيشها في مصر في فشوي لابن مرزوق، انظر الونشريسي، جـ4، ص 15.

⁽³⁾ الوزاني، المصدر السابق.

⁽⁴⁾ الوزاني، نفس المصدر، صفحات 331، 333.

القضاة المرتبط بالعرف، والذي لا ينتبت إلاحين الاتفاق عليه من الأثمة، ويحكم به ثلاثة من القضاة أو أكثر⁽¹⁾.

وفي بعض الأحيان نجد أن ما جرى به العمل أو العرف غالبًا على المشهور⁽²⁾، بل يقدمون أحيانًا الضعيف على المشهور في المذهب، إن وجد ما يشهد له من أدلة طلبًا للمصلحة أو درءًا للمفسدة، خصوصًا أن العرف هو فعل العامة المتعارف عليه بينهم؟ ولأنه يتغير من مكان لآخر ويصطبع بالبيئة فتتغير معه الأحكام بالتبعية. لذا ليس المقصود باتباع العرف هدم القواعد الشرعية غير أن تزاحم الوقائع والأحداث والتفاعلات الاجتماعية والتحولات الطارئة في حباة المجتمع الخاصة والعامة، جعل كبار الفقهاء وخبراء الإفتاء يعولون عليه كثيرًا. وتبيناها في النوازل في عبارات منها: الإفتاء من شيء جرى به العمل والمشهور خلافة» (ف).

وهذا الاتجاه أعطى لأهل المغرب ميزة في تطبيقاتهم للفقه للمالكي جعلت بعض الباحثين أحيانًا ينظرون إليها باعتبارها خصوصية إقليمية (4). وأحيانًا نجد اتفاقًا بين ما جرى به العمل والمشهور (5). وإن كنا نلاحظ كثرة تلك العبارات

- الخلع في بلاد المغرب "بين الفقه والتاريخ" = -

⁽¹⁾ الوزاني، تحفة أكياس الناس، ص 43

 ⁽²⁾ هو ما قوى دليله وكثر قائله، انظر محمد رياض، أصول الفتوى والقضاة، في المذاهب المالكي، الدار البيضاء 1996، ص 496.

⁽³⁾ الوزاني، النوازل الكبرى، ص 320.

⁽⁴⁾ مقدمة كتاب الوزاني، المصدر السابق، ص 10.

 ⁽⁵⁾ القاضي عياض، مذاهب الحكام، ص 135؛ الونشريسي، المصدر السابق،
 جـ4، ص79؛ الوزاني، المصدر السابق، ص 324.

وغيرها في النوازل التي بين أيدينا، لتثبت رجحان كفة العرف المرتبط بالبيئة المغربية.

الشرائح الاجتماعية:

في المقابل لابد أن نشير إلى مقدم النازلة أو بالأحرى نوعيته، وإلى أي الشرائح الاجتماعية ينتمي، وهذا الأمر ليس سهلاً، لأن غالبية النوازل لم تأت باسم أو بصفة صاحبها إلا في النادر، وبرغم أن قضايا الخلع شملت جميع الطبقات كما أوضحت الدراسة (1)، ومثلت العوام في الغالب الأعم، لكننا لا نعم وجود بعض عن ارتبطوا بالشريحة المثقفة من الفقهاء، فهناك ابن أبي طالب ابن عم الأمير إبراهيم الثاني الأغلبي 261 بابن أبي طالب أبن عم الأمير ووجته وأخرجها من ملكه، ورجع قضاءًا أبدًا للأغالبة ثم خالع زوجته وأخرجها من ملكه، ورجع وكتب عهده للقضاء (2). ومختلعة تعرف بابنة العواد، لعلها أخت ابن العود شيخ القاضي عياض (3).

كما كان هناك أحد الدارسين لصحيح البخاري، حتى أنه سمي به، قام بخلع امرأته مرتين (4)، وليس الغريب في كون هذا

⁽¹⁾ انظر، ص 41 -42.

⁽²⁾ القاضي عياض، ترتيب المدارك، ص 299.

⁽³⁾ نفس المصدر، جـ 3، ص 197

⁽⁴⁾ هو موسى بن يمويمن المصمودي الهسكوري، من أكبر علماء فاس، كان يحفظ كتاب سيببويه وصحيح البخاري، ويقوم علي تدريسهما، انظر ابن القاضي، درة الحجال في أسماء الرجال، تونس 1970، جـ3، صفحات 3-4.

الرجل درس الحديث وخالع زوجته؛ لأنه ليس الغرض من معرفة الفئات الاجتماعية التي أقدمت على الخلع، إلا لتأكيد أن حالاته شملت المجتمع، لكن ما نريد أن نظهره من خلال موسى البخاري أن خلعه لزوجته مثل قضية فيقهية هزت المجتمع التونسي آنئذ، وهي كما تذكرها الوثيقة (1) اشتملت على ثلاث تطليقات، الأولى خليعة والثانية عملكة. والثالثة خلعية صادفت آخر الثلاث، وتضيف أنه راجعها قبل زوج؛ ولأنها لا تحل له إلا بعد أن تنكح غيره، لذا عندما عشر عليه، قال: أخذت بقول ابن عباس بأن غيره، لذا عندما عشر عليه، قال: "علمت في ذلك على قول الشافعي بأن الخلع فسخ بغير طلاق (2).

وإذا كان طرح مثل هذا الموضوع سيدخلنا في قضية أخرى، كون الخلع طلاقًا أم فسخًا، وما يترتب على ذلك من أحكام، فهو يقف بنا أيضًا على تعاملات هذا المجتمع مع الخلع بالصور المتاحة من خلال ما يعتمد عليه من مذاهب أخرى غير المالكية رغم غلبتها على هذا المجتمع.

ومن المعلوم أن المذاهب تختلف في حكم الخلع، فـقال مالك والشافـعي في رواية أنه طلاق بائن والحجـة في ذلك، لو لم يكن بائنًا لملك الرجل الرجـعة وعـادت إلى حكمه؛ ولأن القـصد منه

⁽¹⁾ الونشريسي، المصدر السابق، جـ4، ص 493 .

⁽²⁾ ابن القاضي، المصدر السابق، ص 5؛ الوزاني، المصدر السابق، ص 288 وقد روي عن الشسافعي أنه كتابة، فإن أراد الطلاق كمان طلاق، وإلا كسان فسخًا، انظر، الأم، بيروت 1993، جـ2، ص 82.

إزالة الضرر، فلوجازت الرجعة لعاد الضرر. أما من رأى أن الخلع فسخ قول ابن عباس وفي رواية ثانية للشافعي وغيرهم، واستدلوا من الأحاديث التي لم تحدد زمن الخلع أن كان في طهر أو حيض. وليس هناك شك في أن هذا الاختلاف يترتب عليه أحكام مختلفة فيما يتعلق بعدد الطلقات أو العدة، فمن رآه طلاقًا احتسبه طلقة بائنة، ومن رآه فسخًا لم يحتسبه، كما أن عدة المختلعة في الأول ثلاثة قروء وفي الثانية حيضة واحدة (1).

وإذا حاولنا تطبيق ذلك على النازلة التي بين أيدينا، نجد أنها من خلال التواريخ الموجودة في الوثيقة تؤكد الآتى: أن الخلع الثاني تم في 13 صفر عام 714هـ، ثم راجعها بتاريخ 22 ربيع الآخر من نفس العام، معنى ذلك أن المراجعة والطلاق الرجعي حدثا خلال أقل من ثلاثة أشهر، مما يبين أنها اعتدت بحيضة واحدة من ناحية، كما أنه لم يكن له حق مراجعتها، معنى ذلك أنه لم يحتسب طلقتي الخلع السابقتين (2).

وأصبحت المشكلة أن الطلقة التي اعترف بها موسى البخاري أراد بها أربعة، لكون الشلاث طلقات بوائن، وأوقع هذه الطلقة وهي في غير عصمته، سواء راجعها أوبقي معها دون مراجعة، لذلك عندما أنهى الأمر إلى الزميني قاضي فاس، قضي برجمه وبعدها ارتحل إلى تونس، حيث تفجرت المشكلة، وبينوا له أن

ــــــ الفصل الثاني

⁽¹⁾ عبلة الكحلاوي، الخلع، ص 91 ومابعدها.

⁽²⁾ الونشريسي، المصدر السابق، جـ4، ص 493.

قول الشافعي الذي يعتمد عليه بأنَّ الحُلع فسخ يرتبط بوقوعه بلفظ الحُلم وإن خالفها فبلفظ الطلاق.

واختلف فقهاء تونس في أمره، فبينما أفتى أبو الحسن الصغير بضربه الضرب الوجيع وإيداعه السجن ولا يرجم، رأى إبراهيم السريفي بضرورة رجمه، كما بالغ في الإحتجاج على فتوى أبي الحسن وفند كل جزئية فيها، عما يبين عن الصراع الدائر بين الفقهاء من خلال بعض العبارات⁽¹⁾. وإذا كان أبو الحسن الصغير يرى إيداعه السجن لما اشتهر عنه إفساد العوام بفتاويه⁽²⁾، فإبراهيم السريفي يوضح امراً آخر، وهو أن مخالطة موسى البخاري للقضاة والحكام وذوي الجاه والسلطان زادته مهابة في نفوس العامة، وأحس منهم بذلك، فبدأ يضر بهم في المعاملات أيضًا، معنى ذلك أن شره أصحاب حياة الناس ودينهم في المعاملات أيضًا، معنى ذلك

والأمر لم يقف عند حـد الخلاف الظاهر بين هذين الفقيهين الكبيرين، لكن تعداه إلى لجوء إبراهيم السريفي إلى عرض الأمر على السلطان أبى سعيد المريني كـما بينا سلفًا، بشأن البخاري المفتي العابث (4) ، وألمح فيه إلى تقصير بعض الفقهاء وتصديق

⁽¹⁾ منها: اوقوله في تعليل هذا الحكم، أنه عاملة معاملة المقر بالزنا الصريح وإن له الرجعة، وهذه غفلة ظاهرة وغلط فاحش، وقلوله لا يرجم، انظر هذا التجاسر على مصادمة النصلوص وغيره، انظر: الونشريسي، المصدر السابق، جـ4، صفحات 495 - 506.

⁽²⁾ نفس المصدر، ص 495.

⁽³⁾ نفس المصدر، ص 506.

⁽⁴⁾ ملحق رقم 5.

العامة له، كما صور أثر هذه النازلة على المجتمع التونسي، باعتبار ما تم من قبله يمثل سطوة وجرأة الجهلاء على العلم والسعلماء، ولعل الأمر قد وصل إلى هذه الحالة السيئة، بحيث اضطرته إلى اللجوء إلى السلطان، ليضع حلا منصقًا لهذه النازلة⁽¹⁾.

كما يتضح من النازلة أن موسى البخارى قد خلط بين المذاهب، فبينما أشهد على نفسه الالتزام بمذهب مالك، فإنه تعامل بمذهب آخر. ويعلق الوزاني على هذه النازلة بقوله: "ولو جاز الانتقال من مذهب مالك إلى غيره لم يؤدب"(2)، إضافة إلى ذلك، أوضحت النازلة أثرًا لمذهب الشافعي في بلاد المغرب خلال هذه الفترة.

وبلاد المغرب عرفت في رحلتها المذهبية كثيرًا من المذاهب التي حوتها تراجم الفقهاء إلى جانب المالكية، منهم من كانوا على مذهب أبى حنيفة أو مالوا إلى الاعتزال⁽³⁾، إلى جانب خريطة خارجية لقوى سياسية صفرية وأباضية، وكذا من مالوا إلى مذهب الفاطمين بعد دخولهم بلاد المغرب⁽⁴⁾، كما دلت التراجم أيضًا

_____ الفصل الثاني

⁽¹⁾ الونشريسي، المصدر السابق، صفحات 506-509.

⁽²⁾ الوزاني، النوازل الكبرى، ص 289.

⁽³⁾ أبو العرب، طبقات علما وأفريقية، تونس 1968، صفحات 162، 163، 168،(51، 175)

⁽⁴⁾ الخشني، قضاة قرطبة وعلماء إفريقية، صفحات 284، 291، 293، 294.

على وجود مذهب الشافعي منذ فترة مبكرة (1) . ليتضح لنا مدى التأثر بهذه المذاهب وتلك في موضوع الخلع، وانعكاس ذلك على ما أوردنا من موقف المالكية، خصوصًا أن تأثير مذهب الشافعي لا يكن إهماله بعد المقرن الثالث الهجري- التاسع الميلادي، حيث ظهر تأثيره في الفترات اللاحقة (2). فكان يشار أحيانا في إجابات النوازل إلى مذهبه (3).

كما تكشف لنا النوازل عن احتواء المجتمع السني المالكي علي الخوارج الوهبية (4)، بحيث كان فقهاء المالكية يستنكرون بشدة الزواج بينهما على الأقل بعد غزو بني هلال. كما أوضحت إجابات السيوري واللخمي (5) اللذين عاشا خلال القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي، من إلغاء عقود أنكحتهم مع

⁽¹⁾ نفس المصدر، صفحات 278، 279، 274، ويذكر لنا القــاضي عياض أن أبا القاسم السيوري الذي يعد خاتمة أثمة القيروان مال إلى مذهب الشافعي، انظر، ترتيب المدارك، جــ4، ص 770.

⁽²⁾ الهادي روجي أدريس، الدولة الصنهاجية، ص 304.

⁽³⁾ الونشريسي، المصدر السابق، جـ4، ص 112؛ الوزاني، المصدر السابق، ص 371.

⁽⁴⁾ وهي تشمي إلى الذين ناصروا الإصام عبد الوهاب بن عبيد الرحمن بن رستم ضد النكارية، وهم المنكرون لإمامت، انظر، السيد عبد العزيز سالم، تاريخ المغرب في العصر الإسلامي، الإسكندرية 1982، ص 466.

 ⁽⁵⁾ هو أبو الحسن علي بن محمد الربعي، قيرواني حاز رئاسة بلاد إفريقية جملة،
 توفي 478هـ/ 31085؛ انظـر، القاضي عـياض، ترتيـب المـدارك، جـ4،
 ص 797.

السنيات⁽¹⁾؛ لأن مناكحتهم لا تحل في نظر الفقهاء؛ ولأنهم لم يتزوجوا نساء سنيات إلا لتدعيم منزلتهم الاجتماعية⁽²⁾.

لذا نجد حالات للتفريق، منها بين سنية وخارجي جهلاً منها، وتضيف النازلة: "وعندما علمت طلبت فراقه» أو؛ لأنها نجهل توضح المقصود بـ جهلاً منها»، فهل لأنه خارجي؟، أو؛ لأنها نجهل الاختلاف الناشئ بين المذهبين في نـظر السنة؟ وعلى ما يبدو أن هذا الاختلاف يرتبط بفئة الفقهاء المالكية الذين يريدون الحفاظ على مكانتهم، وأن المجتمع الذي ضمهما أي الخوارج والسنة المالكية، لم يتضح فيه على المستوى الشعبي هذه الاختلافات والفروق. ولعل عبارة "عندما علمت" تؤكد ما افترضناه، لاسيما أن هناك بعض النوازل تشير إلى التعايش بين السنة والخوارج كما بينا.

وضعية المرأة المفريية،

إذا كنا نعرض لشكل المجتمع الذي حدثت فيه حالات الخلع بشكل عام، فبالأولى بنا أن نعرج على وضعية المرأة في هذا المجتمع؛ لأنها موضوعنا، ولكي نفهم تلك الوضعية في ضوء ما طرحنا من نوازل، لنقف على ما كشفته من أبعاد جديدة سواء بالإيجاب أو بالسلب، أو أثبتت أو نفت ما ذكرته كتب المصادر عن وضع المرأة في المجتمع المغربي.

----- الفصل الثانى -

⁽¹⁾ الونشريسي، المصدر السابق، جـ3، ص301، جـ11، ص 168.

⁽²⁾ المرجع السابق، ص 260.

⁽³⁾ الونشريسي، المصدر السابق، جـ3، ص 276 .

بداية نجد أنفسنا عند مناقشة هذا الموضوع أمام إشكالية تتمثل في العرض لجزئية فقهية في مجتمع يتسم بخصوصية، فهل حدث اختلافًا تبعًا للبيئة التي خرجت منها هذه النوازل؟، كذلك هل من الممكن أن تعبر قضية الخلع عن وضعية المرأة في هذا المجتمع، باعتبارها تمثل فقط إحدى قضاياها؟

معلوم أن معرفة وضعية المرأة الاجتماعية في بلاد المغرب خلال فترة وصلت إلى تسعة قرون ومساحة مكانية كبيرة، وكذلك مع قيام دول متالية فضلاً عن التجزئة المذهبية أمر يصعب إبرازه في عبجالة، لكن إذا اعتمدنا هذه الدراسة الموجزة من خلال الوضع العام للمرأة في العالم الإسلامي، أو بمعنى آخر أن نضع في اعتبارنا أن المجتمع المغربي لم يشذ عن بقية المجتمعات الإسلامية كونه محكوماً بتشريعاته، مع وجود خصوصية مغربية أفرزتها البيئة الجغرافية والنشاط الاقتصادي، وما ترتب عليه من صيغة حياتية اختلفت في بعض مظاهرها عن غيرها، إضافة إلى أن فهم هذا المجتمع لا يتضع إلا في مراحل نضوجة التي تبين عن هذا أو ذاك، فلعل ذلك يفيد في التعرف على تلك الوضعية.

فالنظرة العامة للمرأة في المجتمعات الإسلامية، ربما لم تختلف كثيرًا، حتى أننا نجد كل المؤرخين لا يفردون لذكرها، إلا حين تكون من الطبقة الحاكمة، أو يذكرونها خلال فترات الشدة أو غيرها، فتذكر بشكل مبهم أو عام، بأن يقال امرأة أو النساء... إلخ، أو نجد الاهتمام بذكر الجواري أو ما إلى ذلك عما لا يعطى المرأة

وجودها الحقيقي الذي أولته لها الشريعة الإسلامية، وهذا ليس معناه أن المرأة كانت في حالة سكون في المجتمع الإسلامي، بل كانت لها قضاياها ومشاكلها التي لم يهتم بها المؤرخون فضاعت في معظمها.

فضلاً عن أننا في بلاد المغرب، كما سبق أن بينا في مجتمع يجمع بين الحواضر والبوادي وهذه الوضعية من خلال هذه الخصوصية، لا يمكن التعرف عليها عن قرب، إلا من خلال النوازل التي تعرضت لمشاكل المرأة كلها؛ لأنها ستكشف عن هذه الوضعية بجلاء، وعلى ذلك فهذا يتطلب دراسة متعمقة وعامة في آن. ولعل نوازل الخلع تسهم في فهم أحد ملامح هذه الوضعية.

إضافة إلى ذلك فالفترات المتقدمة في بلاد المغرب تفيد إلى حد ما في وصف هذه الوضعية، التي يمكن أن نبدأها بعصر المرابطين 463 – 541ه/ 1071 – 1147م، وتسعفنا الدراسات الحديثة في الوقوف عليها، والإجابة عما يعن لنا من تساؤلات، فتكشف بعضها⁽¹⁾ عن أن المرأة في العصر المرابطي احتلت مكانة متميزة في الحياة العامة والخاصة، وأن هذه المكانة ارتبطت بعادات وتقاليد القبائل، فالمرأة تشارك في الرأي، كما تتمتع بحرية الحركة مشاركة زوجها في عمله، كما خرجت المرأة سافرة، وهذه

ــــــ الفصل الثاني

⁽¹⁾ إبراهيم القـادري بوتشيش، المغـرب والأندلس في عصـر المرابطين، ص 43، ومابعدها؛ عصمت دندش، أضواء جديدة على المرابطين، بيروت 1991، ص 163 ومابعدها.

الوضعية تعلقت بالمرأة البدوية التي حــتم دورها المنتج أن تختلف عن امــرأة الحـــواضــر، كــمـــا لم تكن كل البـــوادي على هذه الشاكلة، فيما نالته المرأة من حرية مثل صنهاجة الصحراء.

ولعل سفور المرأة كان أحد الأسباب التي أشار إليها البيذق(1) أثناء رحلته في المغرب الأقصى ليخدم أغراض الموحدين بإظهار ما وصلت إليه دولة المرابطين من ضعف(2). ومن المعتقد أن العصر الموحدي لم يأت بجديد فيما يخص هذه الوضعية، فبرغم ما بذلته الدعاية الموحدية من تعميم التعليم لنشر دعوتهم(3)، فلم تتغير أحوال المرأة.

لكن هذه الـدراسـات التي أشــارت إلى وضـع المرأة؛ برغم أهميتها، فبعـضها اهتم بالمرأة في الأوساط الحاكمة (4)، أو عرض

· · · · · · · · · · · الخلع في بلاد المغرب "بين الفقه والتاريخ» ـ · · · · · ·

⁽¹⁾ أخبار المهدي بن تومرت وابتداه الدولة الموحدية، نشرة ليفي بروفنسال، باريس 1928، صفحات 25,21.

⁽²⁾ عبد الواحــد المراكشي، المعجب في تلخـيص أخبار المغرب، القاهرة 1994.ص 154.

⁽³⁾ ليني بروفنسال، منجموع رسائل منوحدية، الربساط 1941، ص 131 ومابعدها.

⁽⁴⁾ ففي العصر المرابطي كان لها صوتًا مسموعًا في سياسة الدولة مثل زينب النفزاوية زوجة السلطان يوسف بن تاشفين مؤسس دولتهم، وكذلك السيدة قمر زوجة السلطان على بن يوسف، فيضلاً عمن برعن في الأدب، وكذا في العصر الموحدي منهن الأميرة زينب بنت يوسف بن عبد المؤمن، انظر، إبراهيم القادري بوتشيش، المرجع السابق، عبد الله على علام، المدولة الموحدية في عهد عبد المؤمن بن على، ص 204.

لأحوال المرأة بشكل عام بحيث لا نستطيع أن نقف من خملالها على الشريحة المقمصود التعرف على وضعيمتها، ألا وهى المرأة في الأوساط الشعبية.

وجاءت صورة المرأة أكثر وضوحًا في العصر الحفصي، بسبب اعتماد إحدى الدراسات⁽¹⁾ على النوازل، إضافة إلى تبيان النظرة العامة للمرأة سواء من خلال الاهتمام بتأليف الكتب عنها أو رأى الفقهاء فيها. لكن هذه الكتب اختصت بالمعايير التي يحبذها الرجل في المرأة، فضلاً عن تكريسها للمتعة بالمرأة بطريقة مبتذلة، خصوصًا خلال القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي، ولعل ازدهار هذا الصنف من التأليف كان محكومًا بعوامل مختلفة آنئذ(2).

ويعزو أحد الدارسين⁽³⁾ ، اختلاف وضع المرأة في المدينة عن البادية إلى النظام الاقتصادي القائم في كل منها، فبينما كانت المرأة خاضعة لسلطة الزوج في المدينة، وجدت بعض الظاهرات البدائية التي تبدو فيها المرأة متحررة وذات مركز مهم، ولعل ذلك يرتبط باستمرار وضعيتها في البداية كما أسلفنا.

ــــــــــــــ الفصل الثانى

⁽¹⁾ محمد حسن، المدينة والبادية، ص 785.

⁽²⁾ ترجع إلى تأثيرات النجار والحرفيين النصارى النازلين بالمدن الإفريقية، وكذلك الرقيق وتحرر المذهب الموحدي المقترن بتقاليد وأعراف المصامدة، وغيرها من الأسباب، انظر، نفس المرجع، جـ2، ص 786.

⁽³⁾ نفس المرجع، جـ2، ص 785.

كما يتضح موقف الفقهاء المالكية المحافظ من النساء، فنجد ابن عرفة يفتي بمنع النساء من الخروج لمجالس العلم والذكر والوعظ⁽¹⁾، كما يرى ابن مرزوق غلبه الفساد على عقائد النساء⁽²⁾، بل نجد من الفقهاء من منعهن من الخروج للصلاة بحجة أنهن يخرجن للنزهة، ولعل هؤلاء وغيرهم كانوا مدفوعين للحفاظ على النساء بحجة أن طيبهن يحرك القلوب، وأن الجميلة تسرع إليها العيون⁽³⁾. ولعل هذه النظرة المتشددة تعبر بلا شك عن واقع بعض النساء.

ولما كنا لسنا بصدد الدفاع عن المرأة خالال تلك الفترة باستنطاق النصوص وإخراج ما يؤكد مشاركتها في هذا المجتمع بشكل إيجابي غائب؛ لأن ذلك يستلزم دراسة كل ما يخصها، ولا أقصد الأدوار السياسية، أو ما يتعلق بالزواج أو غيره، لكن ما أعنيه قضاياها التي وقعت لها بالفعل، وحاولت من خلالها أن تدافع عن نفسها بشكل أو بآخر لتؤكد وجودها.

ولعل الخلع الذي عرضنا لنوازله التي لم تقتصر على شريحة معينة في المجتمع مثل إحدى قضاياها بل وأهمها؛ لأن المرأة عبرت وبصراحة عن مشاعر الكراهية للزوج وأرادت إنهاء العلاقة بنفسها، فحصلت على حقها وحريتها.

⁽¹⁾ الأبي، إكمال الأكمال، مصر 1328هـ، جـ11، صفحات 187، 188.

⁽²⁾ الونشريسي، المعيار، جـ3، ص 98.

⁽³⁾ المصدر السابق.

الفصل الثالث

3

الخلع في مصر الفاطمية

«دراسة وثائقية»

تمثل الوثائق قيمة تاريخية مهمة، لما تحتويه من مادة علمية موثوق بها إلى حد كبير. ولما كان الخلع يتم بين الطرفين كإجراء متعارف عليه، فكان من السهل ضياع مثل هذه الوثائق. كما أن كتب القضاة لا تحتوى إلا على أقل القليل فيما يخص هذا الموضوع في مصر خلال الفترة الفاطمية. فضلا عن أن المؤرخين قلما يهتمون بالموضوعات ذات الطابع الاجتماعي، إضافة إلى أن تاريخ الفاطميين بوجه عام يعاني من ضياع مصادره الأصلية.

ونظرًا لأن الدراسـات الخـاصـة بـالمرأة سـواء في العـصـر الفاطمي أو حتى بعده⁽¹⁾ أغفلت هذا الموضوع برغم ما تضمنته من

_____ الفصل الثالث

⁽¹⁾ انظر، أحمد عبد الرازق، المرأة زمن سلاطين المماليك، القاهرة 1984؛ ودراستنا عن المرأة في مصر في العصر الفاطعي، سلسلة تاريخ المصريين، عدد 66، القاهرة 1993.

دراسة عن الزواج. لهذه الأسباب كلها كان الوقوف على وثائق خاصة بالخلع أمر لافت للنظر وجدير بالاهتمام، خصوصا أن الخلع حق شسرعى للمرأة ودراسته تربطنا بواحدة من القضايا المعاصرة الخاصة بها، وتكشف عن استمرارية ممارسة الحصول على هذا الحق.

وحفظت لنا أوراق ڤيينا⁽¹⁾ وثيقتين مشورتين، ترجع إحداهما إلى عام 378هـ/ 988م، والثانية إلى عام 461هـ/ 1068⁽²⁾. إلى جانب

⁽¹⁾ بداية من القرن الرابع الهمجري/العاشر المسلادي، بدأ استخدام الورق، وحفظت هذه المجموعة مع مجموعات أخرى من البردي والرق والاستراكا وغيرها، لمزريد من التفصيلات، انظر:

Hassanein Rabie, The financial System of Egypt, AH. 564-741/AD. 1169-1341, London, 1972, pp. 3-6.

Khoury, R. G, Chrestomathie de papyrologie Arabe, Docu- (2) ments relatfs á la vie privée sociale et administrative dans les premiers siécles islamiques, Brill,1993,pp. 38-44.

ما تتضمنه وثائق الجنيزة (1) من إشارات ترتبط بالموضوع. ولما كانت هذه الوثائق لا تقتصر فقط على المسلمين، بل تشتمل أيضا على الذمين من نصارى ويهود. فهذا يستلزم دراسة هذا الموضوع اعتمادا على عدة محاور، منها: إخضاع هذه الوثائق لما هو مؤسس في الفقه الإسلامي من أحكام ارتباطا بالمذهب الديني السائد، ومناقشة خلع الذمين، ثم صيغة العقد الذي تشمله الوثيقة، ومعرفة الوضعية الاقتصادية والاجتماعية التي تكشف عنها الوثائق للمرأة المختلعة.

ومعلوم أن العصر الفاطمي ذات خصوصية مذهبية، تتمثل في المذهب الشيعي الإسماعيلي. ومع سيادة مذهب الدولة، وجدت أيضا بعض المذاهب السنية، مثل المالكية والشافعية، أما مذهب أبى حنيفة وابن حنبل فمع انتشارهما في المشرق، فلم ينتشرا في مصر انتشار مذهبي مالك والشافعي⁽²⁾.

وما يعنينا همو إبراز أوجه الاتفاق والاختلاف بين السنة والشيعة في أحكام الخلع، ليتسنى لنا فهم النصوص المتاحة، ومعرفة أى المذاهب المعتمد عليه في إنجاز عقد الخلع. وإذا كانت

----- الفصل الثالث

 ⁽¹⁾ كتبت وثائق الجنيزة، باللغة الوطنية المستخدمة آنذاك لليهبود المصريين، أي اليهودية العربية، والتي كتبوها كما يتكلمونها انظر:

Mann, J, The Jews in Egypt and Palestine under the Fatimid caliphs, Oxford 1969, 1,p. 242.

Goitein S.D, Mediterranean Society, los Angeles/1967, III. pp. انظر 186, 265-268.

 ⁽²⁾ عبد المنعم ماجد، ظهور خلافة الفاطميين وسقوطها في مصر، الإسكندرية
 1968، صفحات 35، 320.

كتب الفـقه السني أفاضت فـي عرض هذا الموضوع، فـشمل بابا قائمًا بذاته، نجد كتب الفقه الإسماعيلي قد أوجزت عند ذكره.

وتتضح أوجه الاتفاق بينهسما في أن الخلع يكون بنشوز الزوجة أو بالـتراضي بين الزوجين، بأن تكون الحالة مستقيمة بينهسما، ولا يكره أحدهما الآخر، ولا يجوز أن يتعمد الزوج إضرار زوجته حتى تختلع، وأنه طلقة بائنة، ولا رجعة فيه إلا بنكاح جديد، وأن عدة المختلعة هي عدة المطلقة ولا متعة لمختلعة ولا لمبارئة (1).

أما أوجه الاختلاف فتبدو في فى أن الإسماعيلية (2) يقصرون الخلع على أسمى الخلع والمبارأة، بينما نجد السنة تضيف إليهما الصلح والافتداء (3). ويجوز الخلع عند السنة في أى وقت (4)، بينما ترى الإسماعيلية (5) أنه لا يكون إلا فى طهر مثل الطلاق. كذلك ربط المالكية بين أسماء الخلع وقيمة العوض، بينما نجد

------ ■ الخلع في مصر الفاطمية «دراسة وثائقية» ■ -----

⁽¹⁾ الأسيوطي، جواهر العقود ومعين المقضاة والموقعين والشهود بيروت 1990، ح. 5، ص ج. 2 مص 98 وما بعدها؛ الشافعي، الأم، بيروت 1993، ج. 5، ص 98- 1992؛ النعمان، الاقتصار، تحقيق محمد وحيد ميزرا، دمشق 1957، ص 119، 124؛ دعائم الإسلام وذكر الحلال والحرام والقضايا والأحكام، تحتيز محمد أصف فيظي، القاهرة 1960، ج. 2، صفحات 267- 269.

⁽²⁾ النعمان، نفس المصدر، ص 267.

⁽³⁾ القرطبي، جامع الأحكام النتهية، بيروت 1994، جـ2، ص 311.

⁽⁴⁾ الشوكاني، نيل الأوطار، القاهرة 1297هـ، جـ2، ص 250.

⁽⁵⁾ النعمان، المصدر السابق، ص 268.

مذهب الفواطم (1) ، يبني العوض على الحالات التى بني عليها الخلع، فإذا جاء النشوز من قبل المرأة، يحل للزوج أن يأخذ منها ما اتفقا عليه، وأن جاء النشوز من قبل الاثنين، بحيث أبغض كل واحد منهما صاحبه، فلا يأخذ منها إلا دون ما أعطاها. ونجد المبارئة عند المالكية (2) هى التى لا تأخذ ولا تعطى؛ لأنها تسقط حقها عليه، بينما ترى الإسماعيلية (3) أنه لا يؤخذ منها إلا دون الصداق، إذا لم تتعد في القول، وأن تعدت في القول وافتدت من غير ضرر منه لها بما أعطاها وفوق ما أعطاها.

وبسبب الإيجاز الشديد، الذى اتسم به حديثهم فى هذا الموضوع، أغفلوا ذكر أنواع العوض الاخرى، التى أشارت إليها مذاهب السنة، ومنها العوض على نفقة الحمل والرضاع وكفالة الولد وغيره.

وفيما يخص خلع الذميين، بداية من المعلوم أن أهل الذمة لهم حق الاحتكام إلى القضاء الإسلامي⁽⁴⁾، وتطالعنا كتب الفقه⁽⁵⁾ بأن المكاتب يجوز لها أن تختلع، إذا أذن لها سيدها، فالحلع مع الذميين جائز، لأن من ملك الطلاق ملك المعاوضة عليه.

القصل الثالث

⁽¹⁾ نفس المصدر؛ القرطبي، المصدر السابق.

⁽²⁾ القرطبي، نفس المصدر.

⁽³⁾ النعمان، المصدر السابق.

⁽⁴⁾ سورة المائدة، آية: 42.

⁽⁵⁾ الشافعي، الأم، جـ5، ص 292، 301.

ومع أننا نجد جوايتين (١) في حديثة عن الطلاق يشير إلى الافتداء والمبارأة في الجنيزة، فإنه ينفي إمكانية اقتباسها من الشريعة الإسلامية، ويحاول أن يربطها بالشريعة اليهودية دون أن يعتمد على نص واضح (٢)، ليؤكد بعد ذلك أن الممارسة اليهودية للمبارأة تقف على قدم المساواة مع الممارسة العربية. وبصرف النظر عن أنه يجرد الخلع من الصفة الإسلامية الثابتة بالشرع. فهو يحاول أيضا أن يؤكد إصالة الخلع اليهودية. ويستخدم من البراهين لإثباته، مثل: أن المصطلح العربي «براءة» يتساوى مع كلمة "get" العبرية (٤).

ويشيسر إلى أنه عرف في جنوبي مسصر قديما تأثراً بالتلمود، ويدلل على استمراريته في الجنيزة خلال ق 5هـ/ 11م، تبعا للتقليد الفلسطيني الذي تأثر بالإيرانيين المسلمين، وأيـضا بالعبارة العـامة الموجودة في التوراة (4).

وبسبب رغبته في استبعاد التأثير الإسلامي في الخلع وتأكيده عليه، أدى ذلك إلى الاضطراب عند عرض الموضوع، فأشار مرادا إلى الأساس الذي تبنى عليه البراءة وفيها تكون الزوجة هي البادئة برفع دعوى الطلاق بالتنازل عن مستحقاتها المالية، ثم

----- الخلع في مصر الفاطمية «دراسة وثائقية» = -----

⁽¹⁾ انظر، Goitein, Med Soc, 111, p. 267

⁽²⁾ عندما يكتب وثيقة طلاقها. . . ويرسلها خارج منزله، انظر، Ibid.,p. 26.

⁽³⁾ انظر، وتنطق مثل get الإنجليزية، Ibid., p. 268

⁽⁴⁾ انظر، Goitein, op. cit., p. 264

يتبعها بأمثلة غير متوافقة معها. ويشير مرة أخرى إلى أن نصوص الجنيزة تستخدم المصطلح الشرعي الإسلامي «افتداء» وأن غير المسلمين كانوا مضطرين إلى استخدامه، لكن هذا لا يبرهن على استعارة الأنظمة الإسلامية (١) أو يذكر أن الشرع اليهودي يعرف أشكالاً أكثر إنسانية للانفصال ولا يشير إليها(2). كما يبين مدى التأثير الإسلامي في حالة امرأة يهودية تركها زوجها مع ابنها وسافر، ونصحت من قبل المسلمين المحيطين بها بأن تقص شعرها، وترسله إلى رجل ذي حظوة، لأن استعدادها للتنازل عن مستحقاتها الشرعية ليس كافيا(3). كذلك يشير إلى أن حالات الطلاق المألوف الكثيرة بين اليهود في الجنيزة، ترجع بلا شك إلى هذا العامل القوى المتمثل في البيئة الإسلامية المحيطة⁽⁴⁾. وبذلك أثبت ما أراد أن ينفيه. ويعتبر أحد الدارسين(5) أن الخلع ملمحا خاصا بالشرع الإسلامي، مما يسبين استقرار ووضوح هذا الحق في الإسلام.

والوثائق التي بين أيدينا رغم قلتها، فإنها مهمة، لأنها متنوعة وكاملة إلى حد كبير، فلم تتعرض إلى الأرضة، مما يضيع بعض

----- الفصل الثالث -

⁽¹⁾ انظر، Ibid., p. 267.

⁽²⁾ انظر، Ibid., p. 284

⁽³⁾ انظر، Ibid., p. 272

[.] Ibid., p. 260 (4)

Asaf Fiyzee, Outlines of Muhammadan low, Oxford, انظر، (5) .1975,1975, p. 163

المعلومات بها، فهي تشتمل على التاريخ والمكان، لاسيما وثيقتي فيينا. أما ما تشتمل عليه الجنيزة من وثائق، فبرغم ما أشرنا إليه من اضطراب في عرضها، فمن الممكن استخراج بعض المعلومات المهمة منها، إضافة إلى عرضها، فمن الممكن استخراج بعض المعلومات المهمة منها، إضافة إلى عرضها، فمن الممكن استخراج بعض المعلومات المهمة منها، إضافة إلى وثيقة أخرى خاصة بالموضوع، لكن تمت مناقشتها في العلاقة بين الزوج والزوجة.

ومن المفيد أن نشير إلى أن دراسة الخلع في ضوء هذه الوثائق السابقة سنخضعها إلى ما أسلفناه عن مدى التأثير المذهبي في إنجاز الخلع، ومناقشة تأثر الذميين بالشرع الإسلامي من خلال البيئة الإسلامية المحيطة. لذا فمن المحتم أن نبدأ بالوثيقة الخاصة بالمسلمين برغم أنها متأخرة عن الأولى، لأن القاعدة الإسلامية الشرعية في الخلع هي المعتمد عليها. كما نعتمد على بعض المصادر السابقة واللاحقة لفترة الدراسة(1) فيما يخص كتابة الحكم والشروط(2) لاسيما أن أحد المتأخرين اعتمد على كتاب لأحد

---- الخلع في مصر الفاطمية «دراسة وثائقية»

⁶⁹⁴ بغداد 1972؛ النويري، نهاية الأرب فسي فنون الأدب، القاهرة 1933، جـ 9، صنحات 118-119، 127-128؛ الأسيوطي، جواهر العقود ومعين القضاة ١١٨، قعين والشهر د، جـ3، ص. 93 وما بعدها.

⁽²⁾ النويري، نفس المصدر، ص 9، وهو أبو عبـد الله محمـد بن عبـد الرحمن المخزومي المعروف بابن الصيرفي، انظر، ابن خلكان، وفيات الأعيان، بيروت 1971، جـ4، ص199.

فقهاء الشافعية الذي توفي 330هـ/ 941م مما بين استـمرار ما هو معتمد عند كتابتها، وذلك لفهم مضمون العقد ومحتواه.

نصالوثيقة(1):

TEXTES JURIDIQUES

- 1- بِــَاللَّهِ ٱلرَّحْمَرِ ٱلرَّحِيمِ.
- 2- سألت سارة ابنة عبد الناهض زوجها عبد الغني بن برلانس.
- 3- من جـملة العبـيد الريحـانية المستخـدم بمركز الأشمـونين أن يملكها.
 - 4- نفسها عليه بطلقة واحدة خلع وهي أول طلقة بعد دخوله.
 - 5– بها واصابته اياها وأولدها ولد غلام مبلغ عمره بعد تاريخ.
 - 6- هذا الكتاب خمسة سنين يدعا الجند عندما كرهت صحبته.
 - 7- واختارت فراقه من غير اضرار كان منه إليها وعندما خافا إلا.
 - 8- يقيما حدود الله عز وجل بعد أن وضعت عنه جميع مؤخر.
 - 9- صداقها ومبلغه ثلاثة دنانير وجميع ما يجب لها عليه.
 - 10- من النفقة القمح والدراهم والكسوة والغطا والوطا واجرة.
 - 11- المسكن والما والزيت لعدتها ما تناهت بها العدة وعرفا.
 - 12- مبلغ ذلك كله وتوافقا عليه فاجابها إلى ما سألت.
 - 13- وطلقها هذه الطلقة العدية الأولة وهي يومئذ في طهر.

(1) انظر، 44 ، Khoury, op. Cit., p. 44

____ الفصل الثالث

- 14- لم يمسسها فيه برية من حيض وجماع فلا سبيل له إليها ولا.
 - 15- رجعة له عليها إلا برضاها ومهر جديد وولى وشاهد.
 - 16- شهد على اقرار المطلق والمطلقة المعتدية بجميع ما فيه.
 - 17- بعد أن قرى عليهما فاقرا بفهمه ومعرفة جميعه وكتب.
- 18- لسبع وعشرين يوما خلون من جمادى الأول سنة أحــد وسنين.
 - 19- واربعمائة.
 - 20- شهد رجا بن طاهر بن على.
- 21- شهد الذيال بن هبة على اقرار المطلق الله بن الدرى والمبينة بما فيه في تاريخه.
 - 22- على اقرار المطلق (و) المبينة بجميع مافيه (بتاريخه)(1) .

يتبين لنا من هذه الوثيسة التي ترجع إلى عسام 461 من هذه الوثيسة التي ترجع إلى عسام 461 الحلم، أنه، إذا اختلعت المرأة بنفسها من زوجها، يبدأ العقد بكلمة «سألت فلانة زوجها فلان» كما هو مين بالوثيقة. لكننا نجد بعد ذلك اختلافا في تقديم وتأخير لبعض العبارات، يتضح ذلك في إثبات دخوله بها وأصابتها، ثم تأخير «وطلقها عليه طلقة واحد أولى خلعا»(2)، وهذا يرجع إلى أن ما هو مكتوب من ضوابط

الخلع في مصر الفاطمية «دراسة وثائقية»

الخلع في مصر الفاطمية «دراسة وثائقية»

⁽¹⁾ جاءت الوثيقة بدون همزات.

 ⁽²⁾ النويري، المصدر السابق، ص 128-129، ويضيف أنها بانت منه، وتقر بأنها لا صداقا ولا نفقه ولا كسوة.

لصياغة العقد، هو ما ينبغى أن يكون، لكن ما تم بالفعل هو ما تعارف عليه الناس وألفوه. ومع ذلك فهذا الاختلاف الطفيف غير مؤثر. ويتفق ما ذكر من العوض المرتبط بمؤخر الصداق مع ما جاء في هذه الضوابط.

لكن ما يعنينا عند دراسة هذه الوثيقة، أنها أشارت إلى السبب الرئيسى الذي من أجله طلبت المرأة الخلع، وهـو الكراهية (1)، فذكرت: "عندما كرهت صحبته واختارت فراقة"، ثم أضافت عبارة مهـمة، وهي: "من غير إضرار كان منه إليها"، وهذا تأكيد على أنها لم تكره على الخلع بإيذاء أو ضرر من الزوج، وإلا يكون من الخلع المحظور (2). كما وردت عبارة أخرى "وعندما خافا ألا يقيما حـدود الله عز وجل"، وهي إشارة إلى الأساس الفرآني الذي بني عليه الخلع (3).

ويتضح من الوثيقة، أنها عاشت مع زوجها أكثر من خمس سنوات؛ لأن لديها ولد أشارت الوثيقة إلى عمره، أما قيمة العوض، فلم تقتصر على مؤخر صداقها. ثم نتبين من العقد توفر شرطى الإيجاب بما أسلفناه في طلبها للخلع المعبرة عنها كلمة:

---- الفصل الثالث

⁽¹⁾ انظر، حديث امرأة ثابت بن قيس، القسطلاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، القاهرة 1305هـ، جـ8، ص 149-150، فمن خلال الروايات المختلفة لهذا الحديث، وردت بعض العبارات الدالة على الكراهية، مثل: "أطبقه بغضا» ولولا مخافة الله لبصقت في وجهه إذا دخل على».

⁽²⁾ الأسيوطي، جواهر العقود، جـ2، ص 89-90.

⁽³⁾ سورة البقرة، آية: 229.

"سألت"، والقبول في عبارة: "فأجابها إلى ما سألت" وبذلك توافقت إرادتى المتعاقدين. كما أثبت فيه أنه لارجعة له عليها، إلا برضاها وبمهر جديد وأضافت "ولي وشاهد" وجاءت الشهادة لشاهدين أقرا بما فيه بعد أن قرئ عليهما. وبذلك يكون هذا العقد متكامل الأركان والعمد، لاسيما أنه ذكر أيضا المكان وهو مركز الأشمونين(1) ، فضلاً عن ذكره للتاريخ، كما يتماشي مع ما جاء في مذهبي السنة والشيعة فيما اتفقا عليه.

بيد أن هناك نقطتان لابد من الوقوف عندهما، الأولى ما ذكر في الوثيقة: "وطلقها... وهي يؤمئذ في طهر لم يمسها فيه بريه من حيض وجماع"، وهذا يتعارض مع السنة، التي تجيز الخلع في الطهر والحيض، وتتفق مع المذهب الشيعي الإسماعيلي الذي يشترط ذلك. والثانية بخصوص العوض، فإلى جانب مؤخر صداقها أضافت الوثيقة: "وجميع ما يجب لها عليه من النفقة القمح والدراهم والكسوة والغطا والوطا وأجرة المسكن والماء والزيت لعدتها ما تناهت بها العدة أو عرفا مبلغ ذلك وتوافقا عليه"، وهي بذلك تتساوى مع المطلقة التي لم يكن الطلاق بسببها فيحق لها النفقة.

واتفقت المذاهب السابقة على إسقاط نفقة المختلعة(2)، بيد

⁽¹⁾ وهي قصبة كـورة من كور الصعيد الأدنى غربي النيل، انظـر، ياقوت، معجم البلدان. بيروت 1979، جـ1، ص 200.

⁽²⁾ الشافعي، الأم، جـ5، ص 344، النعمان، دعائم الإسلام، جـ2، ص 288.

أن مذهبي السنة اشترطا عدم إسقاطها لو كانت حاملا، لكن الوثيقة لم تشر إلى ذلك. فمن المعتقد أمران، الأول: عدم الإلمام بضوابط الخلع المحكومة بالمذاهب الفقهية السابقة، والثناني: أن المتخبالعين ربما كانا على مبذهب أبي حنيفة، الذي لا يسقط نفقة العدة للمختلعة، إلا إذا نص عليها(1). وعلى ما يبدو أن هذا الأمر كَا متاحاً للمرأة خلال الفيترة السابقة على العصر الفاطمي، وبدأ يتضح فيما ذكر من كتابة الشروط في الخلع لكاتب عاش في أواثل القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي(2)، ويتضح مما أسلفناه أن ما كان موجودا قبل الفاطمين من كتابة شروط الخلع قد استمر. وعلى ذلك يبدو عدم الالتزام بمذهب واحد في هذا العقد. ولعل ذلك يوضح ميوعة الانتماء المذهبي للمصريين، وعدم ارتباطهم بمذهب معين، لذلك انتشرت في مصر معظم المذاهب، أو لعدم فهم جزئيات مـذهب الفـاطمـيين، والخلط بينـه وبين المذاهب السنيـة⁽³⁾؛ أو

⁽¹⁾ على الخنفف، مـحـاضرات عن فـرق الزواج في المذاهب الإســـلاميـــة بحث مقارن، القاهرة 1985، ص 193.

⁽²⁾ توفي الطحاوى (أبو جعفر أحمد بن محمد بين سلامة الأذدى المصري، 321هـ/ 933م، فإن شاء الزوج والمرأة أن يكتبا في ذلك الكتاب، وأبرأت فلانة فلانا بعد وقوع طلاقة المذكور في هذا الكتاب عليها من جميع نفقتها لعدتها ما تناحت به عدتهامنه براءة صحيحة قبلها قبولا صحيحا وبرئ بذلك من هذه النفقة المذكورة، انظر، الشروط الصغرى، ص 694.

 ⁽³⁾ وهذا يرجع على ما يبدو إلى أن هذه العقود كانت تبرم بين الطرفين بعبدًا
 عن سلطة الدولة الحريصة على نشر مذهبها، بيد أن ما كان يصل إلى يد=

جماءت هذه الازدواجية في هذا العقمد، بما يتفق ومصلحة المتعاقدين (1).

وإذا انتقلنا إلى الوثيقة الثانية التي ترجع إلى عام 378هـ/ 988م، تجد أنها عقد مبارأة، تم في مدينة أسوان. وهي تختلف عن الوثيقة الأولى في أنها تخص النصارى، وبعرضها نستطيع أن نستخلص منها بعض النقاط المهمة سواء المرتبطة بالعقد ذاته، أو ما يتضمنه من دلالات مختلفة.

نصالوثيقة(3):

TEXTES JURIDIOUES

S-Acquittement du reste repoussé du douaire 15 P. Chicago Or. Inst. N 10552v.

Date: du l-higga 378 H./12-III-IV-989J.C.

Publié par Abbott, ZDMG, 95 (1941), 77-81

الدولة من مشاكل خاصة بالوحية أو حتى بالطارئين على البلاد، حرصت فيها الدولة على تطبيق مذهبها، ومنها ما حدث في خلافه الظاهر عام 7124هـ/ 1027م، عندما توفى أحد التجار العراقيين بالقاهرة، وترك مالا، فورثته ابنته المقيمة في بغداد على مذهب الفاطميين، انظر، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، القاهرة 1971، جـ4، ص 253.

 ⁽¹⁾ هناك شواهد تدل على حرص المصريين على تطبيق مذهب الفاطميين في الميراث،
 انظر، نويمان عبد الكريم أحمد، المرأة في مصر في العصر الفاطمي، ص 181.
 (2) انظر، Khoury, op. Cit., p. 38.

- 2- شهد الشهود المسمون في صدر هذا الكتاب ان الينه ابنت
 انتناس بن يحنس بن بنيله لارس النصراني.
- 3- اقرت عندهم واشهدتهم على نفسها في صحة بدنها وتمامة
 عقلها وجواز امرها أنها ابرات زوجها.
- 4- قيرقه بن ثيدر بن سمويل النصراني من جميع الباقي لها عليه
 من مؤخر صداقها الذي كان عقد.
- 5- عليه نكاحها وهو ثمانون دينارا مثاقيل ذهبا عينا وازنا صحاحا
 جيادا معسولة عزيزية.
- 6- واسقطت رهـنة عنه وجعلته مـن جميـعه في حل وسـعة في
 الدنيا والآخرة وأقرت أن جميع.
- 7- ما ينسب إليها من منزل بأسوان وما ضمه من أصناف الأمتعة
 كلها من ثياب ونحاس وحديد.
- 8- وشوار وخشب وقليل وكثير مما يتناوله الناس لزوجها قيرقه بن ثيدر مالا من ماله وحقا.
- 9- من حقوق وملكا له دونها ودون الناس اجمعين بأمر حق واكتبت ذكرحق بحريته لزوجها الأحرار له به.
- 10 فقبل ذلك منها مخاطبة منه اياها عليه شهد على اقرارهما بما
 فى هذا الكتاب فى صحتهما وجواز أمورهما طايعين.
- 11 غير مكرهين في ذو الحجة من سنة ثمان وسبعين وثلثمائة شهد على بن جعفر بن إبراهيم بن أحمد.

----- الفصل الثالث

12- على اقرارهما بما في هذا الكتاب وكتب شهادته بخطة.

13 شهد الحسن بن أحمد بن رزق الله بن محمد وكتب شهادته
 على اقرار الينه ابنت انتناس بتاريخه.

14- شهد عبد الله بن إبراهيم على اقرار الزوج (وكتب) بخطة.

وهذه الوثيقة تبدأ بالبسملة، كما أن الشاهدين ومنهما كاتب الوثيقة مسلمين، ويتبين لنا من اسمى الزوجين أنها تخص النصارى، كما بينا، فالزوجة الينه ابنت انتناس بن يحنس بن بنيلة لارس، والزوج قيرقه بن ثيدربن سمويل، وزيادة على ذلك أن كلا منهما يلقب بالنصراني. وهذا يوضح أن الخلع بين المسيحيين كان يتم على يد المسلمين وبصيغة إسلامية، وهذا الأمر يلح على حقيقة أخرى، ألا وهي تأثر المسيحيين بأحد جوانب الشرع الإسلامي، ونستبعد أن يكون الزوجين قد أسلما أو أحدهما، فهذا الأمر كان بلا شك لابد أن يسجل وتتضمنه الوثيقة، خصوصا أن شريعتي المسيحيين واليهود لا تشير إلى هذا النوع من التفريق(1).

ولم تشر الوثيقة إلى السبب الذي من أجله تمت المبارأة، وكذلك إذا كانت الزوجة مدخول بها أم لا. واكتفى بأن هذا الامرتم في صحة عقلها وبدنها، وهو أحد شروط العقد، كما أشارت إلى العوض المتمثل في مؤخر صداقها، وأضيفت إليه

عبد الرشيد مأسون، دروس في الأحوال الشخصية لغير المسلمين، القاهرة 1984، ص 239وما بعدها؛ موريس صادق، موسموعة الأحوال الشخيصية لغير المسلمين، القاهرة 1998، ص 89وما بعدها.

أشياء أخرى سنذكرها في حينها. وطالما أنها مبارئة، فحسب مذهب مالك يسقط حقها على الزوج، وعند الشافعية المبارأة مثل الخلع والفدية كما أسلفنا، ومن الممكن أن يدخل الصداق أو لا يدخل في العوض، صحيح أن المذهبين أجازا الزيادة في العوض، أما الإسماعيلية تشترطها في حالة التعدي في القول كما بينا سلفا. وأثبت إيجاب الزوج، وشهد شاهد أن الزوجين غير مكرهين.

ويتضح من الوثيقة أيضا التأكيد على التنازل في عدة عبارات تثبته، منها: «... لزوجها قيرقه بن ثيدر مالا من ماله وحقا من حقوقه، وملكا له دونها ودون الناس أجمعين»، وربما ذلك يرجع إلى إلزام الزوجة بما تنازلت عنه، حتى لا تعود وتطالب به، لاسيما أنه لم يكن هناك توثيق لهذه العقود من خلال جهة رسمية كالقضاء، لكن على ما يبدو أن الشهود بما فيهم كاتب العقد لهذه الوثيقة أو غيرها كانوا مخصصين لمثل هذه الأمور.

وتختلف هذه الوثيقة عن سابقتها من حيث أنها استخدمت اصطلاح أبرأت كما أنها تبدأ بعبارة: «شهد الشهود» وليس بطلب المبارأة، كما أن كل واحد من الشاهدين يشهد على أحد الزوجين، أما الوثيقة الأولى نجد أن الشاهدين شهدا على إقرار الزوج المطلق فقط.

وفيما يتعلق بالإشارات الموجودة في الجنيزة بخصوص الخلع عند اليهود، نجد أنها لا تشير في معظمها إلى أسبابه، بينما نجد ضالتنا في أحد النصوص⁽¹⁾، وأن كان يشير إلى مسألة الخلع بشكل ضمني، وهو التماس قدمته امرأة بائسة إلى رئيس الجالية اليهودية خلال الفترة من 521-533هـ/ 1127-1138م.

نصالوثيقة،

تزوجت خادمتك بهذا منذ خمسة عشر عاما، ولم أتلق منه أبدأ شبئًا، ولا حتى قطعة فضة، لأذهب بها إلى الحمام، ولم يشتر لي أي ملابس، ولا حتى غطاء للرأس، أشكو الإهانة والضرب. أعتاد أن يقول لي: «أشترى حريتك بالتنازل عن الصداق» ربنا يعاقبه بما يفعله بي. لابد أن يدفع لي صداقي، خمسة عشر عاما وأنا أعانى من سلوكه السيء وأهاناته، والآن أفوض أمرى لله ولك. أنا أسيرة حررني.

وتشير هذه الوثيقة إلى إكراه الزوجة من قبل زوجها للتبرأ من صداقها من خلال عبارة: «أشترى حريتك بالتنازل عن الصداق». وبرغم أن الزوجة ترغب في الطلاق والحصول على مستحقاتها؛ فإنها في الوقت نفسه كارهة له، ونتبين ذلك من عبارة: «خادمتك تزوجت هذا...» ففيها إشارة إلى مدى الاحتقار والازدراء،

_____ ... الخلع في مصر الفاطمية «دراسة وثائقية» ... ____

⁽¹⁾ انظر، .Goitein, Med soc, 111,p 186

بسبب المعاملة القاسية والضرب، فيضلا عن البخل طوال فسرة الزواج الطويلة.

ومن الممارسات الأخرى الموجودة في المجتمع، محاولة دفع الزوجة إلى المبارأة، منها أن زوجا آخر كان يخيف زوجته لينتزع منها امتيازا من حقوقها عليه، أو أن والدي الزوج وأخيه يحثونها على تبرثة زوجها وهو غائب، وأخرى بسبب سفر زوجها تدفع من قبل المحيطين بها للتنازل عن حقوقها، ولعل هناك تسويات أخرى للافتداء تمت بين الطرفين (1).

وهذه الوثائق لا تأتي في الغالب كاملة؛ لأنها لا تخدم إلا الجزئية التي تعرض لها. لذلك فلم يكن من السهل الوقوف على صيغة عقد المبارأة لديهم، لنقف على بعض الحقائق المهمة فيما يخص تاريخ الوثيقة ومكانها، إلا في حالات قليلة، فهناك وثيقة ترجع إلى عام 419هـ/ 1028م، وأخرى خلال الفترة من 521-538هـ/ 1128م(2).

أما عن قيمة العوض التي تربطنا بوضعية المرأة الاقتصادية والاجتماعية، فهي لا تخص فقط ما جاء في الجنيزة، لكنها تتعلق بكل ما عرضناه من وثائق. فالوثيقة الأولى الخاصة، "بسارة" يتضح منها أنها تنتمي إلى الطبقة الدنيا؛ لأن مؤخر صداقها وصل إلى ثلاثة دنانير. فعقود الزواج الخاصة بالمسلمات تفيد بأن قيمة

____ الفصل الثالث

⁽¹⁾ انظر، Goitein, Med soc, III,pp. 270, 26, 272, 268.

⁽²⁾ انظر، .Ibid., pp. 268, 186

الصداق وصلت إلى ما بين دينارين وأربعة دنانير. وهناك من وصل صداقها إلى أربعين دنيارا، بينما أعلى صداق وصل إلى ثمانين دينارا⁽¹⁾. ومن الملاحظ أن قيمة المؤخر كانت أكبر من قيمة المقدم ⁽²⁾. كذلك ما تذكره الوثيقة من «أن زوجها عبد الغني بن برلانس كان من جملة العبيد الريحانية» ⁽³⁾، فضلا عما حوته نفقة العدة التي تنازلت عنها، فهي إلى جانب احتوائها على أشياء عينية ذكرت قبلا⁽⁴⁾. أضيفت إليها «الدراهم»، التي تشكل الجزء النقدي من نفقتها.

والوثيقة الثانية الخاصة بالنصرانية، نتبين منها أنها تنتمى إلى الطبقة العليا من المجتمع، ويتضح ثرائها في قيمة مؤخر صداقها الذي تبرأت منه وهو ثمانون دينارا مثاقيل ذهب، وشمل التنازل أيضا منزل في مدينة أسوان، احتوى على مختلف أصناف الأمتعة من ثياب ونحاس وحديد وشوار وخشب، وربما يكون هذا المنزل هو بيت الزوجية إذ تشير الوثيقة: «وقليل وكثير مما يتناوله الناس» معنى ذلك أنها تنازلت أيضا عما يحويه من شوار كان من حقها.

_____ = الخلع في مصر الفاطمية «دراسة وثائقية» = ____

⁽¹⁾ جرروهمان، أوراق البردي العمربية، القاهرة 1934، ص 96، رقم 44، ص100، رقم 45.

⁽²⁾ انظر نريمان عبد الكريم أحمد، المرجع السابق، ص 123.

 ⁽³⁾ اسم لطائفة من عييد الشرا، انظر، المقريزي، المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار، تحقيق أيمن فؤاد سيد، لندن 2002، المجلد الثالث، ص 61.

⁽⁴⁾ انظر الوثيقة، القمح والكسوة والغطا وأجرة المسكن والماء والزيت.

وتطالعنها الجنيزة، بأن المبارئة في أحدى السوئائق تنتمي إلى الطبقة الوسطي، لأنها تبرأت من صداقها المشتمل على أوعية فضية ونحاسية وبعض الأقمشة، كانت قد أعطيت لها من زوجها كضمان إضافي عند الزواج، ومع أن قيمة الصداق أو المؤخر غير مذكورة، فإن كلا من أبيها وزوجها كان يعملان بالصرافة (1).

كما تشير الجنيزة أيضًا إلى أن المرأة لا تضيع فى الغالب كل حقوقها، لكن تتنازل أحيانا عن بعضها، فمن خلال تسوية تمت بين اثنين اكثر فقرا؛ لأن الزوج كان يعمل منجما، نجد زوجمته تبرئة من كل الدعاوى، ما عدا ثلاثة دنانير من مؤخرها، وهو خمسة عشرة دينارا(2). والمقصود أكثر فقرا بالنسبة للسابقة، فربما كانت هذه المرأة تنتمى إلى أعلى الطبقة الدنيا، إذا قيست بغيرها.

(1) انظر، .Goitein, Med soc,p 268

. Ibid (2)

_____ الفصل الثالث



وأخيرًا لنا أن نقرر أن الدراسة أسفرت عن مشروعية الخلع، وأنه حد من حدود الله قائم بذاته، غير معتمد على تأويل، جائز مع الشقاق والوفاق، ويقع مع الكراهة من الزوجة في خلق أو خُلق الزوج، وإذا كان من قبل الرجل لايتم، لأن الخلع لا يجوز إلا من ناشز. كما أن الخلع طلاق بائن، وأن الزوجة تملك نفسها به، ولا رجعة للزوج في العدة أو بعدها إلا بعقد ومهر جديدين. وعدة المختلعة ثلاثة أشهر أو إلى وضع الحصل، وأنه يجوز في كل وقت. كما أن الخلع يسقط كل الحقوق الثابتة لكل واحد من الزوجين تجاه الآخر.

وانتهينا إلى أن المرأة التي تقدمت لطلب الخلع في المجتمع الأندلسي كانت في الغالب مدفوعة بالكراهية، وأحيانًا بإضرار زوجها لها. ومع ذلك حاولت المرأة الحصول على هذا الحق من

- الخلع بين الفقه والتاريخ

خلال التعبير عن رأيها وإثبات رغبتها في وقوع الخلع، أو رفع دعوى لإثبات الضرر بعد وقوعه. كما نتين أن الرجل كان عارقًا بهذا الحق إلى حد جعله لم يتحرج في دفع المرأة إليه. وبرغم ما أثبتناه من حالات لبغض النساء لأزواجهن، أو التشبث بالرأي لإنفاذ الخلع، وحرص الفقهاء أحيانًا على إنصاف المرأة، فإنها مع ذلك كانت حالات قليلة. وكانت المرأة عموما محكومة برواسب مجتمعها وبسطوة الرجل عليها.

بيد أن شيوع هذا الحق في المجتمع آنذاك وحدوثه بشكل غير رسمي بين الطرفين لم ينقل كل الحالات التي تمت بالفعل، لأنه لم يحفظ إلا الحالات التي رفعت للفتوى والبقية ضاعت في معظمها. لكن من خلال ما بين أيدينا، نقف على ضبابية المعرفة لأحكام الخلع وضوابطه، سواء بالنسبة للمرأة والرجل،

أو المحيطين بهم من الآقارب أو حتى الشهود، لأن مجرد الاختلاف في التطبيق عما جاء فيما أنفق عليه، ورفعه للفتوى يدل على ارتباطه بعدة أمور: منها، الاشتباه في مدى صحته والاختلاف عليه، كذلك وجود حالات الخلع المختلفة والكثيرة المرفوعة للفقهاء، فضلاً عن أن هذه الحالات كانت معبرة عن عوام النساء.

وربما يرجع ذلك إلى القائمين بكتابة مثل هذه العقود، فعلى ما يبدو أنهم كانوا غير ملمين بما يرتبط بالخلع من أحكام، أولعل الرغبة في الخلاص من الرجل دفعت المرأة إلى قبول ما يرضاه. أو كل هذه الأسباب جميعها كانت من وراء وضعها بين يدي المفتى، بسبب ما يترتب على الخلع من مشاكل.

كما كانت هناك محاولات لاسترجاع العوض عن طريق التحايل، وكان الرجل يحاول أيضًا في بعض الأحيان أن يحصل على أكبر قدر ممكن من العوض قبل وبعد الخلع.

ولعل العثور على وثائق جديدة، والوقوف على أمور أخرى تحويها حالات الخلع يكشف النقاب عن ممارسة المرأة لأحد حقوقها الشرعية بصورة توضح طبيعة هذه المجتمعات وتفهمها لبعض حقوق المرأة وتقبلها للخلع في فترة العصور الإسلامية.

كما أن دراسة الخلع في بلاد المغـرب كشفت عن إحدى زوايا حياة المرأة، وبالتبـعية عن المجتمع الذي تعامل مـعه في حدود ما أطلعنا عليه من نوازل وبالقدر الذي صرحت به، فتلك الحصيلة من النوازل التي تجاوزت المائة بأربعين نازلة أو يزيد، بينت من خلال حصر بعض الجوانب المهمة، أن الأساليب الإحصائية رغم أهميتها، فإنها مقيدة بما هو مسجل في النازلة فقط، لذلك نجد العمد الرئيسية في الخلع من أسباب وعوض وغيره، لا تمثل إلا نسبة ضئيلة، وليس معنى غياب بعضها أو حضورها من نازلة إلى أخرى يفيد بانتفائها؛ لأن السؤال المقدم يعرض لجزئية ما ليدعم حقًا أو بثنه.

ولهذا كان لابد من الاعتماد أيضًا على الدلالات اللفظية التي تظهر أشياءً جديدة في النصوص، وتفصح عن مكنون العبارات ضمنيًا عن طريق الألفاظ الموحية، ومن هنا كان اعتمادنا على هذين المحورين، اللذين استطاعا هما وغيرهما أن يكشفا عن كثير مما يتعلق بقضية الخلع وبالمرأة وبالمجتمع ذاته، منها:

أولاً: أنه برغم أن حالات إجبار المرأة والإضرار بها لتفتدي مثلت أعلى نسبة في الحالات المقدمة، فإن حالات الكراهية والنشوز مثلت أيضًا نسبة تتساوى معها أو تزيد.

ئانيًا: استخدام الخلع من قبل الرجل كسلاح للحصول على فائدة مادية، قابلة قدرة المرأة على القيام على الرجل بطلب رد المال بعد الخلع.

ثــالثًا: العلاقة العضوية بين مشاكل المجتمع والحقوق المالية.

رابعًا: التكوين الطبقي للمجتمع المغربي، فالفقيرات تنازلن عما لم يقبضنه من مؤخر أو كالئ، أو على نفقة الحمل أو الرضاع، بينما جمع الأوساط منهن بين الصداق وغيره، ووجدنا المتيسرات جمعن في عوض الخلع بين عدة أنواع منه.

خامسًا: مثل إسقاط الحضانة في الخلع تعبيرًا صادقًا عن الرعبة في الفراق، كما أنها لم ترتبط بطبقة اجتماعية معينة.

سادسًا: أثر الوضعية الجغرافية ووجود الجبال في بلاد المغرب في شيوع ظاهرة هروب المرأة فرارا من حياتها التي لاترضاها بشكل سلبي.

سابعًا: أثر البيئة المغربية، خصوصًا في البادية في جرأة المرأة وإفصاحها عن عدم قدرتها على الاستمرار في الحياة الزوجية، وكذا وجود بعض السمات لهذه البيئة التي تركت بصماتها بشكل ملحوظ في النوازل.

ثامناً: بينت النوازل في حدود ما أتيح من نوازل الأباضية، وما حوته بعض نوازل المالكية التعايش بين المذاهب الفقهية المختلفة على المستوى الشعبي، وأن هذه الاختلافات، ربما اقتصرت على النصوص الفقهية أو على شريحة الفقهاء.

تاسعًا: جهل العوام الذي اتضح في الخلط الواضح بين الخلع وغيره من أنواع الفرق المختلفة.

عاشراً: غلبة العرف والعادات المغربية على أحكام الخلع، فكانت عبارة «ما تعارف عليه الناس» وغيرها ملزمة أحيانًا للإفتاء بها. وبرغم سطوة العلماء كان عرف العوام وما ألفوه أعمق أثرا في أحكام الصفوة.

حادي عشر: مثل الخلع رغم خصوصيته قضية شغلت كل المجتمع. ثاني عشر: عبر عن البناء الشقافي للمجتمع المغربي الذي يتسنمه الفقهاء والقضاة والمفتين ثم الطلبة.

ثالث عشر: التـواصل بين العدوتين، وكـذلك السيـولة الفكرية في الجناح الغربي للعالم الإسلامي، ومدى تأثير مصر وفقهائها.

رابع عشر: انتهت هذذه الدراسة إلى أن فهم المجتمع المغربي لا يتأتي إلا من خلال دراسة النوازل، بعيداً عن العموميات الواردة في كتب المصادر الأخرى. كما أن قضايا المرأة ومشاكلها، لا يمكن فهمها والإحساس بنبضها، إلا من خلال ما تعرضت له بالفعل من قضايا حقيقة عبرت فيها عن نفسها وتفاعل معها المجتمع سلبًا أو إيجابًا.

ومع ذلك تظل هذه الدراسة في حاجة إلى الإطلاع على مزيد من النوازل التي لازالت قيد التحقيق أو لازالت مخطوطة حبيسة المكتبات المغربية مما يتمعذر الموصول إليها، وهي التي ستتميع للدارسين رؤية المجتمع والمرأة بصورة أوضح.

وفي ضوء الدراســة الأخيرة عن الخلع في مــصر الفاطمــية،

كشفت الوثائق عن بعض المعلومات المهمة، وألمحت إلى دلالات معينة فيما يخص الخلع في العصر الفاطمي، اتضحت في ثلاثة محاور:

الأول: يرتبط بالتكييف الفقهي للعقد. فعلى الرغم من الاتساق المحلوظ بين ما بين أيدينا من عقود وما اتفق عليه؛ فإنه على ما يبدو، كانت هناك حرية بعدم التقيد بمذهب معين، فتأثر العقد بالمذهبين السني والشيعي على السواء. ومن المعتقد لو أن هناك تأثيرا شيعيا نافذا، لكان من السهل أن نلمح بعض الإشارات التي تفيد ذلك، لاسيما أن إحدى الوثائق ترجع إلى عصر المستنصر، الذي استقرت فيه الدعوة الشيعية.

الثاني: يتضح في تأثير البيئة الإسلامية على حياة الذميين فيما يرتبط بالشرع الإسلامي بشكل غيسر مباشر، أي التأثر بما يدور في المجتمع الإسلامي من ممارسات اجتماعية مرتبطة بالشرع من خلال المساكنة والمعايشة مع المسلمين، لاسيما أن الفاطميين أسهموا في ازدياد هذا التأثير بما أتاحوه من حريات للذميين.

الشالث: أن هذه الوثائق تعبر عن المستويات الاقتصادية والاجتماعية للمرأة المختلعة، وبرغم قلتها؛ فإنها تشير إلى أن الخلع وقع في مختلف الشرائح الاجتماعية.

ومع ذلك، فلا نستطيع أن نعمم ما جاء في هذه الوثائق على المجتمع الفاطمي؛ لأنها قليلة، كما أنها تعطي فقط بعض الملامح

---- الخلع بين الفقه والتاريخ ----

الموجودة آنئذ لممارسة الخلع خلال هذه الفترة.

وعموما لعل النساء اللاتي تقدمن بقضايا الخلع قد تساوين أو قل عددهن عن هؤلاء النساء اللاتي رضين بطلاقهن من قبل الزوج، لكن أعلنت هذه النوازل عن وجبود المرأة في مجتمع وصف بأنه مجتمع الرجل، فرفعت شكواها ضد الرجل وقدمتها إلى الرجل لتحصل على حقها من كليهما. عما يبين أن هذه النوازل على ما حوته أحيانًا عما يشير إلى ضعف المرأة، إلا أنها أظهرتها في هذا المجتمع بصورة مقبولة.

وأخيراً: نود أن ننوه بأننا لا نريد أن نجعلها دعوة للخلع، بقدر ما هي محاولة للتعرف على ماهيته من خلال كل ما يتعلق به في ضوء الممارسة الفعلية لتبصير المرأة به وبأسبابه، وبما يترتب عليه من مشاكل.

■ الملاحق ■

ملاحق الفصل الأول

ملحق رقم (1)

ورق: 215 × 146 مليمترا المكتوب: 160 × 116 مليمترا المضمون: وثيقة طلاق

2 ربيع الأول 879/ 17 يولية 1474 .



صلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم.

هذه نسخة رسم اختلاع قيد من أسطر صداق محمد بن أحمد المؤذن أحمد المؤذن أحمد المؤذن نصه: الحمد الله اختلعت الزوجة المذكورة في هذا الصداق

لزوجها المذكور معها فيه بخراج عدتها منه إلى تمامها وإن كان طالت وبكل حق لها قبله في هذا الصداق وما غيره من كالئ وسواه وإن ظهر بها حمل منه فإنها تختلع به إلى وضعه ومن بعد الوضع إلى بلوغ الذكر الحلم ودخول الزوج بالأنثى وعلى أن يكون بنتهما فاطمة في حضانتها وكفالتها وتحت تماونها وإنفاقها على أي حال كانت من تزويج وغيره ومن غير أن ينوب والدها شيء إلى سقوط النفقة عنه شرعًا وبمحضر والدها وأمها فاطمة بنت أحمد الشرقي وموافقتهما على ما ذكر وضمنا مرجع فاطمة بنت أحمد الشرقي وموافقتهما على ما ذكر وضمنا مرجع وأسقطوا الضعف والعدم الإسمقاط التام فإن قاموا به فسلموا الحمد أن كان والعتب لوالدها وأسقطوا (عنها) فيهما الحضانة وعملت ذلك كله طائعة متبرعة من غير أكراه ولا ضرر لحقها بوجه وأسقط والدها عن الزوج الرجل ما وجب له قبله بسبب

سكانه بداره بباب البنود بداخل غرناطة مدة سكانه بها الإسقاط التسام وعلى ذلك كله وبسببه أوقع عليها الزوج الرجل طلقة واحدة أولى بملكه ملكها بها أمر نفسها وعرفوا قدره واشهدوا به من عرفهما يحال صحة وجواز في الثامن لربيع الأول عام تسعة وسبعين وثماني مائة (17 يولية 1474).

(توقیعات غیر مقروءة)⁽¹⁾.

ملحق رقم (2)

الشكاية الرابعة

حضرة الإمام الأعدل، (الملك) الأكرم الأفضل، أبو يعقوب ابن سيدنا ومولانا أمير المؤمنين أقام الله منار الحق والعدل ببقائه، وأهب علينا روح الانتصاف والانتصار من تلقائه، مملوكة إنعامه، الراغبة إلى الله في اتصال أمره العزيز ودوامة فلانة، سلام على الحضرة العلية، والسدة القدسية ورحمة الله وبركاته.

وبعد حمد الله الذي يكف بالإمام المقسط ويزع، حمداً يقتضي حسن الفعال وكسرم المصنع، والصلاة على محمد المصطفى المبتعث بالسنى الأنور والضياء الأسطع، ونرضى عن الإمام المهدى رضى يجد كرامته في اليوم الأحفل والمشهد

⁽¹⁾ وثائق عربية غرناطية، صفحات 59 - 60 .

الأجمع، وندعو لسيدنا أمير المؤمنين في نصر عزيز يرد الكافرين والمارقين ويقمع، ولسيدنا الإمام الأعدل، المالك الأفضل، أبو يعقوب في سعود جمة تفنن ضروبها الجمة و (تتنــ) فإن أمتكم رميت من زوجها فلان بداهية الدهر، ومنيت من (--) حسن العشرة مجالها، وحشد أوصافها؟ المه (قط) وعة وأوجالها، وصبر أخوف من (سمة الضرغام «مجالها») لج في إصراره على إضراره، وعزم على إبايته ترك إذايته، وقد اضطرني بما سامني من الخسف، وركبني به من العنف والعسف، حتى اختلعت منه بكثير من مالي، ورضيت العدم ثمنًا لرخاء بالي، فـما أجابني إلى مطلوبي، ولا أسعفني في مـرغوبي، وعــدلكم - أدام الله تأييدكم - يفكني من إساره، ويحل عنقي من ربقة اقتساره، والشبيخ أبو فلان وغبيره من شبيوخ بني فلان. وفقهم الله -يعلمون أمرنا ويخبرون سرنا، والله لايعدم الملهوفة المضطهدة من نظركم المؤيد بالسداد ورأيكم الراحم لكافة العباد، ما يكشف بأساءها. وهو جل وعز يعمر بالفتوحات النيرة صباح حضرتكم السامية ومساءها، ويحقق امتداد أيامكم السعيدة ونساءها والسلام⁽¹⁾.

ملحق رقم (3)

في قـيام المرأة طالبــة بما اختــلعت به للضرر وخــوطب من

ـ الملاحق ـ ---

رسائل موجدیه، ص 526.

مدينة، الأشبونة، قاصية غرب الأندلس، يسال عن مسألة/طلاق وقع (202) بسبب ضرر اتصل، وسمع، فطلق الزوج على أن أسقطت الزوجة جميع ما كان لها عليه، وأن ردت ما كان تصير من أملاكه لها إليه.

ونص جميع ذلك:

"باراً عبيد الله بن محمد بن أحمد بن أكامن الأزدي زوجته رؤى بنت الفقيه أبي الوليد يونس بن عبد الرازق بعد بنائه بها، إذ تفاقمت أمورهما، واختلفت أهواؤهما، على أن أسقطته جميع ما كان أمهره لها من كالئ، بعد معرفتها بعدده، وعلى أن صرفت إليه جميع ما كان أمهره لها في كتاب صداقها معه من دور بالربض الغربي من قصبة الأشبونة، المشهورة لولد المباري المذكور، وجنات بنواحي الجهة المذكورة، وأرضين بقرب مدينة الأشبونة، من جميع جهاتها، وخرج العدة إلى انقضائها، وما المذكورة، طائعة بذلك كله.

وأمضى ذلك كله من فعلها والدها الفقيه أبو الوليد المذكور، إذ رآه نظرًا لها، وغبطة، ومصلحة ورشادًا.

وعلى هذا الإسقاط المذكور، والإمضاء الموصوف، ملكها عبيد الله المذكور أمر نفسها، ولم يبق بين رؤى المذكور وعبيد الله المذكور شيء من الأشياء من جميع الدعاوى والتبعات،

الخلا بين الفقه والتاريخ

وانفردت رؤى المذكورة بجميع الثياب المقبوضة/ منه. المكتوبة، كانت عليه في كتاب صداقها معه. ولا حق لعبيد الله في جميع الثياب المقبوضة منه، وكذلك لاحق لعبيد الله المذكور قبل رؤى المذكورة، ولا قبل أبيها الفقيه (يونس)، (في) شيء من الأشياء من صداق أو تجارة، ولا من شيء من الأشياء.

شهد على اشهاد عبيد الله بن محمد بن أحمد والفقيه يونس بن عبد الرازق على أنفسهما بجميع ما في هذا الكتاب عنهما من سمعه منها، وعرفهما، هما بحال الصحة والجواز، لأربع بقين من شهر (الله) شعبان من سنة ثنتي عشرة وخمسة مائة.

عمن أشهدته رؤى الممذكورة على ما فيه عنهما من سمع ذلك كله منها، وعرفها، وذلك في التاريخ.

عمن أشهده عبيد الله بن محمد: أنه لا حق له قبل البند بنت سعيد، ولا قبل محمد بن يونس، ولا دعوة حجة من شيء من الأشياء وذلك في التاريخ».

الشهد من يكتب اسمه بعد هذا من الشهداء: أنهم يعرفون عبد الله ابن محمد (رخصولة) بعينه واسمه، وأنهم سمعوا عنه سماعًا فاشيًا، مستفيضًا، من لفيف النساء والخدم والجيران: أنه يضر بزوجته رؤى بنت يونس بن عبد الرازق الكلاعي، في نفسها ضررًا لا صبر عليه للمسلم، وأنه يضيق عليها، لتفتدي

الملاحق 🔳 ـــــــ

منه، وأنه قد تكرر ذلك منه عليها المرة بعد المرة لم يقلع عن ذلك، في علم من شهد بذلك، على السماع المذكور إلى حين شهادتهم هذه.

شهد على ذلك كله من علم الأمر حسيما فسر ونس. وعقد شهادتهم بذلك في ذي الحجة من سنة إحدى عشرة وخمسة مائة». تأمل رضي الله عنك، أن كان عقد المباراة صحيحًا أم لا؟ وهل أن صح عقد المباراة، هل يعمل فيه عقد شهادة الاسترعاء على الضرور أم لا؟(1).

فتاوي ابن رشد، جـ2، صفحات 953 - 955، رقم 271.

ملاحق الفصل الثاني

ملحقرقم (1)

وثيقة مصالحة المرأة زوجها عن كالنها(1)

أشهدت فلانة بنت فلان وفلان بن فلان الذي كان زوجها إلى أن بارأها شهداء هذا الكتاب في صحتهما وجواز أمورهما بما يأتى به الذكر عنهما فيه وذلك أن فلانة قامت على فلان فذكرت أن لها عليه كالئ مهرها، وذلك كذا وكذا دينارًا دراهم، من صفة كذا بدخل كذا، حالة قبله قد وجب اقتضاؤها لها منه يزعمها، وتنازعًا في ذلك، هما بالتخاصم فيه، ثم إن من رغب الأجر من المسلمين دعاهما إلى الصلح الذي حض الله عليه وندب إليه فأجابا إلى ذلك رغبة في الإصلاح وتنزها عن الخصام، فاصطلحا على أن دفع فلان إلى فلانة عن العدة المذكورة كذا وكذا دينارًا من العيون الذهب الجعفرية أو الهاشمية، وصارفها بها صرفًا ناجزًا مقبوضًا وقت اصطلاحهما وقبل افتراقهما، وقبضتها منه طيبة جيادًا، وأبرأته منها ومن جميع كالئها المذكور، وأسقطت عنه التبعة فيه، وقطعت الحجة عنه بسببه، ولم يبق لواحمد منهما قبل صاحبه دعوى ولا حجة ولا تبعة ولا علقه يمين بوجه من الوجوه ولا بمعنى من المعاني حديثها وقديمها، فمتى قام واحد منهما على صاحبه بدعوى تقدمت تاريخ هذا الكتب فقيامه باطل، وحجته

⁽¹⁾ عبد الواحد المراكشي، وثائق المرابطين والموحدين، صفحات 398-398.

داحضة، وبينانه زور ساقطة الشهادة المسترعاه وغيرها، وتساقطا الاسترعاء، والاسترعاء، والاسترعاء، لتيقن كل واحد منهما ببراءة صاحبه من جميع المطالب والتبعات، وعرف كل واحد منهما وجوه منافعه ومواقع حجته، وموضع بيناته، وما كان يرجو به إحقاق دعواه، فتتاركا ذلك كله رضي منهما بهذا الصلح، بعد معرفتهما بقدر منا تصالحا عليه وتقاطعا فيه الدعاوى، شهد، ثم نكمل الإشهاد على ما تقدم، والكتب نسختان.

ملحق رقم (2)⁽¹⁾

(إذا أسقطت الزوجة في الخلع عن زوجها كل مطلب لها عليه، فهل يشمل الصداق وغيره؟)

وسئل سيدي أبو عبد الله محمد بن مرزوق عن مضمن عقد نصه: الحمد الله حضر شهوده موطنًا خالع فيه فلان زوجته فلانة بعد أن افتدت منه بجميع صداقها نقده وكاليه وأسقطت عند كل مطلب كان لها قبله عدا مؤنة ولد ذكر إلى ثلاث سنن.

ملحق رقم (3)

وتقيد بذلك رسم، نص المقصود منه: اختلعت، فلانة من فلان بجميع مالها عليه من الصداق وقدره ثلاثة مثاقيل، بعدما

----- الخلع بين الفقه والتاريخ -----

⁽¹⁾ الونشريسي، المعيار، جـ4، ص 14.

قبض منها ثلاث مثاقيل معاينة، فبسبب ذلك أوقع عليها طلقة بائنة بعد البناء بها، وقد تحمل أبو الزوجة بعد ذلك بمؤنة الحمل الظاهر بها حتى تضعه وبعد وضعها إياه حولين، وتبارءا بينهما إلى آخر الوئيقة⁽¹⁾.

ملحقرقم (4)

قالسيديأبو الحسن على بن محمد بن عبد الحق الزرويلي رحمة الله تعالى: ⁽²⁾

الحمد لله رب العالمين. أعرزكم الله بطاعته، وأمدكم عليها بمعونته وقفت على رسم الصداق المنعقد فيه الزوجية بين موسى بن يموين الهسكوري الشهير بالبخاري، وبين عائشة ابنة عمر ببن عبد السلام اليفرني، وهو المؤرخ بثالث ربيع الأول من عام اثنين عشر وسبعمائة، ووقعت على ثلاث تطليقات بين أسطره، الأولى منها خلعية مؤرخة بحادي عشر رمضان المعظم من العام المذكور والثانية المملكة مؤرخة بعاشر ربيع الأول من عام ثلاثة عشر والثالثة خلعية مؤرخة بثالث عشر صفر من عام أربعة عشر. وفي رسمها صادفت آخر الشلاث فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجًا غيره، وعلى رجعتين مفترقتين بين بعض أسطره، وفي كل واحد منهما راجع مائشة من الطلقة الكذا، كما وقفت على رسم اعترف به موسى عائشة من الطلقة واحدة على رسم اعترف به موسى المذكور بأنه أوقع على زوجة عائشة المذكور معه فيه طلقة واحدة

⁽¹⁾ الوزاني، النوازل الكبرى، جـ4، ص 343.

⁽²⁾ الونشريسي، المصدر السابق، جـ4، صفحات 493-494.

رجعية مـنذ عشرة أيام متقدمـة من تاريخ الرسم المذكور، وتاريخه الثاني والعشرون لربيع الآخر من عام أربعة عشر أيضًا.

ملحق رقم (5)

كتاب إبراهيم السريفي إلى السلطان أبي سعيد المريني في شأن البخاري المنتى العابث (1)

ومما كتب به الفقيه أبو إسحا المذكور إلى الإمام أبي سعميد عثمان بن يعقوب بن عبد الحق المريني في المسألة المذكورة أن قال:

وفق الله أمسيسر المؤمنين وسدده ونصره بعقله وأعــز نصــره وأرشده، وحبــب له الخير حبــه له يوم يرى ثوابه، وبغض له الشر بغضه له يوم يرى عقابه.

مسألة البخاري المضل قد ظهر فيها من عظيم المذكر المستبيح لوجهه ما ظهر من عقوبته بين أيديكم ما نفذ على ما هو به مما كان مستحقًا له قبل ظهور تلك الكبيرة عليه لجرأته على العلم والعلماء وعلى حديث رسول الله عين ودعواه الاجتهاد في دين الله، وربما نسب التقصير لغيره عن تقدم من الأكابر المقتدي بهم، وصدقه الأغمار والأوغاد في ذلك، بل أعطوه فوق ما ادعى، فصار يعبث في دين الله كيف شاء لا يبالي ما صنع. وأكد هذا كله مخالطة أولى الأمر من القضاة والحكام ذوي الجاه والسلطان،

----- الخلع بين الفقه والتاريخ -

⁽¹⁾ الونشريسي، المعيار، جـ4، صفحات 506-509.

تلبيسًا منه على العامة أيضًا، فزاد عليها صولة، فصارت العامة تهابه لذلك، وعرف ذلك منهم فصار يضربهم بهم في المعاملات، وهذه قاصمة الظهر في الدين والدنيا، ومفسدة عظمي لا يحل لمن بسطت يده في الأرض الإبقاء عليها البتة بعد البحث اليها حتى يصل إلى العلم، ولولا هذه المفاسد العظيمة ما عرج عليه أحد بوجه، ولعلم كل عاقل أن المارستان أولى به من السبجن لتحامقة وحمقه وعقوقه، ولكن علت ما ذكر وقد أعيت وأعضلت، وهذه بعض صفات الرجل قبل ظهور تلك الكبيرة عليه على أقبح صورة، وهي موجب لحده لا شك إما باتفاق العلماء على ما لجأ إليه المسكين، وعلى المذهب يحتاج فيه إلى تفصيل، فيتفق في حده في وجه وهو إذا أقـر بالوطء أو ظهر حمل أو سـمع إجراء، وإن أنكر فالأكثر والأصح عند محققي الأشياخ حده، ولا عبرة بدعواه الجهل لما تقدم من دعواه العلم، وأنه نمن لا يظن به جهل ذلك مع علم من جسرأته، ولا يقبل رجوعه بعد إقراره، وقائل هذا في مسألتنا بعيد العهد بالفقه أو لم يقيد منه شيئًا وكيف يقبل رجوعه وقد أخمذ مع إنكاره؟ ولا يشبه هذا صريح الزنا لوجوه ليس هذا موضع ذكرها، والمقبصود الإخبار عن حال الرجيل وحكمها على الجملة، على أنها معلومة غير خافية، ولا شفاعة فيمن هذه حالة قبل بلوغ الإمام، فكيف بعد بلوغه! وليت الأمر إذا أفضى فيه إلى ما أفضى اقتصر عليه، على أنه شر حيث كان، فإنه صار في سجنه يتأسى لأتباعه بالأخيار من الماضين مثل إمام دار الهجرة مالك بن أنس فطُّنك، وسعيد بن المسيب سيد التابعين، ولبس

■ الملاحق ■ ـــــــ

الشقي فشبه الملائكة بالحدادين، واعتبرالغبي بمجرد الضرب دون سببه، وهو من تهاونه بالدين ولعبه، في صار الأتباع وغيرهم من الأغبياء لأجل هذا يستصغرون ما ظهر عليه، بل كلهم في ظني يرونه مشروعًا، ويجل الشيخ عندهم أن يعمل بغير الشرع ويرونه مسودًا ولم يبلغ من تقدم فكيف من تأخر مبلغه في الفهم عن الله تعالى، وزادهم ثلجًا خروجه بشفاعة ذلك المسكين الجاهل بما الله عليه حتى أدخل نفسه فيما أدخلها فيه من التعرض لسخط الله ولعنته، إذ لعن الله على لسان نبيه عربيًا من حالت شفاعته دون حد من حدود الله إذا كان مرجوًا فيه.

وأدنى الأمور إكمال ما اقتصر عليه من التعزيز بالسجن المؤبد على أنه مدفع للشرحيث كان كما تقدم، فاستشهدت لذلك ألسنة أولئك الأغمار، وأظهروا صولة على العلم والعلماء، وإن كانوا كذبة فإن حزب الله هو الغالب وهو المفلح، وقد كتب لله ليغلبن هو ورسله قال تعالى: ﴿لأغلبن أنا ورسلى﴾.

وغالب الله تعالى هو المغلوب قطعًا، وهذا الاعتقاد الفاسد من العامة في ذلك الرجل اعتقد الشقي المسكين حيث عرض نفسه للهلكة بإشاعة المنكر والبدعة من حيث لا يشعر، وكان الواجب عليه حين استخلص تخليص من استخلصه من موجبات العقوبات وتحذيره من تلك ونصيحته والحيطة عليه، إذا هو الواجب على كل متمكن من ذلك، كما حذر الله عباده عند المخالفة من ذلك فقال تعالى: ﴿أَفَأُمْنُ أَهُلُ القرى أَنْ يَأْتِيهُم بأسنا بياتًا وهم نائمون أو

----- الخلع بين الفقه والتاريخ ---

أمن أهل القرى أن يأتيهم بأسنا ضحى وهم يلعبون الآية، لهذا وشبهه كان علين يستعيذ بالله من زوال نعمه، وفجأة نقمه، وتحول عافيته، مع عمصمته علين وكون سيد ولد آدم بل خبر البرية كلها، والمبعوث يوم القيامة المقام المحمود، لكن تعليمًا لأمته ما يخلصهم من عقوبة ربهم، وإلا فهو المأمون المعصوم من موجبات العقوبات كلها، ولذا كان على وطني وهو مولي المسلمين وهو خليفته يستعيذ بالله من الذنوب التي توجب النقم، وتزيل المعم، وتديل الأعداء، أي تجعل للأعداء عليه دوله.

وبالجملة فتلافي هذا الخلل واجب على كل من بسط الله يده في الأرض واستخلف فيها لينظر كيف يعمل، وعسى الله بفضله أن يجعله بواسطته ولا يتولاه بنفسه فيتقي في ذلك عموم عقوباته، عافنا الله من ذلك، ولا يكون ذلك وفقكم الله إلا بأن تجعل المعتبرين من أئمة السلف وأعلامهم بينك وبين الله تعالى، فهم حجتك عنده، والشهداء لك وعليك، وفي إتباعهم النجاة الحلاص، وتركه موجب للغض علي الدين والندم التام يوم القيامة، كما أخبر الله تعالى عمن ظلم في ذلك اليوم العسير فإنه يعض على يديه ويقول (يا وليتي ليتني لم أتخذ فلائا خليلاً) وقال الله سؤال ذلك اليوم ويسر عليك أسباب الخلاص منه وهذا عمر بن الخطاب وليشي عدي مكانته عند الله تعالى وعظم جاهه والشهادة له بالجنة ضاقت به المذاهب عند الموت، وما استقر له قرار ولا طابت نفسه حتى أشفق منه الحاضر لما كان عليه من العدل والقيام بالحق فقال ولاشي به إذا كان يوم القيامة وأوقفني من العدل والقيام بالحق فقال ولاشي باذي وم القيامة وأوقفني

الله بين يديه وسألكم عنى أتشهدون بما قال هذا؟ وكان ابن عباس مؤشي ، فقالوا نعم، فطابت نفسه فكبر فمات رحمه الله. انظر طابت نفسه بشهادة من هو دونه في الفضل، ولكنه وُلِين عمل على قول النبي عُلِين أنتهم شهداء الله في أرضه، وهذا كله وأن تعذر وتعذرت أسبابه منذ زمن طويل، فنرجو الله تعالى أن يكون القليل منه كافيًا عند الله تعالى، فإن القليل من الخير إذا عمل به تعظيمًا لله دخل الجنة، كما أن القليل من الشر إذا عمل به استهزاء بحق الله دخل النار، ولا يهلك على الله إلا هالك.

وهذه نصيحتي قد بذلتها لكم، والمقصود التبليغ وزوال ما لكم من العهدة لما لم يبلغني أن أحداً قبح ذلك عندكم ولا استعظم ما عظم الله، والله تعالى هو المستعان وبه التوفيق، وكتب مريد الخير لكم إبراهيم بن على السريفي والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. انتهى ما وجد من هذا الكتاب.

ملحق رقم (6)

1 - أسباب الخلع:

أسباب أخرى	التضيق والإضرار	الزنا	الاتفاق على الخلع	الشقاق وعدم الاتفاق	ā	الكراه
10	9	5	2	2	6	عدد الحالات
%6.9	%6.2	%3.4			%4.1	النسبة المئوية

---- الخلع بين الفقه والتاريخ

2-ا**لعوض:**

بدون عوض		الجمع بين أكثر من نوع	_	الحضانة	الكالئ		الصداق
2	3	5	8	9	15	23	عدد الحالات
	%2	%3.4	%3.4	%6.2	10.4%	%16	النسبة المئوية

3- مطالب مالية:

الضمان	النفقة التي التزم بها أحد المتخالمين	حقوق مالية	رد المال	
5	4	2	19	عدد الحالات
3.4	%2.7		%13.2	النسبة المثوية

4- مسائل مكملة:

حالات الحنث في اليمين	الحلط بين اخلع والطلاق	الخلط بين التحريم والخلع	قيام الأب أو غيره	قيام المرأة بالرجوع على الزوج بالمال	ما جرى به العرف أو العمل	عدم جواز الخلع	i	المراحه
11	5	13	8	12	10	11	10	عند الحالات
%7.6	%3.4	%9	%5.5	%8.3	%6.9	%7.6	%6.9	السبة المثرية



■ قائمة المصادر ■ والمراجع

القرآن الكريم:

البيذق

ابن تغری بردي

إكمال الإكمال، مصر 1328هـ. الأبي جيواهر العقبود ومعين القيضاة والموقبعين الأسيوطي والشهود بيروت 1996، الجزء الثاني. الجامع الصحيح، القاهرة 2000. البخاري ابن بشكوال: الصلة في تاريخ أثمــة الأندلس، القاهرة 1994. المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، وهو البكري جزء من كتاب المسالك والممالك، بغداد، بدون تاريخ. أخبار المهدي بن تومرت، وابتداء دولة الموحدين،

نشره ليفي بروفنسال، باريس 1928.

القاهرة 1971، الجزء الرابع.

النجوم الـزاهرة في ملوك مصـر والقاهرة،

ـــــــ الخلع بين الفقه والتاريخ -

ثلاث رسائل أندلسسية في آداب الحسسية والمحتسب، تحقيق بروفنسال، القاهرة 1955 .

أحكام القرآن ، الطبعة الثانية، القاهرة

بدون تاريخ.

قىضاة قىرطبىة وعلماء إفىريقىية، بيسروت

. 1982

ابن الخطيب: الإحاطة في أخبار غرناطة، القاهرة 1901 .

كناسـة الـدكـان بعـد انتـقـال السكان، القاهرة 1966 .

المقدمة، بيروت، بدون تاريخ.

وفيات الأعيان، حققه إحسان عباس،

بيروت 1971، الجزء الرابع.

— 🍙 قائمة المصادر والمراجع 🍙 —

الجصاص

الخشنى

-

ابن خلدون

ابن خلكان

رسائل موحدية: مجموعة جديدة، القسم الأول، تحقيق ودراسة أحمد عزاوي، القنيطرة 1995.

ابن رشد (الجد)

البيان والتحصيل، تحقيق محمد حجي، بيروت 1987 .

مسائل ابن رشد حققها الحبيب التجكاني بيروت 1978. جزءان، وحققها المختار بن الطاهر التليلي، بعنوان "فتاوي ابن رشد» بيروت 1987. في ثلاثة أجزاء.

بداية المجتهد ونهاية المقتصد، القاهرة، 1974 جزءان.

المدونة الكبرى، بيروت 1994. الجزء الثاني. مكة المكرمة، بدون تاريخ، الجزء الأول.

ديوان الأحكام الكبـرى، تحـقـيق رشـيـد النعيمي. السعودية 1997.

الأم، بيروت 1993.

لسان الحكام في معرفة الأحكام، وهو ذيل لكتاب ابن خليل الطرابلسي، معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام، البعة الثانية، مصر 1973.

نيل الأوطار، القاهرة، 1297هـ.

ابن رشد (الحفيد)

سحنون بن سعید سنن أبی داود ابن سهل

الشافعي

ابن الشحنة

الشوكاني

الشروط الصغيرة، تحقيق روحي أوزجان،

الطحاوي

ىغداد، 1972.

ابن عبد الرفيع معين الحكام في القضايا والأحكام، سروت 1989.

التونسي

طبقات علماء إفريقية، تونس 1968.

أبو العرب

عبد الواحد المراكشي المعجب في تلخيص أخبار المغرب، القاهرة، 1994.

وثائق المرابطين والموحدين، تحقق حسبن

مؤنس، القاهرة، 1997.

عبد الوهاب بن عبد كتاب مسائل نفوسة، تحقيق وترتيب

محمد طلاي، غرداية 1989.

الرحمن بن رستم العلمى

كتباب النوازل،، تحقيق المجلس الأعلى

بفاس، المغرب 1983.

أبو غانم الأباضي

المدونة الكبرى، عُمان 1984. درة الحجال في أسماء الرجال، تونس

ابن القاضي

.1972

القاضي عياض

ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، بيروت، طرابلس -لسا 1965.

مذاهب الحكام في نوازل الأحكام، تحقيق محمد بنشريفه، بيروت 1990.

جامع الأحكام الفقهية،بيروت، 1994، القرطبي الجزء الثاني. إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، القسطلاني القامرة 1305هـ. تاريخ قضاة الأندلس، بيروت 1967 . المالقي الموطأ، صححه وخرج أحاديثه محمد فؤاد مالك عبد الجليل، القاهرة بدون تاريخ رياض النفوس، بيروت 1994. المالكي محمد بن مخلوف شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، بيروت 1349هـ. المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار، المقريزي تحقيق أيمن فؤاد سيد، لندن 2002. لسان العرب، بيروت 1956 . ابن منظور عشرة النساء، القاهرة 1988 . النسائي الاقتصار، تحقيق محمد وحيد ميزرا، النعمان دمشق 1957. دعائم الإسلام وذكسر الحلال والحرام والقضايا والأحكام، القاهرة 1960. الجزء

الثاني. الثاني. النويري نهاية الأرب في فنون الأدب، القاهري 1933. الجزء التاسع.

وثائق عربية غرناطية من منشورات معهد الدراسات الإسلامية بمدريد، حققه وقدم له وذيله مع ترجمة بالأسبانية سيكوري لوثينا، مدريد 1961 .

الوزاني

النوازل الجديدة الكبرى فيما لأهل فاس وغيرهم من البدو والقرى المسماة، المعيار الجديد الجامع المعرب عن فتاوى المتأخرين من علماء المغرب، المغرب 1997.

تحفة أكياس الناس بسرح عمليات فاس، تقديم وإعداد هاشم العلوي القاسمي، المغرب 2001.

الونشريسي

المعيار المعرب والجامع عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب، خرجة جماعة من الفقهاء بإشراف محمد حجي، بيروت 1990.

ياقوت الحموي

معجم البلدان، بيـروت 1979. الجزء الأول.

الراجع العربية:

إبراهــيم الـقــــــادرى المغـرب والأندلس فــي عــصــر المرابطين، بوتشيش بيروت 1993.

أحمد زكى تفاحة المرأة في الإسلام، بيروت 1955 .

أحمد عبد الحليم عطية دراسات أخلاقية، 2001 .

أحمد عبد الرازق، المرأة زمن سلاطين الماليك، القاهرة 1984.

أحمد اليوسفي شعيب أهمية الفتوي في كشف وقائع التجربة الأندلسية، ابن الحاج نموذجًا، المغرب - تطوان 1993.

بروفنسال مجموع رسائل موحدية، الرباط، 1941.

جروهمان أوراق البردي العربية، نقله إلى العربية

حسن إبراهيم حسن، القاهرة 1934.

الجزيري الفـقـه على المذاهب الأربعـة، بيـروت،

. 1990

حسن السيد خطاب أحكام الخلع في الشريعة الإسلامية،

دراسة فقهية 2000 .

حسين مؤنس معالم تاريخ المغرب والأندلس، مكتبة

الأسرة 2004.

حمادي العبيدي ابن رشد وعلوم الشريعة الإسلامية،

بيروت 1991 .

رواية عبد الحميد دور المرأة في المجتمع الأندلسي من الفتح حسانين شافع العربي للأندلس حتي سقوط الخلافة الأموية، 29 - 422هـ/ 711 -= 1031م رسالة ماجستير - كلية الآداب - جامعة الإسكندرية 1996

سالم يقوت ابن حــزم والفكر الـفلســفي في المغــرب والأندلس، الدار البيضاء، 1986

سعيد أبو زيد الحياة الاجتماعية في الأندلس - دولتي المرابطين والموحدين، قويسنا 1996 .

السيد عبد العزيز تاريخ المغرب في العصر الإسلامي، سالم الإسكندية 1982.

صفاء إسماعيل بعض المتغيرات الاجتماعية المرتبطة سيد عبد العال بالاختلالات الزواجية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب - جامعة القاهرة، 2004

عبد الرشيد مأمون دروس في الأحوال الشخصية لغير المسلمين، القاهرة 1984.

عبد الكريم زيدان المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، الإسكندرية 1969 .

عبد الله على علام الدولة الموحدية بالمغرب في عــهد عبد المؤمن بن علي، القاهرة 1971 . عبد المنعم سيد عبد معجم شمال المغرب – تطوان وما حولها، العال القاهرة 1968.

عبد المنعم ماجد ظهور خلافة الفاطميين وسقوطها في

مصر، الإسكندرية، 1968 .

عبد الواحد دنون طه كتب الفتاوي مصدراً للتاريخ الأندلسي، المجلة العربية الثقافية، جامعة الدول

العربية، العدد 27، سبتمبر 1994.

عبلة الكحلاوي الخلع دواد سالا دواء له، دراسة فـقـهـِــة

مقارنة، مستلة من مـجلة الزهراء، العدد العاشر 1412–1992.

عصمت دندش أضواء جديدة على المرابطين، الطبعة الأولى، بيروت 1991.

على الخفيف محاضرات عن فُـرق الزواج في المذاهب الإسلامية، بحث مقارن، القاهرة 1958.

ليفي بروفنسال مجموع رسائل موحدية، الرباط 1941.

محمد بنشريفه نوازل غرناطية لابن عاصم الابن، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، عدد

خاص بالتراث بين أسبانيا والمغرب،

غرناطة 1992.

محمد حجي نظرات في النوازل الفقهية، المغرب 1999.

حمد حسن المدينة والبادية في العصر الحفصي، تونس 1999.

محمد رياض أصول الفتوى والقضاء في المذهب المالكي، الدار البيضاء 1996.

محمد محفوظ تراجم المؤلفين التونسين، بيروت 1982. محمود إسماعيل سوسيولوجيا الفكر الإسلامي، الدار

. 1980 البيضاء، 1980

محمود حسن الأسرة ومشكلاتها، بيروت 1981. منى أحمد أبو زيد المدينة الفياضلة عند ابس رشد،

الإسكندرية، 2000 .

موريس صادق موسوعة الأحوال الشخصية لغير المسامين، القاهرة، 1998.

نريمان عسبد الكريم المرأة في العصر الفاطمي سلسلة تاريخ أحمد 1993.

الخلع في مصر الفاطمية، دراسة وثاثقية، حولية التاريخ الإسلامي والوسيط - كلية الآداب - جامعة عين شمس، المجلد الرابع 2004-2005.

الهادى روجي إدريس الدولة الصنهاجية - تاريخ إفريقية في عهد بني زيري من القرن 10-12م، نقله إلى العربية حمادي الساحلي، بيروت 1992.

الراجع الأجنبية:

- Asaf Fiyzee, Outlines of Muhammadan low, Oxford, 1975,1975.
- Goitein S.D, Mediterranean Society, los Angeles/ 1967.
- Hassanein Rabie, The financial System of Egypt, AH.
 564-741/AD. 1169-1341, London, 1972.
- Khoury, R. G, Chrestomathie de papyrologie Arabe, Docments relatfs á la vie privée sociale et administrative dans les premiers siécles islamiques, Brill,1993.
- Mann, J, The Jews in Egypt and Palestine under the Fatimid caliphs, Oxford 1969, 1.
- Schacht, An introduction to Islamic Law, Oxford, 1964.



الصفحة	الموضــــوع
5	تقديم
9	المقدمة
0.7	الفصل الأول:
27	الخلع في الأندلس « دراسة وتطبيق »
73	الفصل الثاني الخلع في بلاد المغرب « بين الفقه والتاريخ »
205	الفصل الثالث الخلع في مصر الفاطمية « دراسة وثائقية »
	ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

الموض	وع	الصفحة
الخاتمة	•••••	
الملاحسق		227
ملاحق الفصل الأول		238
ملاحق الفصل الثاني	•••••	245
الراجع	***************************************	257

المحتويات 🔳



تبدو أهمية دراسة الفقه في أنه يمثل الباب الحقيقي الذي ينفذ منه دارسو قضايا المرأة ذات الخصوصية السابقة؛ لأنه يساعد على تفسير المادة التاريخية في ضوء الضوابط الموضوعة، لاسيما أن نشأة الفقه ارتبطت بإيجاد حلول عملية لمشاكل واقعية اعتمادا على مصادر التشريع المختلفة، فالفقه شديد الارتباط بوقائع الناس الحادثة ومشكلاتهم الناشئة وأقضيتهم الطارئة، وباختصار كان عليه مدار حياتهم اليومية، في الوقت ذاته وجدت هذه المصنفات المعنية بالنوازل، التي عرضت لمسائل مختلفة أجاب عنها الفقهاء والقضاة.

لذا، تعد هذه الدراسة جديدة في بابها، ومن أوائل الدراسات التي عولت على الربط بين الفقه والتاريخ الخاصين بإحدى مشكلات المرأة، لاسيما ما يرتبط بالفراق، ولأن موضوع «الخلع» يمثل قضية مهمة ترتبط بإرادة المرآة وحريتها وقدرتها على التعبير عنها، وبسبب أنها مسائل مرتبطة بالشرع. لذا، كان لابد من فهم هذه الأحكام لحل هذه المشكلات من خلال الاجابات المقدمة من الفقهاء.

وحسب مفهوم هذا الكتاب، فإنه لا يقدم رسالة فقهية؛ بل يصوغ فهماً للحياة الاجتماعية للمرأة.